chikouche

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Commerciales

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

العنـوان:

أثر السيولة على العائد و المخاطرة

دراسة ميدانية على البنوك التجارية لولاية المسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (اكاديمي)

في العلوم التجارية

التخصص: بنوك

اعداد الطالب:

– شيكوش بلال

الأستـاذ المشرف

– د. خرخاش سامية

لجنـة المناقشة

أعضاء اللجنـة	الرتبة العلمية	الصفـة
أ. القري عبد الرحمان	أستاذ مساعد	رئيـساً و مناقشاً
أ. خرخاش سامية	أستاذ محاضر	مقرراً ومشرفاً

السنة الجامعية: 2014/2013

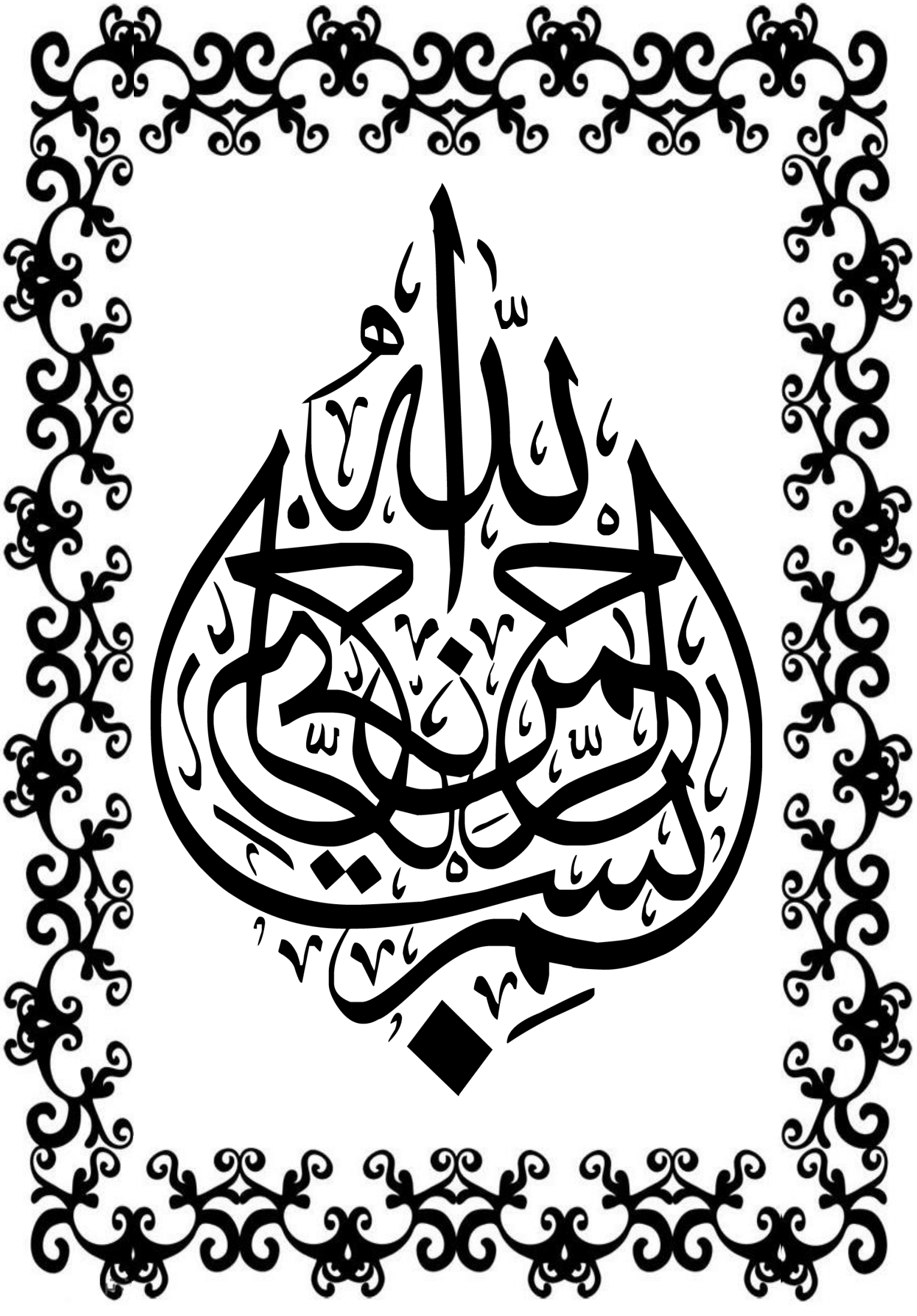

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ المجادلة الآية 11

صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" إِنَّ

الْمَلائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ "

صدق رسول الله

* تشكرات *

قال رسول الله عليه الصلاة و السلام:
"من إصطنع إليكم معروفا فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته
فادعواله حتى تعلموا
أنكم قد شكرتم ، فإن الشاكر يحب الشاكرين."

وعليه لا يسعني إلا أن أرفع يديا متضرعة بالدعاء و الشكرلله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام هذه المذكرة.

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم التقدير والعرفان لأستاذتي الفاضلة الدكتورة: **خرخاش سامية** المشرفة على هذا العمل على متابعتها الدقيقة والمستمرة لكل مراحل انجاز هذا العمل وما قدمته من ملاحظات ونصائح وارشادات علمية قيمة زادت الموضوع إثراء.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة **كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة** وبالأخص الأستاذ الفاضل قري عبد الرحمان للإشراف على مناقشة هذا الموضوع البسيط وكذلك أشكر كل أساتذتي من التعليم الإبتدائي إلى الجامعة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل **من معوش عبد الوهاب وفضيل نذير** وزملائي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على الدعم المعنوي وأخص بالذكر زميلتي **بوعلاق منال** التي أشكرها شكرا خاص على تدعيمي والوقوف بجانبي ابتداءا من الخطوات الأولى في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد...والدي العزيز

إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيبة

إلى أخي ورفيق دربي، هذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة

أخي محمد عزيز وكل عائلته وبالأخص يوسف رحمه الله.

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن

أختي ياسمينة وكل عائلتها وبالأخص ميسون.

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكته إلى شعلة الذكاء والنور إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك أزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد

أخي حمزة

إلى الأخوة والأخوات اللاتي لم تلدهن أمي ... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.... زملائي وزميلاتي

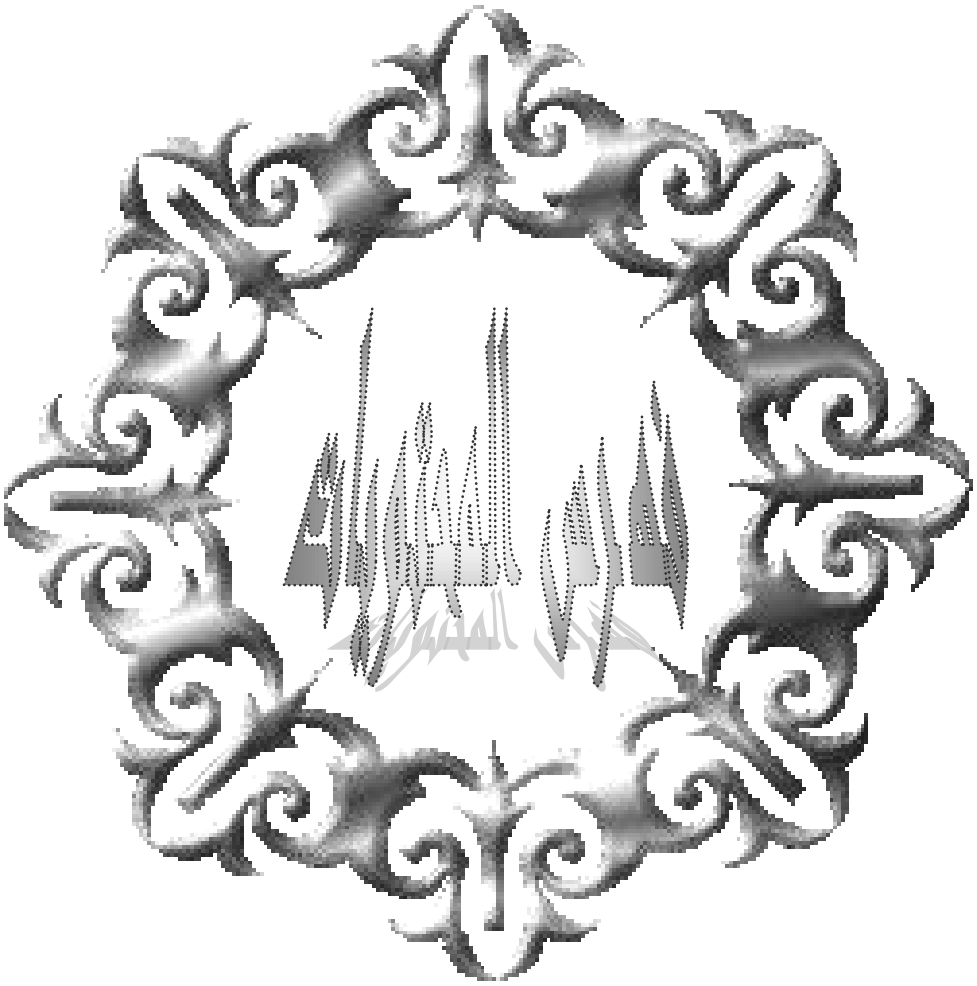

الفهرس العام

الموضوع	الصفحة
فهرس العام	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول **مدخل نظري حول السيولة في البنوك التجارية**	
تمهيد	**07**
المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية	
المطلب الأول: نشأة، تعريف وخصائص البنوك التجارية	**08**
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية	**12**
المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري	**19**
المبحث الثاني : ماهية السيولة	
المطلب الأول: مفهوم و أهمية السيولة	**23**
المطلب الثاني: مصادر السيولة ونظريات إدارتها	**26**
المطلب الثالث: تقييم كفاية السيولة البنكية	**29**
المبحث الثالث :مصادر السيولة	
المطلب الأول: الودائع المصرفية	**31**
المطلب الثاني: الإقراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى	**35**
المطلب الثالث: رأس المال الممتلك	**35**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني **المحفظة المالية، العائد والمخاطرة**	
تمهيد	**44**
المبحث الأول: ماهية المحفظة المالية	
المطلب الأول: مفهوم المحفظة المالية والهدف من تشكيلها	**45**
المطلب الثاني: انواع المحافظ المالية ومكوناتها	**48**
المطلب الثالث: التنويع في محفظة الأوراق المالية	**52**
المبحث الثاني :مدخل عام لعوائد الاستثمار	
المطلب الأول: مفهوم العائد وأهميته	**55**

المطلب الثاني: أنواع عوائد الاستثمار وعلاقته بالمخاطرة	**57**
المطلب الثالث: عائد المحفظة المالية	**65**
المبحث الثالث : المخاطرة	
المطلب الأول: مداخيل أساسية للتعريف بالمخاطرة ومسبباتها	**67**
المطلب الثاني: أنواع المخاطر ومقاييس المخاطرة	**69**
المطلب الثالث: ادارة المخاطر وأهدافها	**77**
خلاصة الفصل	**83**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية	
تمهيد	**85**
المبحث الأول: منهجية الدراسة	
المطلب الأول: أسلوب الدراسة	**86**
المطلب الثاني: مجتمع الدراسة	**86**
المطلب الثالث: عينة الدراسة	**86**
المبحث الثاني: نظرة عامة حول أداة الدراسة	
المطلب الأول: خطوات بناء الاستبيان	**87**
المطلب الثاني: أداة الدراسة	**88**
المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان	**88**
المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	
المطلب الأول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفقا للبيانات العامة	**91**
المطلب الثاني: التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على فرضيات الدراسة	**100**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**104**
خلاصة الفصل	**111**
الخاتمة العامة	**113**
قائمة الملاحق	**115**
قائمة المراجع	**117**
ملخص	

قائمة الأشكال

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	آلية عمل البنوك	10
02	النشاط الأساسي لبنك تجاري	18
03	نموذج العائد على حقوق الملكية–الأداء الكلي للبنك	60
04	العلاقة بين العائد والمخاطرة	63
05	أنواع المخاطر	69
06	العلاقة بين المخاطرة النظامية وغير نظامية	72
07	مراحل ادارة المخاطر	78
08	توزيع عينة الدراسة حسب البنك	92
09	توزيع العينة حسب الجنس	93
10	توزيع العينة حسب العمر	94
11	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	95
12	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص	97
13	توزيع العينة حسب الخبرة	98
14	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	99
15	التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على الفرضية الأولى	101
16	التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على الفرضية الثانية	103

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	نموذج لميزانية البنك التجاري	21
02	خصائص ميزانية البنك التجاري	22
03	مميزات المخاطر	73
04	أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في القياس	79
05	البنوك التجارية التي تم توزيع الاستبيان عليها	87
06	الصدق البنائي لأداة الدراسة	89
07	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	90
08	عينة الدراسة حسب البنوك المدروسة	92
09	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	93
10	توزيع العينية حسب العمر	94
11	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	95
12	توزيع العينة حسب التخصص	96
13	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	97
14	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية	98-99
15	التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفرضية الأولى	100-101
16	التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفرضية الثانية	102-103
17	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرة من فقرات الفرضية الأولى	105
18	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرة من فقرات الفرضية الثانية	107
19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لجميع العبارات معا	109
20	نتائج إختبار T لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفق البيانات العامة.	110

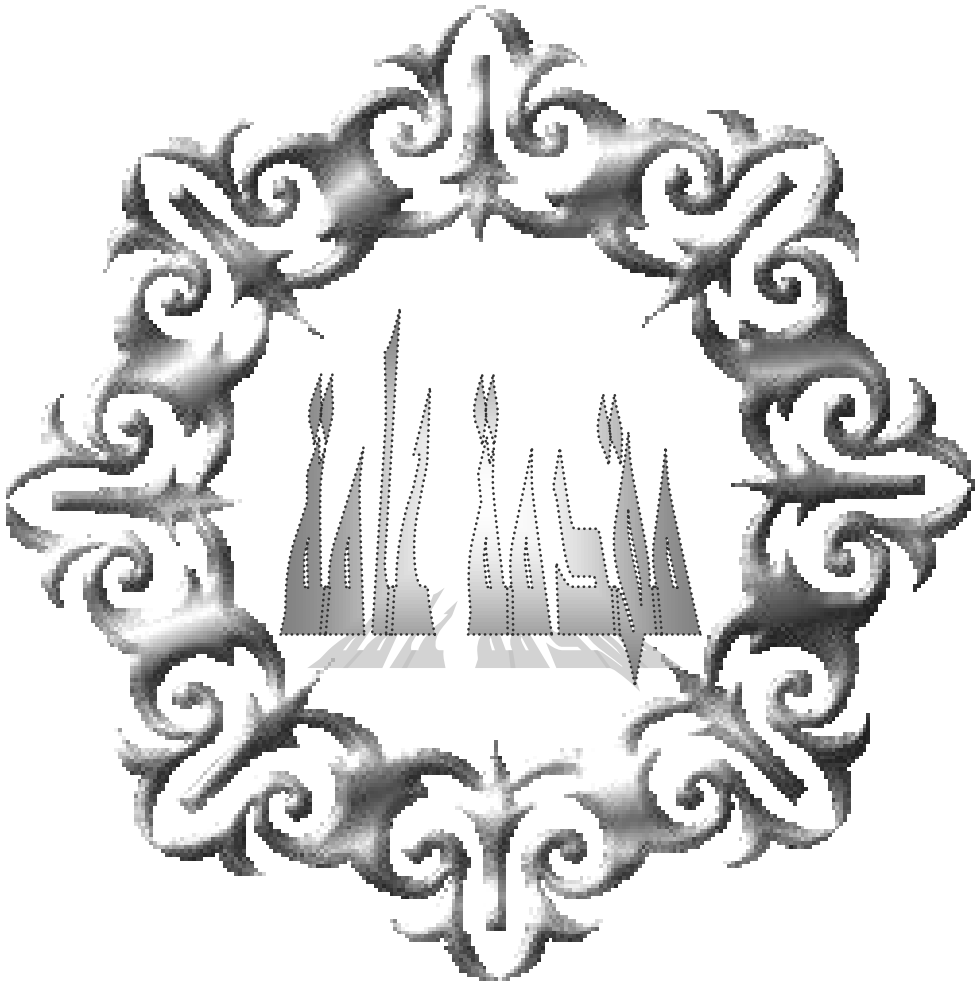

مقدمة عامة:

أ- تمهيد

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع البنكي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع البنكي مؤشرا رئيسا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات قبول الودائع بأنواعها، ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل الأوراق المالية التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية.

وتقوم البنوك بدور الوساطة بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام البنكي، والمقترضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وإلى جانب دور الوساطة هذا، تقوم البنوك التجارية بدور آخر لا يقل أهمية عن الدور الأول، و هو دور تحويل الاستحقاق، حيث يتم تحويل ودائع العملاء قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، موفقة بذلك بين رغبات المدخرين في حق سحب ودائعهم عند الحاجة إليها، ورغبات المقترضين في أن يحصلوا على قروض تتزامن مواعيد ردها ومواعيد تحقق العوائد من المشروع الممول. هذه الأدوار المتناقضة في أهدافها، لا يمكن القيام بها إلا بترسيخ قناعة لدى أطرافها بقدرة البنوك على القيام بها فعلا، ومن هنا جاء دور السيولة، وأهميتها للجهاز البنكي.

حيث تعد السيولة أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد الاشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض البنك للإفلاس.

وتبرز أهمية إدارة السيولة عند تحديد حصة رأس المال من خلال المفاضلة بين بدائل الاستثمار. وهذا يعني توزيع رؤوس الأموال بين ما هو نقد، سندات، استثمار، قروض أو موجودات. وأن أساس هذه المفاضلة يتم على أساس معدل نسبة الفائدة على القروض والاستثمارات قياسًا بمستوى المخاطرة التي تتوقعها الإدارة البنكية. وعلى ذلك فإن البنك مطالب بإدارة سيولته وتقدير احتياجاته منها، بدراسة حركة الودائع في الماضي والحاضر، ومدى الطلب على السيولة، إذ تتعلق احتياجات السيولة بمقدار الأموال التي يسحبها المودعون من حساباتهم، إلى جانب توفير الائتمان تجاه المجتمع الذي يعمل فيه، مع الالتزام بما يحدده البنك المركزي من احتياطي قانوني تجاه الودائع

ومن هنا تعد إدارة السيولة مهمة لأنشطة البنك، وفي ضوء ذلك جاء موضوع البحث (أثر السيولة في العائد والمخاطرة – دراسة ميدانية على عينة من البنوك الجزائرية بولاية المسيلة).

ب- **الإشكالية**

تعتبر مشكلة السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه المصارف التجارية بصورة عامة، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه المصارف مما يستدعي البحث عن مجالات استخدام أخرى ليتسنى لها استثمار السيولة الفائضة، في حين تواجه المصارف مشكلة تلبية السحوبات النقدية من قبل المودعين والزبائن في حالة انخفاض السيولة النقدية بها .ولذلك فإن إدارة المصرف تقع تحت ضغط عدم توفر السيولة، أو توجد سيولة ولكن إدارة المصرف لا تستطيع استثمارها بشكل جيد في الفرص الاستثمارية المتوفرة في ظروف اقتصادية معينة مما يؤثر في العائد والمخاطرة.

وعلى ضوء ما ذكر جاءت مشكلة البحث للإجابة عن السؤال الآتي:

- ما أثر السيولة في كل من العائد والمخاطرة؟

ج- **الفرضيات**

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة و العائد.

2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة و المخاطرة.

3- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول تأثير السيولة في العائد والمخاطرة.

د- **أهمية الدراسة**

تنبع أهمية الدراسة من خلال تناوله لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد الجزائري، وهو القطاع البنكي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني والذي يمكن أن يساهم بشكل فعال في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة. ولأن المصارف التجارية من المنشآت المالية المهمة، ويأتي هذا من خلال قيامها بتعبئة الأموال الفائضة عن الحاجة في جهات معينة إلى جهات أخرى بحاجة ماسة إليها.

هـ- **أهداف الدراسة**

تتلخص أهداف الدراسة بالآتي:

1- الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين السيولة وكل من العائد والمخاطرة.

2- التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارها في العائد والمخاطرة.

و- **أسباب اختيار الموضوع**

إن إختيارنا لهذا الموضوع، كان مراده للأسباب التالية:

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص المتبع، حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم تخصص بنوك.
- كون أن الموضوع مهم بالنسبة للقطاع الاقتصادي الجزائري.
- فتح أبواب لغيرنا للاطلاع أو للبحث أكثر في هذا المجال.

ز- **منهج الدراسة**

يمكن الاعتماد في تحليلنا لهذا البحث، كما هو معمول به في مثل هذه البحوث على جزأين:

الجزء النظري: للإجابة عن إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة من عدمها، اخترنا المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على العديد من الكتب العربية والأجنبية وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

الجزء التطبيقي: التطرق من خلاله للدراسة الميدانية لواقع البنوك التجارية الجزائرية، وذلك بالاعتماد على أسلوب دراسة حالة بعض البنوك الجزائرية وذلك باستخدام استمارة أسئلة موجهة إلى هذه العينة.

ح- **هيكل الدراسة**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات من عدمها، قسم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ويتضمن مفاهيم حول البنوك التجارية وكذا وظائفها وأهدافها، وتقديم نموذج عام لميزانية بنك تجاري، كما حاولنا اعطاء لمحة عن السيولة من خلال تقديم مفاهيم عامة لها وأهميتها بالنسبة للقطاع البنكي، أما في الأخير فتطرقنا إلى مصادر السيولة المتمثلة في الودائع المصرفية، الإقراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى و رأس المال الممتلك.

أما الفصل الثاني، فيتضمن مفاهيم حول المحفظة المالية والهدف من تشكيلها، أنواعها، مكوناتها والتنويع فيها، كما تطرقنا أيضا الي العائد والمخاطرة، حيث قدمنا مفاهيم وأنواع لكل من العائد والمخاطرة كلا على حدى، كما خصصنا عائد المحفظة المالية، وتناولنا إدارة المخاطر وأهدافها.

أما بالنسبة للفصل الثالث، فيحتوي على الجزء التطبيقي، حيث سنحاول إسقاط الجزء النظري على واقع البنوك الجزائرية، وذلك بتوجيه استمارة، ومن ثم تحليل الأجوبة واستخلاص النتائج.

ط- **الدراسات السابقة**

دراسة الأسدي(2005):

جاءت هذه الدراسة بعنوان(إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة)، فقد أجريت هذه الدراسة في العراق، فاشتملت على عينة من البنوك الحكومية العراقية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

1- أثبتت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية وعلاقة تأثير بين السيولة وكل من العائد والمخاطرة.
2- اتضح من خلال الدراسة لجوء البنكين (موضوع الدراسة) إلى اعتماد سياسة متحفظة في مجال الاحتفاظ بالسيولة.
3- يتضح بأن توظيفات الأموال في المصرفين(موضوع الدراسة) تمثل أهمية كبيرة لها ومن خلال هذه التوظيفات يتم تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان.

وأوصت الدراسة على ضرورة قيام البنكين موضوع البحث بتدعيم رأس مالهما من خلال الاحتياطات المتراكمة لديهما ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعهما ليتمكنا من المساهمة بشكل أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية من القروض.

دراسة الرشدان (2002):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية) وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الأردنية، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم البنوك، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسه) على ربحية هذه البنوك.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك البنوك، حيث إن زيادة الرافعة المالية يؤدي إلى انخفاض الربحية، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك ضعيفًا جدًا بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، بينما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جدًا على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم البنك تأثير على الربحية لتلك البنوك.

دراسة غانم (2002):

جاءت هذه الدراسة بعنوان (تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية) وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وقد تم استخدام أدوات التحليل المالي والإحصائي للوقوف على مشكلة الدراسة، والتي تكمن في تحديد أثر وطبيعة العلاقة بين كل من الاحتياطي الإلزامي، والرفع المالي،

والسياسة النقدية، والكفاءة التشغيلية، والمخاطر البنكية، وسعر إعادة الخصم، ودخل الفرد، والتفرع البنكي، على ربحية البنوك التجارية ومستوى توظيف مواردها.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك انخفاضا ملحوظا في أداء البنوك التجارية خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي الإلزامي وأسعار إعادة خصم الكمبيالات، ومخاطر الائتمان من جهة، والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية وأن هناك علاقة طردية بين مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والكفاءة التشغيلية من جهة والربحية من جهة أخرى، وأن الرفع المالي ليس له أي دلالة إحصائية فيما يتعلق بالربحية.

ي- صعوبات الدراسة

يتمثل أهم عائق لهذه الدراسة في جانبه التطبيقي، فقد واجهت الباحث عقبة تمثلت في نقص التعاون من طرف بعض، حيث اتسمت بعض الإجابات بالغموض والسطحية وعدم الدقة، بالإضافة إلى صعوبة الدخول إلى البنوك ومقابلة المسؤولين عليها.

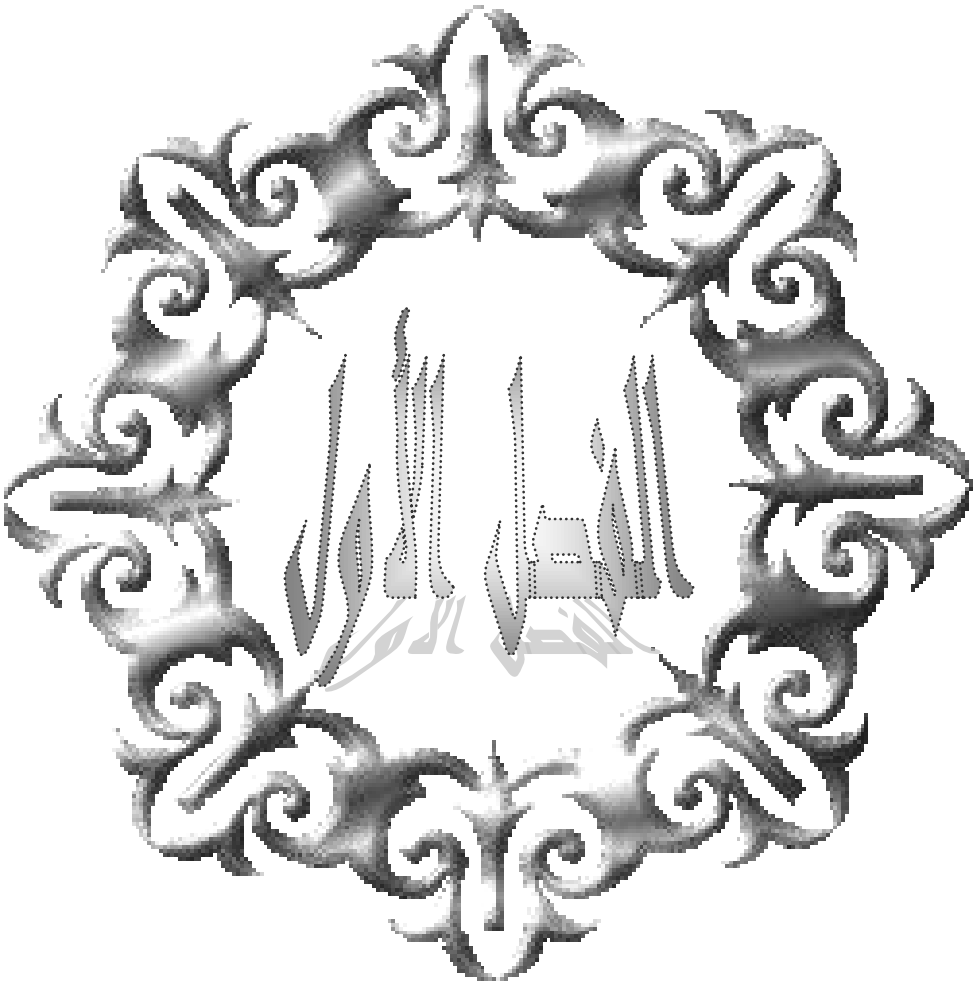
الفصل الأول

تمهيد:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع البنكي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع البنكي مؤشرا رئيسا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة، من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات قبول الودائع بأنواعها، ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، وتحصيل الأوراق المالية التجارية وخصمها، وإصدار خطابات الضمان، وفتح الاعتمادات المستندية. هذه الأدوار المتناقضة في أهدافها، لا يمكن القيام بها إلا بترسيخ قناعة لدى أطرافها بقدرة البنك على القيام بها فعلا، ومن هنا جاء دور السيولة، وأهميتها للجهاز البنكي.

حيث تعد السيولة أهم السمات التي تميز المصارف التجارية عن منشآت الأعمال الأخرى، فإن مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس.

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي بما في ذلك إنشاء المشروعات وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: نشأة، تعريف وخصائص البنوك التجارية

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز البنكي البنوك التجارية التي تتنوع أنشطتها التي تزاولها، وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ارتبطت نشأة البنوك التجارية تاريخيا بنشأة النظام الإنتاجي الرأسمالي. فقد كان التراكم البدائي لرأس المال هو الشرط الضروري لميلاد الرأسمالية (أسامة محمد الفولي، 1999، ص166).

كلمة بنك أصلها الكلمة الإيطالية Banco وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى ليقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تداول العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود (شاكر القزويني، 1992، ص24).

فنشأة البنوك التجارية كانت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة وقد لاحظوا بمزاولتهم لهذا النشاط أن جزءا كبيرا منها لا يسحب فقاموا بإقراض هذه الودائع، وهكذا ورثت البنوك التجارية هذه الوظائف عن الصيارفة، فظهر أول بنك سنة 1517م بالبندقية، ثم بنك أمستردام عام 1609 م، ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك التجارية يزداد تدريجيا ومع انتشار الثورة الصناعية في أوروبا ظهرت الشركات ذات الحجم الكبير وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم لتمويلها. وقد كان لظهور النقود أثر كبير على زيادة الإنتاج وتطويره مما أدى إلى ازدهار التجارة الخارجية بمساعدة رأس المال التجاري وزادت الحاجة إلى القروض، ولذلك تغير وجه الرأسمالية الربوية القديمة ولم تعد مهمتها إقراض المحتاجين للاستهلاك بل تنوعت عملياتها ومهدت للرأسمالية البنكية التي تمتلك البنوك في تجارة النقود. وبصعود النظام الإنتاجي الرأسمالي الذي واكب الثورة الصناعية الكبيرة التي غيرت من حجم المشروعات الصناعية، ذلك أن الصناعة الآلية الكبيرة تتطلب الأموال الضخمة، بدأت البنوك تعتبر جهاز فعال في خدمة الرأسمالية الصناعية من خلال تجميع المدخرات وإقراضها لرجال الصناعة وأصبحت وسيطا ماليا بين الرأسماليين والمدخرين.

الفرع الثاني: تعريف البنك التجاري

تعددت تعاريف البنوك التجارية ومن خلال هذا الفرع سنقوم بعرض أهمها:

البنوك التجارية هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، وخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون (خالد امين عبد الله، 2009، ص35).

ويمكن تعريف البنك التجاري بأنه مؤسسة مالية تخضع للقوانين التشريعات البنكية وتهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها البنكي والمتمثل بقبول الودائع وتقديم الخدمات ومنح الائتمان بشتى أنواعه (طاهر فاضل، ميرال روحي سماره، 2013، ص154).

هي البنوك التي تعتمد على ودائع الافراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها الى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر وذلك للمساهمة في تمويل التجارة الداخلية والخارجية (خالد امين عبد الله، 2008، ص21).

ويقصد بالبنك التجاري، المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الاقراض والاقتراض). اذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم (ضياء مجيد الموسوي، 2008، ص273).

ويتضح مما سبق أن قيام البنوك التجارية بالتوسيط بين وحدات العجز والتي تتمثل بجانب المستثمرين أو المقترضين من جهة ووحدات الفائض (المودعين) من جهة أخرى، ويمكن توضيح آلية عمل البنوك كوسيط مصرفي في أي مجتمع حسب الشكل رقم (01).

الشكل (01) يبين آلية عمل البنوك التجارية.

الشكل (01): آلية عمل البنوك التجارية

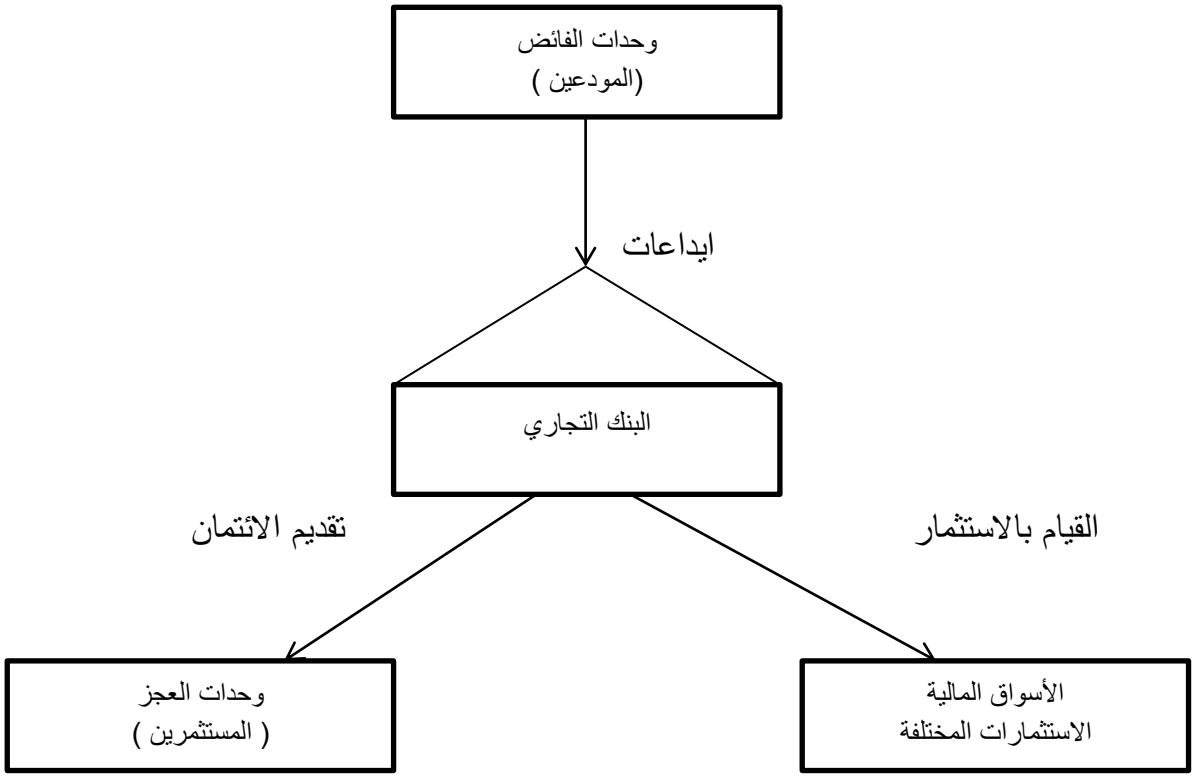

المصدر: طاهر فاضل وميرال روحي سماره، 2013، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل لنشر، ط1 ،الأردن، ص154.

الفرع الثالث: خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير: من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك....إلخ (شاكر القزويني، 2000، ص26)

سنقوم بالتركيز على الخصائص المبينة اسفله والتي نراها أكثر دقة وشمولية(سليمان أبو دياب، 1996، ص ص114-115)

أ- **الخاصية الأولى:** تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

ب- **الخاصية الثانية:** تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد .

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

ج- **الخاصية الثالثة:** تختلف النقود البنكية عن النقود القانونية.

تختلف النقود البنكية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، الأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود البنكية تخاطب القطاع الاقتصادي.

د- **الخاصية الرابعة:** تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.

الفرع الرابع: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية:

من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة توسعية وانكماشية لابد من أن يكون لدى البنك المركزي من الوسائل المؤثرة مما يمكنهم من تطبيق السياسة النقدية والائتمانية.

من الطبيعي في هذا المجال أن تكون العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية هي في إطار خلق نقود الودائع تم تحويل هذه النقود إلى نقود قانونية، يمكن أن نتصور إمكانية الرقابة من جانب البنك المركزي بقدرته على التأثير في سيولة البنوك التجارية وفي أسعار خدماتها (سعر الفائدة) وعن طريق ذلك التحكم في حجم وسائل الدفع الخاصة بنقود الودائع أما أساليب هذا التأثير فيمكن أن تعدد وتختلف تبعا لطبيعة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية فمنها مباشرة كالاحتياطي الإلزامي، سعر الخصم، ومنها ما يرتبط بعمليات السوق النقدية (السوق المفتوحة) وقد تكون هناك أساليب أخرى كتقديم الاستشارة والنصح .

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التجارية

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

تعددت وظائف البنوك التجارية وفقا لمتطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن، ومن هذه الوظائف: (طاهر فاضل، ميرال روحي سماره، 2013، ص155)

أ- قبول الودائع بشتى أنواعها:

تعتبر الوظيفة أعلاه من أقدم الوظائف وأهمها، إذ تمثل الودائع المورد الأساسي لقيام البنوك التجارية بنشاطها، لذلك يطلق عليها اصطلاح بنوك الودائع.

ويعني قيام البنك بقبول الودائع هو ان يتلقى مبلغا معينا من العملة الوطنية وذلك مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ أن يرده إليه بناءاً على طلبه وفي أي وقت يشاء (طاهر فاضل، ميرال روحي سماره، 2013، ص ص155-156).

ب- منح القروض:

تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي للبنوك التجارية، وتعتبر مصدرا أساسيا من مصادر حصول البنك التجاري على الأرباح، حيث تعتبر القروض أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا، لذا فإنها تؤلف الجزء الأكبر من موجوداته (عمر محمود العبيدي، بدون سنة، ص47).

ج- خلق النقود:

تؤثر البنوك التجارية على أداء الاقتصاد القومي من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود من خلال خلق النقود أو الودائع البنكية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض باستخدام ما بحوزتها من احتياطات نقدية فائضة (عبد الله العنزي، بدون سنة، ص2).

د-تحصيل الشيكات و الكمبيالات:

تمارس البنوك التجارية وظيفة تسوية الديون بين عملائها عن طريق المقاصة، وتغير مركز حسابات العملاء بالمبالغ المختلفة المدينة و الدائنة من خلال القيود الكتابية التي تتم داخل البنوك، دون أن يكون هناك حاجة الي تداول كميات كبيرة من النقود خارج البنوك. وتتمثل هذه التسوية التي تؤديها البنوك في تحصيل الشيكات والكمبيالات والأوراق التجارية المختلفة مقابل حصول البنوك التجارية على عمولة التحصيل، تغطي بها نفقاتها الادارية المختلفة، وتحقق الربح الذي تسعى إليه (طاهر فاضل، ميرال روحي سماره، 2013، ص159).

هـ- اصدار الكفالات البنكية:

وتتمثل بقيام البنك التجاري بإصدارها نيابة عن عميلها مقابل نسبة تأمينات وعمولة نقدية بسيطة من قيمة الكفالة و التي من شأنها تحقيق وفورات نقدية للعملاء للوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي فإن لإصدار الكفالة البنكية اهمية كبيرة باعتبارها أداة تمويل غير مباشرة عند استخدامها في نطاق الاشتراك في المشاريع و العطاءات المختلفة (طاهر فاضل، ميرال روحي سماره، 2013، ص160).

و-المعاملات الدولية : تتمثل فيما يلي (ميراندا زغلول رزق، 2009، ص ص162-163)

أ- تمكن مصدري البضاعة من الحصول على ثمنها بأسرع ما يمكن بعد تصدير البضاعة.

ب- تمكن مستوردي البضاعة من تأجيل الدفع حتى يتم تسليمها.

ج- تمكن التجار من تأجيل الدفع حتى يحصلوا على ثمنها، ويتحقق ذلك عن طريق خصم الكمبيالات او تحويلها.

د- تغطية كل عملية شراء بعملية بيع فورية، وكل عملية بيع بعملية شراء فورية.

هـ- الاحتفاظ بقدر محدود من الارصدة العاملة في حسابات البنك بالخارج .

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية أهداف عدة منها الأهداف العامة والخاصة وفيما يلي سنحاول نقديم بعض الأهداف التي نراها رئيسية

أولا : الأهداف العامة للبنوك التجارية:

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف، تتمثل في:

1- تحقيق أقصى ربحية.
2- تجنب تعرض لنقص شديد في السيولة.
3- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك.

وسنتعرض فيما يلي بعض التفصيل لهذه الأهداف:

أ- الربحية:

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك.

ويعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

1. الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية(وهي الفوائد الدائنة).
2. العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.
3. الأتعاب المتقاضات مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل البنكي كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
4. الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
5. إيرادات أخرى و تشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك، مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، أي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

1. الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (وهي الفوائد المدنية).
2. العمولات المدنية المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.
3. المصاريف الإدارية...الخ.

نلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف البنك يتكون من تكاليف ثابتة لهذا يرى هندي (2000) أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثرا بالتغييرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى.

معنى ذلك أنه إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول لإيرادات البنك إلى خسائر لهذا على إدارة البنك التجاري أن تسعى إلى زيادة الإرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس للبنك الحرية المطلقة في التصرف بأرباحه، إذ عليه أن يقتطع منها نسبة إجبارية كل عام(تقدر في الجزائر ب10% من صافي الأرباح سنويا إلى أن يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال).

ب- السيولة:

تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة و في القطاع البنكي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان .

وكما يتضح من ميزانية البنك التجاري تتكون السيولة الحاضرة، أي الأرصدة الحاضرة من نقود حاضرة في خزائن البنك المركزي، وأرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي والبنوك الأخرى، كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي.

ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل لعل أهمها:

1. **مدى استقرار الودائع** (عبد المعطي رضا رشيد محفوظ أحمد جودة، 1993، ص ص200-201): نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام، مما يطمئن البنكي من ناحيتها، وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل.

يمكن القول إذن بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمال الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر السيولة.

2. **قصر مدة التسهيلات الائتمانية:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل.

إن هدف السيولة هو هدف مهم وأساسي حسب رأينا خاصة في حالة البنوك التجارية ففي حين يمكن لبنوك الأعمال مثلا أن تؤجل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الآخرين به ويدفعهم فجأة إلى المطالبة باسترجاع أموالهم مما قد يعرض البنك للإفلاس، وقد يتأثر النظام البنكي كله ما لم يتدخل البنك المركزي لتدارك الوضع، وفي معظم البلدان تضع السلطات النقدية نسبا قانونية للسيولة.

ج- الأمان:

نقصد بالأمان ذلك المتوفر للطرفين هما:

1. المودعون.
2. البنك.

فبخصوص أمان المودعين، على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد. يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك

التجاري، فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك الصغير نسبيا ولا يمثل سوى 10% من إجمال الأصول، لذلك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط البنكي هذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين.

أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات البنكية التي تمنح سوف يتم تسديديها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن، من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة البنكية الممنوحة المتمثلة في ما يلي :

1. سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته(سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه).
2. مكانة المؤسسة المعنية في السوق بين المتنافسين.
3. المركز المالي للمؤسسة و ملائمتها ومدى توازن هيكلها المالي.
4. حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملاءمته للغرض المعلن عنه.
5. مدة القرض، فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.
6. الضمانات المقدمة، ومدى ملائمتها وإمكانية مراقب.

ثانيا: أهمية تحديد أهداف البنك التجاري ومدي التعارض فيما بينها

أ- أهمية تحديد أهداف البنك التجاري

ترجع أهمية تحديد أهداف البنك التجاري إلى تأثيرها على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في:

1. قبول الودائع.
2. تقديم القروض.
3. الاستثمار في الأوراق المالية.

نجد أن السياسات الرئيسية لتقديم القروض قد تشكلت على ضوء الأهداف التي سبق ذكرها وهي: الربحية، السيولة والأمان.

فالسياسة التقليدية (التجارية) التي تقتضي الاقتصار على تقديم قروض قصيرة الأجل تعد في الحقيقة نتيجة للتمسك بهدف السيولة، ذلك على أساس أن الجانب الأكبر من الودائع هو ودائع تحت الطلب لذا يجب أن تستثمر في قروض قصيرة الأجل، أما تشجيع القروض الموجهة نحو شراء أو إنتاج سلع حقيقية

بدلا من إقراض المستهلكين فهو نتيجة لهدف الأمان، إذ أن الأموال المقترضة حسب مؤيدي هذه النظرية يجب توجيهها إلى إنتاج سلع حقيقية يمكن بيعها إذا ما فشل العميل في الوفاء بالتزاماته.

أما بالنسبة للاتجاه الحديث الذي يقضي بتقديم قروض طويلة الأجل إلى جانب قروض قصيرة الأجل فهو لا يهمل هدف الأمان إذ أنه يشترط أن يكون القرض موجها إلى أنشطة من المتوقع أن يحقق عائدا كافيا لتسديد خدمة القرض، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا الاتجاه يستجيب لهدف الربحية إذ أن إصرار البنك التجاري على تقديم قروض قصيرة الأجل فقط يؤدي إلى إبقاء جزء من موارده في صورة نقدية لا عائد لها، في الوقت الذي توجد فيه فرص استثمارية مربحة في السوق لا يستغلها.

ب- التعارض بين أهداف البنك التجاري:

عند التمعن في أهداف البنك التجاري: الربحية، السيولة، الأمان نلاحظ التعارض الواضح فيما بينها لذلك يعتبر التوفيق بينها مهمة صعبة لإدارة البنك التجاري.

فمثلا يمكن للبنك أن يعظم ربحيته بالتركيز على استثمار موارده في إعطاء قروض تدر عائدا مرتفع غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تكون ذات مخاطر كبيرة (لتبرير الفائدة المتعاقد عليها) وبالتالي قد ينجر عنها خسائر ضخمة لا يستطيع البنك تحملها ومنه المساس بمبدأ الأمان.

ويمكن أيضا أن يحاول البنك تحقيق أقصى درجة من السيولة و هذا بالاحتفاظ بالجانب الأكبر من موارده المالية في صورة نقدية غير أن هذا يؤثر سلبا على الربحية لأن النقدية لا تدر عوائد.

ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين أن هذا التعارض بين الأهداف الثلاثة يرجع إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسين من الأطراف المعنية بشؤون البنك وهما: الملاك والمودعون(منير ابراهيم الهندي، 2000، ص23).

فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الأمان، أما المودعون فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده الحالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر، وهو ما يترك أثرا عكسيا على الربحية.

ويمكن تقسيم المشاكل التي تواجه البنكي عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة، الربحية والأمان إلى ثلاث مجموعات من المشاكل:

1. مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم للاحتفاظ به كاحتياطي إضافي (خاص) لمقابلة التزامات البنك نحو عملائه.

2. مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة استخدامات البنك، منها ما يتعلق ببعض القروض خاصة في ظروف الضيق الاقتصادي حيث لا يمكن تحديد– بدقة – ما إذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا، وكذلك عندما تكون الضمانات المرافقة لطلب القرض متخصصة ويندر الطلب عليها في السوق في حالة ما إذا أراد البنك تصفيتها.
3. مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال واستخداماتها وذلك لأن درجة سيولة الاستخدامات تتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة، كما يصعب تقدير الالتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي وحدها.

وفي الأخير ندرج شكلا توضيحيا لأوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية خدمة للتنمية.

الشكل رقم (02) النشاط الأساسي لبنك تجاري

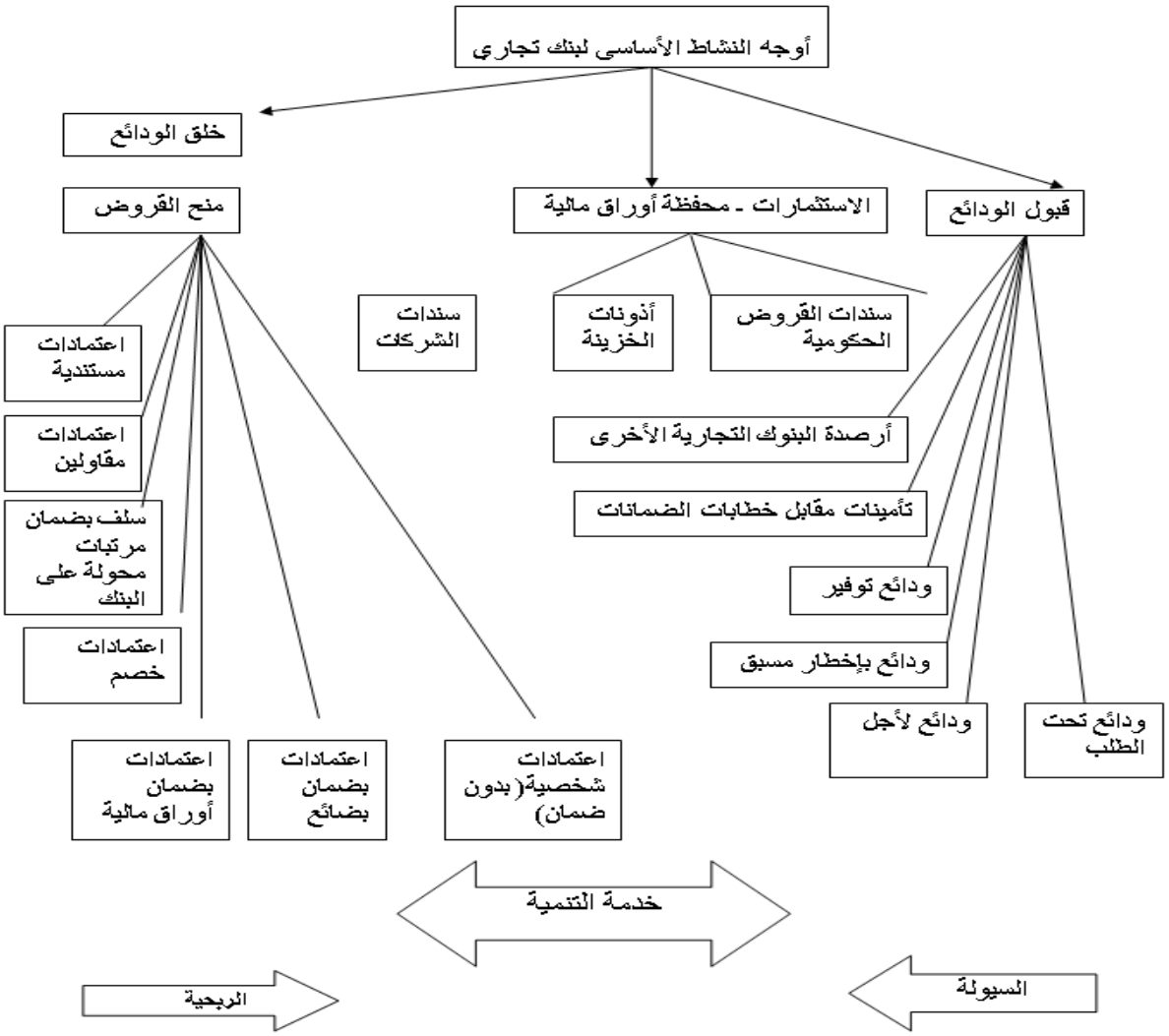

المصدر: عبد الغفار عبد الغفار حنفي، 1997،إدارة البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ص69.

من خلال الشكل رقم (2) يمكن التطرق لمختلف نشاطات البنوك التجارية حيث يتضح أن دورها ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع بأنواعها المختلفة ومزاولة عمليات التمويل والادخار والاستثمار المالي على المستويين الداخلي والخارجي الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف البنوك التجارية وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.

إذ وضح الشكل السابق أن السيولة (السيولة البنكية) تتحقق من خلال قبول الودائع، حيث يتم توظيفها لخدمة مشروعات الخطة الاقتصادية والاجتماعية بمعنى آخر في عمليات الإقراض والاستثمار والتي تمثل الأنشطة المربحة للبنك.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري

تتضمن ميزانية البنك مقارنة لما يمتلكه البنك من أصول، والمبالغ التي يكون مدينا بها وحقوق الملكية وذلك في تاريخ معين، ويسمح التحليل الشامل للمركز المالي للبنك لكل من المحللين والمديرين بالتعرف على مدى مقارنة المركز المالي للبنك والمكانة التي يحتلها وفقا لما هو مقدر له، وكذلك مقارنته بالبنوك الأخرى المماثلة، بالإضافة إلى تمكين الإدارة من تقييم التأثير المحتمل للأحداث الخارجية (مثل تغير أسعار الفائدة، التغيرات في السياسات المنظمة لعمل البنوك، دخول منافس جديد، تطوير خدمات مصرفية جديدة).

ويتم عرض البيانات الخاصة بالميزانية وقائمة الدخل كل فترة قصيرة (ربع ستة عادة) وذلك حتى تكون المعلومات متاحة للجميع في نهاية مارس وجوان وسبتمبر ديسمبر من كل عام.

وتتكون الميزانية من جانبين:

أولا: جانب الأصول

يتكون من خمسة مجموعات رئيسية:(عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، 1999، ص ص200-207)

أ- **المجموعة الأولى:** النقدية والمستحق لدى البنوك وتشمل هذه المجموعة أصول ذات طبيعة متشابهة، فهي أصول سائلة حاضرة تتمثل أساسا في النقود المحلية والعملات الأجنبية في خزائن البنك، والاحتياطي النقدي بما فيه الاحتياطي القانوني بالبنك المركزي، بالإضافة إلى أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك المحلية المقابلة للالتزامات البنكية المتبادلة، وأيضا أرصدة البنك لدى البنوك والمراسلين بالخارج، كذلك الشيكات و الحوالات تحت التحصيل.

ب- **المجموعة الثانية:** الأوراق المالية والاستثمارات المالية، حيث تشمل هذه المجموعة الأوراق المالية الحكومية في شكل سندات، قروض عامة، وسندات الخزينة، وصكوك صناديق الاستثمار، وسندات التأمين وجميع أنواع الأسهم (محفظة الأوراق المالية).

ج- **المجموعة الثالثة:** التسهيلات الائتمانية وتتضمن الائتمانات جميع الأوراق التجارية المخصوصة، وكذا القروض والسلفيات التي تشمل كافة الاعتمادات الممنوحة للعملاء، والبنوك المتخصصة بضمانات.

علاوة على ذلك السندات الإذنية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات العامة وديوان المشكوك في تحصيلها.

د- **المجموعة الرابعة:** الأصول الثابتة وتضم ممتلكات البنك وأصوله الثابتة بعد خصم الإهتلاك.

هـ- **المجموعة الخامسة:** الأصول الأخرى وتشمل القيود تحت التسوية والإيرادات المستحقة والمصروفات المدفوعة مقدما، ومصروفات التأسيس، والتأمين والممتلكات التي ألت ملكيتها للبنك وفاءا لديونه وغيرها من الحسابات المدينة التي لا تدرج في أي مجموعة من المجموعات السابقة.

ثانيا: جانب الخصوم

تتكون من مجموعتين رئيسيتين: (عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، 1999، ص ص200-207)

أ- **المجموعة الأولى:** حسابات رأس المال وتضم كل من رأس مال الأسهم، والاعتبارات التي تعتبر المصدر الأساسي لحماية أموال المودعين، فهي خط الدفاع الأول لامتصاص الخسائر، وتوضح القدرة الإقراضية لكل عميل خاصة في البنوك العاملة في الاقتصاديات الحرة، بالإضافة إلى المخصصات التقويمية مثل استبدال الأصول الثابتة والديون المشكوك في تحصيلها، وتدني قيمة الأوراق المالية.

ب- **المجموعة الثانية:** الالتزامات وتتفرع إلى:

1. **الودائع:** تشمل كل من أرصدة الودائع تحت الطلب (حسابات جارية) والأرصدة الدائنة للحسابات المدينة وأرصدة الودائع الآجلة، وبإخطار وأرصدة الودائع الادخارية (حسابات التوفير).
2. **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلين:** تضم الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء تجارية أو متخصصة، والأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين للخارج.
3. **المبالغ المقترضة:** طويلة أو قصيرة الأجل من البنك المركزي والبنوك والمراسلين للخارج.
4. **مخصصات لمقابلة الالتزامات الخارجية:** من أهم بنودها مخصص كفاءات ترك الخدمة، وكذا مخصص الضرائب والتعويضات القضائية.

5. **الخصوم الأخرى:** وفيها نجد القيود تحت التسوية والإيرادات المدفوعة مقدما، والمصروفات المستحقة، وأرصدة الحسابات الموزعة التي لم يتم دفعها لمستحقيها، بالإضافة إلى الحسابات الدائنة الأخرى التي لم تندرج تحت أي المجموعات المحاسبية السابقة.

الجدول رقم (01): نموذج لميزانية البنك التجاري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول النقدية	*****	**الودائع البنكية**	*****
–النقدية بالصندوق.		– ودائع تحت الطلب.	
–أرصدة لدى البنك المركزي.		– ودائع ادخارية.	
– أرصدة مدينة على بنوك أخرى.		ودائع لأجل.	
–قيم تحت لتحصيل.		**الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى**	*****
الأوراق المالية		– أرصدة دائنة للبنوك المحلية.	
– سندات حكومية.	*****	– أرصدة دائنة للبنوك والمراسلين بالخارج.	
– سندات الخزينة.		**المبالغ المقترضة**	
–أسهم.		– قروض من البنك المركزي.	
التسهيلات الائتمانية		– قروض من بنوك أخرى.	*****
– أوراق تجارية مخصوصة.	*****	**مخططات لمقابلة الالتزامات الخارجية**	*****
– قروض ممنوحة.		– مخصص الضرائب.	
– سندات مخصومة.		– مخصص التعويضات القضائية.	
الأصول الثابتة		**الخصوم الأخرى**	
– مباني.	*****	إيرادات مدفوعة مقدما.	*****
– معدات.		– مصروفات مستحقة.	
أصول أخرى		**حسابات رأس المال**	
– إيرادات مستحقة.	*****	– رأس المال.	
–مصروفات التأمين.		الاحتياطات.	
– ممتلكات ألت ملكيتها للبنك.			*****

المصدر: عبد الغفار عبد الغفار حنفي، د.رسمية قرياقص، 1999، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص210.

نلاحظ أن أي زيادة في ودائع البنك سوف تزيد من سيولة البنك وإمكاناته النقدية، كما أن أي زيادة في قروض البنك تعتبر استخداما وتؤدي إلى تناقص سيولة ونقدية البنك.

ويمكن بفضل دراسة ميزانية البنك التجاري التعرف على بعض الخصائص التي تؤثر على مخاطر البنك وعوائده، هذه الخصائص سنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): خصائص ميزانية البنك التجاري

الخصائص	الدلالة	التأثير على	
		مخاطر البنك	عوائد البنك
1. أصول ثابتة محدود	يعني درجة محدودة من الرافعة التشغيلية	يقلل المخاطر	يقلل العوائد.
2. مبالغ كبيرة من لخصوم قصيرة الأجل(الودائع)	يعني توافر السيولة لدى البنك التجاري.	يقلل المخاطر	يقلل العوائد.
3. مقدار كبير من الأصول بالنسبة إلى صافي حق الملكية.	يعني درجة عالية من الرافعة المالية.	يزيد المخاطر	يزيد العوائد أو يقلل العوائد حسب فعالية إدارة الموارد

المصدر: محمد سويلم، 1992، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، ص94.

المبحث الثاني: ماهية السيولة

في هذا المبحث نتناول مفهوم السيولة ومصادرها، والتعرف على نظرياتها، وقياس السيولة والمؤشرات المالية المستخدمة في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة

نتطرق في هذا المطلب الى كل من مفهوم وأهمية السيولة وذلك لما لها مكانة وأهمية للبنوك التجارية بصفة خاصة وللإقتصاد بصفة عامة.

الفرع الأول: مفهوم السيولة

أ- السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليًا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته (عبد الحميد عبد المطلب، 2002، ص230).

ب-وللسيولة مفهوم مجرد فيمكن تعريفها بأنها القدرة على توفير الأموال للمواجهة بأسعار الالتزامات التعاقدية، ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية مناسبة في كل الأوقات.

ج- كذلك يقصد بالسيولة بأنها قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. والسيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك، وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز البنكي ككل أو النوعي، والسيولة على مستوى البنك الفردي، فالأولى تعني قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت، أما السيولة على مستوى البنك الفردي فإنها تختلف عما سبق، فالتحويلات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز البنكي، ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحبت منه الودائع (عبد الغفار حنفي، 2002، ص 18).

د- كما تعرف السيولة بأنها كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى نقد، مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزاماتهم، أو من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع أو أموال مشتراة (عقل مفلح، 2006، ص158).

هـ- السيولة تتمثل في قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل بسرعة ودون خسائر، ونظرًا لأن المصدر النهائي للسيولة في النظام البنكي ككل يتمثل في البنك المركزي الذي يلتزم بتوفير حجم احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب من الائتمان والودائع لإشباع حاجات المجتمع التمويلية، فإن البنك المركزي يقوم بمهمة المقرض الأخير بتحويل أصول البنوك إلى نقود وبسعر إعادة الخصم، أما بالنسبة للبنك الواحد فإن سيولة أي أصل من أصوله تتوقف على إمكانية تحويله عند الضرورة إلى نقود بمعنى أنها تتوقف على وجود من يقبل الحلول محل البنك في امتلاك الأصل عند اللزوم، وعليه تحدد السيولة قدرة البنك على الاقتراض وتحقيق النقدية من عملياته البنكية المختلفة. واختيار أصول البنك آخذًا في الاعتبار عملية السيولة تخضع لاعتبارات عديدة منها: التوافق بين آجال الودائع وآجال توظيفها، وظروف البيئة الاقتصادية والمالية التي يعمل فيها البنك، ومراحل دورة الاقتصاد القومي وكذلك خطط وأهداف هذا الاقتصاد (عبد الحميد الشواربي، 2002، ص161).

و- السيولة هي قدرة البنك على مواجهة التزاماته بشكل فوري ،وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أي من أصوله الى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها(ضياء مجيد الموساوي، 1993، ص295).

ز- السيولة في معناها العام، هي مدى توافر أصول سريعة التحول الى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغيرين أساسيين :أصول سائلة، وتواريخ استحقاق الديون (سيد محمد الهواري، 1983، ص100).

ح- السيولة :هي مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية المتاحة للبنوك التي تحدد قدرته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية فورية فالسيولة :هي صمام الأمان وهامش الضمان للبنك حيث أنها من أهم محددات درجة يساره ومن ثم قدرته على الحصول على الأموال إضافية من الغير من البنوك أو البنك المركزي فضلا عن أنها تعتبر من العوامل الرئيسية في زيادة مقدرة البنك في الحصول على الودائع إضافية من العملاء واستقطاب المزيد من المدخرات (أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، 2000، ص ص249-250)

ط- السيولة هي المال النقدي الجاهزة لدى البنوك لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل الزبائن المودعين (شاكر القزوني، 2000، ص29).

من خلال هذه التعاريف، نستنتج أن السيولة النقدية، تستخدم في تلبية طلبات المودعين عند سحب ودائعهم، وعند منح الائتمان الى الأفراد أو الحكومة.

وفي الواقع أن نجاح أي بنك مرتبطة أساسا بمدى ثقة الأفراد فيه، وهذا من خلال توفر السيولة، ومن قدرة البنك على تلبية طلبات السحب اليومية، وهو أمر يتوقف على قدرته في تحويل الأصول التي يملكها الى سائلة و بدون خسارة في قيمتها.

الفرع الثاني: أهمية السيولة

وتحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة إما من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائمًا لمواجهة مثل هذه المتطلبات، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات الآتية (مفلح عقل، 2006، ص159):

أ- الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
ب- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
ج- يعد مؤشرًا ايجابيًا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
د- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
هـ- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
و- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
ز- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

للسيولة عدة أدوار، فهي تساعد على مواجهة سحب الودائع غير المستقرة ومقابلة الطلبات غير المتوقعة لسحب الودائع تحت الطلب، ويحدد حجم هذا النوع وفقا للخبرة (الودائع تحت الطلب التي تقع تحت بند السحب غير المتوقع وتساوي حجم الودائع تحت الطلب ناقص ذلك الجزء من الودائع تحت الطلب غير المستقرة). ويعني هذا توافر قدر ملائم من السيولة لمواجهة هذا النوع بصفة خاصة، وكذلك مواجهة احتمال السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، فقد يتم السحب من هذا النوع بدون مقدمات أو دلائل أو مؤشرات تعطي الإدارة فرصة لتدبير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب، وتمكن السيولة من تلبية طلبات السحب من المودعين لظروف استثنائية، ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى إمكانية البنك في تدبير موارد أخرى لمواجهة هذه السحوبات (عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، 2000، ص5).

وتبرز أهمية السيولة للبنوك التجارية بشكل كبير في مجال مواجهة السحوبات المستمرة من الودائع، ولكي تتمكن تلك البنوك من إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يمكنها من تقديم خدمات مالية وبنكية نوعية متميزة ومستمرة.

وتظهر أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي:

أ- طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة.
ب-مواعيد الاستحقاق من أقساط القروض المقدمة من قبل البنك لزبائنه.

وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية حيث لا تتمكن إدارة البنك من طلب مهلة إضافية من المودع عندما يريد سحب ودائعه، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والبنك. في حين أن المنشآت غير البنكية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلبًا على سلامة المركز المالي للمنشأة غير البنكية (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص94).

المطلب الثاني: مصادر السيولة و نظريات ادارتها

وهي عبارة عن المجالات الأساسية لحصول المنشأة المالية على الأموال، وغالبا ما تحدد بثلاث جوانب رئيسية تتمثل في رأس المال الممتلك والودائع المختلفة والاقتراض من غير، والتي تشكل مجموع المطلوبات وحقوق الملكية، وتعتبر الودائع وبالذات الجارية من أهم مصادر التمويل خاصة في البنوك التجارية (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص69).

الفرع الأول: مصادر السيولة

للسيولة مصادر عدة ومختلفة متمثلة في الاحتياطات الأولية والاحتياطات الثانوية وفيما يلي سنعرض كل منها على حدى

أولا: الاحتياطات الأولية

أ- تعريف الاحتياطات الأولية

وهي عبارة عن الموجودات النقدية الت تمتلكها الإدارة البنكية أو المالية دون تحقق عوائد منها وتتكون هذه الاحتياطات من (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص94):

1- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق، وهي الأموال الموجودة في خزائن المنشأة المالية في صورة نقد سائل.
2- الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، حيث تلزم البنوك قانونا بالاحتفاظ بأموال سائلة في شكل احتياطي للمحافظة على حقوق المودعين، ويمكن للبنك المركزي أن يحدد حجم الاحتياطات القانونية من خلال التأثير في نسبة الاحتياطي القانوني وكذلك التأثير في حجم الائتمان.

3- الصكوك تحت التحصيل وهي الصكوك المقدمة من قبل الزبائن لتحصيلها واضافة قيمتها الى حسابات الزبائن وتدخل نسبة معينة من قيمة هذه الصكوك ضمن نطاق السيولة، وتستبعد قيمة الصكوك التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.

ب-مكونات الاحتياطات الأولية :

تتكون الاحتياطات الأولية والتي سبق التطرق الى وظائفها ومبررات الاحتفاظ بها الى نوعين وهي (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص94):

1- الاحتياطات القانونية :

وتمثل حجم الأموال النقدية السائلة والتي يحتفظ بها لمواجهة الالتزامات القانونية والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي، ويتحقق من عملية الاحتفاظ بها الفوائد الآتية (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص95).

- تعد عاملا واقيًا لسيولة البنك والمحافظة على سلامة المركز التنافسي وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيدها المحددة.
- تعزيز ثقة السلطات الرقابية، وثقة الزبائن بقدرة البنك في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة قد ينجم عنها مخاطر معينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للإقراض.

2- الاحتياطات العاملة:

وهي مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية وإقراضية متعددة، ويشير العديد من الباحثين إلى أن الاحتياطيات العاملة هي الأموال النقدية سواء بالعملة المحلية أو العملة الأجنبية (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص95).

ثانيا: الاحتياطات الثانوية

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالبًا ما تشتمل على الأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة. وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها: تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح البنك. ويدخل جزء من هذه الاحتياطيات ضمن إطار الاحتياطيات القانونية (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص96)، وإن الغاية من الاحتياطي الثانوي تحقق ما يلي:

أ- توفير السيولة الموسمية.

ب- الزيادة غير المتوقعة في الطلب على القروض.

ت- التطورات غير العادية في السوق ذات العمق البسيط.

ثانيا: نظريات ادارة السيولة

لإدارة السيولة نظريات عدة أهمها:

أ- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة البنك التجاري تتحقق تلقائيًا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ولغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطبقًا لهذه النظرية فإن البنوك لا تقرض لغايات شراء العقارات أو شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة، المجتمعات التجارية حيث أن الغالبية العظمى من عملاء البنك من التجار الذين يحتاجون إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة (مفلح عقل، 2006، ص170).

ب- نظرية التحول :

إن هذه النظرية تشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطيات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية، أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسائر (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص100).

ج-نظرية إدارة المطلوبات :

منذ أواخر الستينات، ومطلع السبعينات من هذا القرن، تطور مفهوم جديد لإدارة السيولة، يقول أنه بمستطاع البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين، أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة، أكثر من اعتماده على سيولة أصوله (مفلح عقل، 2006، ص171).

د- نظرية الدخل المتوقع :

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والبنكية ولآماد مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هي الدخل المتحقق للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد أي حجم الأموال الداخلة لهذه المنشأة والتي ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القروض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح

المتحققة للبنك وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص100).

المطلب الثالث: تقييم كفاية السيولة البنكية

يتم تقييم كفاية السيولة البنكية من خلال نسب مختلفة، ومن أهمها ما يلي:

الفرع الأول: نسبة الاحتياطي النقدي

تحتفظ البنوك التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع البنك. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على البنوك التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى البنوك التجارية عن سداد التزاماته المالية (ضياء مجيد الموسوي، 1993، ص296).

الفرع الثاني: نسبة التوظيف

تعتبر هذه النسبة إحدى المقاييس التقليدية لسيولة البنوك، وهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض، وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر تعبيرا عن السيولة، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون من السيولة لدى البنك، والعكس صحيح، وأن أهمية هذه النسبة تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة البنك لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة (مفلح عقل، 2006،ص 164).

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على البنك أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

الفرع الثالث: نسبة الرصيد النقدي:

تشير هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى البنوك الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في البنك على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة البنك والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة البنك على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

المبحث الثالث : مصادر السيولة

يناقش هذا المبحث الودائع البنكية كمصدر من مصادر السيولة، باعتباره عنصر هام من عناصر العمل البنكي، وكذلك الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى، ورأس المال الممتلك وأهميته ومكوناته واستعراض المؤشرات الأساسية لقياس كفايته.

المطلب الأول : الودائع البنكية

نتناول في هذا المطلب كل من مفهوم الودائع وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم وطبيعة الودائع:

تعد الودائع المصدر الرئيس لأموال البنوك التجارية، ولما كانت هذه الودائع هي مصدر الإقراض والاستثمار فإن كل مصرف يحاول أن ينمي ودائعه بشتى الطرق والوسائل، وهو مستعد أن يدفع في الودائع التي يحصل عليها أي تكلفة طالما أنها تحقق له ربحًا أكبر من تكلفتها، وذلك بطبيعة الحال دون الإخلال بالقواعد القانونية البنكية (سيد الهواري، 1983، ص50).

وتعتبر الودائع ديونًا مستحقة لأصحابها على ذمة البنوك التجارية، وأن هذه الديون نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم أو الديون في الوقت نفسه، علمًا بأن هذه الودائع لا تنشأ نتيجة لإيداع الأفراد لأموالهم لدى البنوك فقط، وإنما تنشأ أيضًا نتيجة لإقراض البنوك للأفراد، فعند إقراض البنوك لأحد الأفراد مبلغًا معينًا فسيقابل ذلك تعهد من المقترض بالدفع في الزمان المحدد مستقبلا. وهذا التعهد أو الوعد بالدفع المستقبلي ناشئ عن تعهد حالي أو آني من البنك بفتح حساب للمقترض، لذلك فإن تعهد الأفراد المقترضين بالدفع (أي القرض) ويعد أصلا من أصول البنك يحصل بموجبه على ربح يتمثل في سعر الفائدة على القرض، بينما يعد وعد البنك بدفع مبلغ القرض للمقترض خصمًا من خصوم البنك، أي استحقاقًا عليه، لهذا فإن البنوك التجارية تستطيع أن تخلق المزيد من الودائع نتيجة لما تزاوله من عمليات الإقراض(عقيل عبد الله، 1999، ص ص245-246).

كما عرفت الوديعة بأنها "عقد يسلم إنسان منقولا لإنسان آخر ليقوم بحفظه بدون اشتراط أجرة، كما يحفظ أموال نفسه ويرده بعينه عند أول طلب، وقد تكون الوديعة بعوض إذا ما أتفق على أجرة يدفعها المودع إلى المودع لديه ويشترط لصحة انعقاد الوديعة تسليمها للمودع" (فائق شقير،آخرون، 2008، ص109).

الفرع الثاني :أنواع الودائع البنكية

لا يقتصر قبول البنوك التجارية للودائع على الودائع الجارية فحسب بل يتعداها إلى قبول أنواع مختلفة من الودائع يمكن تقسيمها بموجب معايير مختلفة مثل معيار الزمن، ومعيار الملكية، ومعيار المصدر، ومعيار النشاط.

أولا: الودائع حسب المعيار الزمني

تنقسم الودائع حسب المعيار الزمني الى:

أ- الودائع تحت الطلب:

يطلق على الودائع تحت الطلب مسميات مختلفة، فالكثير يسمونها الحسابات الجارية وحسابات الشيكات وحسابات عند الاطلاع (عبد الحميد عبد المطلب، 2002، ص 65).

والودائع تحت الطلب عبارة عن مبلغ معين من المال يودع لدى البنك التجاري، ويتعهد البنك بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها، فهي حساب جاري لصاحب الوديعة ويلتزم البنك بالدفع عند الطلب مبلغًا من المال مساويًا لمبلغ الوديعة. وتشكل هذه الودائع مصدرًا أساسيًا لسيولة البنوك، وأهميتها النسبية من إجمالي هذه الودائع لدى البنوك تحدد قدرة البنوك التجارية في التوسع أو الانكماش في منح الائتمان (عقيل عبدالله، 1999، ص ص246-247).

ب- الودائع الثابتة:

هي الودائع التي يتم دفعها للعميل المودع بعد فترة محددة من إيداعها أو بعد مدة من الإشعار المقدم للبنك لسحبها وهي نوعان:

1- الودائع لأجل تستحق بتواريخ معينة:

وهي الودائع التي يلتزم البنك بموجبها بالدفع في وقت لاحق على إيداعها، أي يتم الاتفاق على هذا الوقت بين المودع والبنك، ويعد هذا النوع من الودائع التزامًا من البنك بالدفع لمبلغ الوديعة بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين المودع والبنك ويدفع البنك عنها سعر فائدة للمودع (عقيل عبدالله، 1999، ص248).

فإذا طلب المودع سحب وديعته قبل ميعاد الاستحقاق، يحق للبنك أن يختار بين عدم الدفع حسب الاتفاق وبين التساهل والدفع، وفي الغالب تميل البنوك إلى البديل الثاني في الظروف العادية حتى

لا تسيء إلى سمعتها، وفي هذه الحالة قد تضع المودع أمام أحد بديلين (زياد رمضان، محفوظ جودة، 2003، ص59):

- إما أن يسحب الوديعة ويخسر الفائدة.
- وإما أن يقترض من البنك بضمان وديعته وبسعر فائدة أكبر من سعر الفائدة التي يتقاضاها من البنك على وديعته.

2- الودائع لأجل بإخطار:

وهي مبالغ تودع لدى البنك التجاري ولا يتم السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية يتفق عليها عند الإيداع، وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها أقل أو مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل (رشاد العصار، رياض الحلبي، 2000، ص7).

وتلجأ الهيئات والأفراد إلى هذا النوع من الإيداع عندما يتجمع لديها رصيد نقدي في فترات دورية ولمدة قصيرة انتظارا لفرص الاستثمار ولا ترغب تلك الهيئات والأفراد في الارتباط بإيداع أموالهم لفترة محددة خوفًا من الإيداع بدلا من مجرد الإيداع في الحساب الجاري العادي، إذ تتاح لها فرص استثمار الأموال المودعة بإخطار دون الاحتفاظ بمبالغ كبيرة سائلة لمقابلة السحب منها. فالودائع بإخطار تعتبر حالة متوسطة بين الإيداع الثابت وبين الحساب الجاري والعادي (زياد رمضان، محفوظ جوده، 2003، ص60).

ج- الودائع الادخارية أو ودائع التوفير:

وهي الودائع التي تسلم فيها النقود الى البنك ويصدر البنك دفتر توفير يذكر فيه اسم من صدر لصالحه ويدون فيه المدفوعات والمسحوبات، وتكون البيانات الواردة بالدفتر الموقع عليها من موظف البنك حجة في اثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر الدفتر صالحه (مصطفى كامل طه، 2005، ص62).

هو اتفاق بين البنك والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغًا من النقود لدى البنك مقابل الحصول على فائدة على أن يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه (منير ابراهيم هندي، 2000، ص149). وبموجب هذا النوع من الودائع يعطى المتعامل مع البنك دفتر توفير يوضح فيه إيداعات وسحوبات وما يستحق له من فائدة على الرصيد، فيساعد ذلك على تقليل عدم الثقة في البنك عندما يريد سحب أي مبلغ، إذ بدونه يمتنع البنك الاستجابة لرغبته، وهذا الدفتر ملك للبنك وليس لحامله (زياد رمضان، محفوظ جوده، 2003، ص60).

ورغم أن ودائع التوفير تشكل نسبة أقل من الودائع تحت الطلب إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا المورد حيث يعتبر بالإضافة للودائع لأجل وتحت إشعار أهم موارد البنك المالية، وعادة ما يكون السحب النقدي من حسابات التوفير أقل من الحسابات تحت الطلب لضرورة حضور الساحب إلى البنك لدى السحب لأنه لا يعطى دفتر شيكات، كما تمتاز أرصدة هذه الحسابات بالثبات والاستقرار ولهذا يدفع عليها فوائد (خالد عبد الله، إسماعيل الطراد، 2006، ص88).

ثانيا : الودائع حسب الملكية

وتنقسم الى (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص106):

أ- ودائع أهلية: وتعود ملكيتها إلى الجمهور والشركات الأهلية.
ب- ودائع حكومية: وتعود ملكيتها إلى المنشآت والدوائر والمؤسسات الحكومية المختلفة.
ج- الودائع المختلطة: وتعود ملكيتها إلى منشآت القطاع المختلط.

ثالثا : الودائع البنكية حسب النشاط

وتقسم الودائع البنكية حسب النشاط إلى (زياد رمضان، محفوظ جوده، 2003، ص65):

أ- **الودائع النشيطة:** هي الودائع التي يكون رصيدها غير ثابت نسبيًا لكثرة عمليات السحب والإيداع.
ب- **الودائع الخاملة:** هي الودائع التي يكون رصيدها ثابتًا نسبيًا، وغالبًا ما تكون هذه الودائع ذات طبيعة ادخارية.
ج- **الودائع المقيدة :** عبارة عن الأموال التي يودعها الأفراد والهيئات لغايات معينة حيث يتم الاتفاق على حصر استعمالها بهذه الغايات، فقد تكون هذه الودائع ضمانات لتعهدات أو التزامات يقدمها المودع للبنك مقابل تكبد البنك لالتزام عرضي في سبيله، كإصدار خطاب ضمان أو خطاب اعتماد مستندي أو كفالة وغيرها من البنود التي تظهر في الميزانية تحت الحسابات النظامية.

رابعا : الودائع حسب المصدر

أ- الودائع الحقيقية:

وتنشأ عن إيداع شيكات(مسحوبة على بنك آخر) في البنك وتسجل ودائع أولية حقيقية غير وهمية، بمعنى أن بها قيمة حقيقية عهد بها فعلا إلى البنك، أي أنها هي المبالغ التي أودعت فعلا بالبنك بواسطة أصحاب الأموال (زياد رمضان، محفوظ جوده، 2003، ص 64).

ب- الودائع المشتقة:

وتسمى أيضًا ودائع ائتمانية وتخلقها البنوك عن طريق منح القروض وتصنيفها إلى قيمة النقود الورقية والمعدنية المتداولة، لذا فهي من أهم أنواع الودائع (محمد الصيرفي، 2006، ص45).

المطلب الثاني: الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى

تلجأ بعض البنوك التجارية أحيانًا إلى الاقتراض من بعضهم البعض بغرض تمويل عملياتها الاستثمارية، إلا أن هذه الطريقة لا ينظر لها بعين الارتياح نظرًا لما تعطيه هذه الطريقة من ضعف مالي للبنك المقترض، إضافة إلى أن هذا المصدر غير مضمون نسبيًا نظرًا لأن ظروف البنوك متشابهة نوعًا ما، مما يجعل جميع البنوك تحتاج إلى أموالها، الأمر الذي يجعلها غير مستعدة لإقراضها، فتلجأ البنوك أخيرًا إلى البنك المركزي كمقرض أخير (رشاد العصار، رياض الحلبي، 2000، ص78).

كذلك، يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك فيقدم لها قروضًا لمساعدتها على تلبية حاجاتها، والتسهيلات التي يعطيها البنك المركزي للبنوك في حالة اقتراضها منه تفوق معدل الفائدة الذي يتقاضاه، وذلك لأنه غالبًا ما يمنح هذه القروض ليشجع البنوك على الاقتراض لتمويل النشاطات التي يرغب في تشجيعها (زياد رمضان، محفوظ جوده، 2003، ص73). وأهم ما يميز هذا المصدر أنه مؤقت، حيث يقدم إلى أن تقوم البنوك بتعديل أوضاعها وتجاوز فترة الأزمة وبعدها يتم تسديده، إذ أن البنك المركزي ليس مصدرًا دائمًا للسيولة للجهاز البنكي (مفلح عقل، 2006، ص173).

المطلب الثالث: رأس المال الممتلك

تحتل البنوك دوراً حيويا في التنمية الاقتصادية ولديمومتها وإبقائها على هذا الدور يجب ان تحظى برأس مال كافٍ وضمن معايير كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك .

نظرا لما يمثله رأس المال من أهمية في وقاية البنوك من المخاطر وحماية الأموال المودعة .لهذا وجد معيار لقياس كفاية رأس المال وضعه البنك المركزي، ومن هذا المنطلق يأتي هذا المبحث محاولاً الإحاطة بمختلف جوانب رأس المال الممتلك.

الفرع الأول: مفهوم رأس وأهمية رأس المال

أولا: مفهوم رأس المال

يقصد برأس المال في المنشآت المالية الخاصة المساهمة بأنه مجموع قيم الأسهم العادية مضافًا إليها الاحتياطيات التي تمثل أرباحًا متولدة في أعوام سابقة، ثم تقرر الإدارة احتجازها ويعرف كذلك بأنه مجموع الأموال التي يحصل عليها البنك أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع من بدء تأسيسه أو تكوينه وأية إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليها من فترات لاحقة (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص81)، ويتكون رأس المال المدفوع من الأموال التي حصل عليها البنك التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أي إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل. هذا ويمثل رأس المال المدفوع نسبة ضئيلة من مجموع أموال البنك وذلك للأسباب التالية (رشاد العصار، رياض الحلبي، 2000، ص74):

أ- لأن البنك لا يتعامل بشكل رئيس في أمواله الخاصة، وإنما يعتمد على الودائع التي لديه في عمليات الاستثمار.

ب- صغر حجم رأس المال يمكنه من توزيع أرباح أكبر على المساهمين الأوائل للبنك.

كذلك يتمثل رأس المال المدفوع بالأسهم العادية والممتازة إن وجدت والأرباح المحتجزة وتتألف من الاحتياطي الإجباري والاختياري والأرباح المحتجزة (سليم زياد رمضان، 1998، ص389).

رأس المال الممتلك ضروري لسلامة البنك وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده بأي حال من الأحوال، وإنما يجب أن تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه تحقق له السلامة (حسين جميل البديري، 2003، ص125).

ثانيا: اهمية رأس المال الممتلك

يكتسب رأس المال الممتلك أهمية متميزة لأنه يؤدي دورًا مهمًا وأساسيًا في تحقيق الأمان للمودعين، ويدعم ثقتهم بالبنك، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية البنك في جذب قدر أكبر من الودائع وامتصاص" أي استيعاب" أية خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأس ماله وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلبًا، بالرغم من أن رأس المال في البنوك التجارية تعتبر أهميتها النسبية منخفضة قياسًا بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديها للاستخدام، وبالتالي فإن رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص أي خسائر، ولا تستطيع البنوك التجارية أن تواجه خسائر تزيد على قيمة رأس المال والاحتياطيات لديها، لأن ذلك يتم على حساب أموال الغير وهم أصحاب الودائع لديها (فليح خلف، 2006، ص353).

لذلك فإنه يمكن تحديد وظائف رأس المال الممتلك في البنك وهي(زياد رمضان، محفوظ جودة،2003، ص56):

أ- رأس مال البنك ضروري لبداية عمل البنك.
ب- رأس المال والاحتياطي يشكلان ضمانة ضد خسائر البنك في أول عهده.
ج- أموال البنك الخاصة الكثيرة تساعد على كسب ثقة المودعين.
د- معيار يقيس به المالكون مقدار ما يملكون من ثروة مستمرة في ذلك البنك.

الفرع الثاني: وظائف رأس المال الممتلك

يعتبر رأس المال في البنوك وسيلة لحماية المودعين من احتمالات الإفلاس وكذلك لتمكين البنك من تحمل الخسائر المتوقعة والقدرة على امتلاك أصول ثابتة جديدة مما يعزز ثقة الجمهور وثقة الدائنين بالبنك ويمكن القول إن وظائف رأس المال في البنوك لها سمة معينة تختلف عن بقية منشآت إدارة الإعمال ويمكن تحديدها فيما يلي:

أ-وظيفة الحماية لأموال المودعين:

أن أهم وظائف رأس المال في البنوك هو حماية أموال المودعين من أي خسارة متوقعه يمكن أن يتعرض لها البنك فكما هو معلوم فأن البنوك بشكل عام تعمل في بيئة تتعرض إلى درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ منه تعرفها لمخاطر عديدة.

إذ تمول الودائع ما يقرب من نسبة 15% من أصول البنك التجاري لذلك فان الوظيفة الأساسية للجزء الرئيس من حقوق الملكية هي لحماية أموال المودعين من مخاطر الانخفاض في قيمة هذه الأصول. ويعنى ذلك الأداء الكامل لأصول المودعين.

ان وظيفة رأس المال لا تقتصر على الحماية لضمان أموال المودعين في حالة التصفية بل هي قدرة البنك على أداء التزاماته فيزيد أصول إضافية بحيث يستطيع رغم تعرضه للخسائر ان يمارس وظائفه(حسين جميل البديري، 2003، ص6).

ب- الوظائف التشغيلية:

ان رأس المال يقدم أو يوفر الأموال التي تحتاجها المؤسسة المالية للحصول على رخصة التنظيم وتشغيلها قبل الحصول على الأموال من مصادر أخرى وان المؤسسة الجديدة تحتاج إلى أموال للبدء في الحصول على تسهيلات الأرض، البناء، الإيجار، شراء المعدات وتعيين الموظفين قبل الافتتاح (سعاد عبدالفتاح محمد،2013، ص26).

ج- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها البنك:

حيث لا تمول هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمول عن طريق رأس المال المدفوع تمثل أصولاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم إداءه إلا عند تصفية البنك (حسين جميل البديري، 2003، ص61).

د- تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري

ان رأس مال البنك هو كل ما يملكه البنك الجديد عند افتتاحه أول مرة. لهذا السبب، ولان البنك الجديد يصعب عليه في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال وما قد يرد إليه من ودائع، فان لرأس المال الدور الأساسي لتمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للبنك خلال الفترة الأولى من نشأته (سعاد عبدالفتاح محمد، 2013، ص26).

هـ- تدعيم ثقة المودعين، والسلطات الرقابية في قدرة البنك على الصمود أمام الصعوبات التي يتعرض لها فب أثناء عمله.

ومن أجل ان لا تؤدي الأزمات، أو الظروف غير الطبيعية التي قد يتعرض لها البنك التجاري إلى قيام المودعين بسحب ودائعهم ينبغي أن يكون رأسماله الممتلك كافيا ومتينا بحيث يساعده في البقاء مستمرا بعمله لأن المودعين، والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة البنك تعتمد على متانة رأسماله، وعليه فالبنك ذو رأس المال الكبير والذي يواجه بعض الخسائر يوميا يستطيع البقاء مفتوح الأبواب، ويتلقى خسائره تدريجيا من أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لسحب الودائع منه لفترة من الزمن (رضا صاحب أبو أحمد،2003، ص 8-9).

الفرع الثالث: أساليب زيادة رأس المال الممتلك

هناك عدة أساليب لتحقيق ذلك من أهمها (رضا صاحب أبو أحمد، 2003، ص 9-10):

أ- زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم عادية جديدة:

ويتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء أو التعرض للاكتتاب العام. وفي الوقت الذي يمكن هذا الأسلوب البنوك من الحصول على موارد مالية جديدة إلا أن هناك بعض الانتقادات عليه:

1- قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة اذا كان عائد الاستثمارات الجديدة أقل من الفوائد الحالية.

2- يترتب الاعتماد على هذا الاسلوب تحمل تكاليف إصدار للأسهم الجديدة وبعض المصاريف الإدارية.

3- إن إصدار الأسهم الجديدة، إنما يؤدي إلى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدامى لحق الرقابة والإدارة خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.

ب- زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح:

تعد الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالبنوك، ويعكس حجم الأرباح المحققة ومعدلات النمو فيها مدى الكفاية في استخدام الموارد المالية وحسن ادارتها، ولذلك فإن البنوك تسعى الى تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع، ولذلك تلجأ بعض الإدارات في احتجاز نسبة من الأرباح المحققة، واضافتها الى رصيد رأس المال الممتلك، وعلى الرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا أن هناك بعض الانتقادات الموجهة وهي:

1- يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية، حيث غالبا ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيلا في السنة الواحدة.

2- عدم ملاءمة هذا الأسلوب لصغار المالكين الذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية.

3- قد تتولد آثار عكسية على القيمة الإسمية للأسهم أي أن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافا اليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند إجراء التوزيعات من الأرباح.

الفرع الرابع: قياس كفاية رأس المال الممتلك:

من الصعب تحديد مدى متانة رأس المال الممتلك للبنك التجاري الواحد أو حتى للجهاز البنكي التجاري ككل، فرأس المال الممتلك ضروري لصيانة سلامة البنك وتدعيم الثقة فيه، ولكنه لا يضمن تلك السلامة لوحده، لذلك فإنه ينبغي أن يكون كافيًا لتغطية كلفة الموجودات الثابتة التي يحتاجها البنك للاستمرار والبقاء، فرأس المال الممتلك وثيق الصلة بالمخاطرة التي يتعرض لها البنك، فكلما زادت مخاطرته زادت الحاجة لتدعيم رأسماله، لذا ينبغي مواجهة الخطر وذلك من خلال (عقيل عبد الله، 1999، ص401):

أ-زيادة رأس المال الممتلك.

ب- توظيف جزء أكبر من موجوداته في مجالات أقل مخاطرة.

ولغرض قياس متانة رأس المال فإن هناك العديد من المؤشرات الأساسية منها:

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع:

تختبر هذه النسبة إمكانية البنك على تلبية طلبات المودعين عند سحب أرصدة حساباتهم الجارية (تحت الطلب) أو ارصدة حساباتهم الأخرى التي تستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار) ويتوقف مقدار الأموال التي يجب على البنك امتلاكها على ما يتوقعه من مسحوبات في أية لحظة، وتقاس هذه النسبة كما يلي:

رأس المال الممتلك / مجموع الودائع

وهذا يعني أنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ازدادت مقدرة البنك على مواجهة طلبات المودعين(رضا صاحب أبو أحمد، 2003، ص17).

ب- نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات:

رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات، وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية التي ينظر إليها البنك المركزي بشيء من الاهتمام عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك، إلا أنها تعاني من بعض العيوب، أهمها:تعارضها مع مصالح الملاك(المساهمين)، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في نفس الوقت إلى إحداث انخفاض في معدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلقي الضرر بالمساهمين، يضاف إلى ذلك أن النسبة المذكورة لا تكفي للحكم على مدى كفاية أو متانة رأس المال الممتلك باعتباره خط إسناد لحماية أموال المودعين، فتساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات لمصرفين لا يعني أن مودعي هذين البنكين يتعرضان للقدر نفسه من المخاطر، إذا ما تباينت درجة التقلب في الودائع (منير إبراهيم هندي، 1996، ص418، ص424).

ج- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطرة:

من الممكن تصنيف الموجودات إلى نوعين :يتمثل الأول :بالموجودات عديمة المخاطر (سندات حكومية – نقدية لدى البنك المركزي – نقد في الصندوق)، والنوع الثاني: فهي موجودات ذات مخاطر وتمثل الموجودات التي يتوقع أن تتعرض إلى مخاطر معينة. ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة وكفاءة رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر المحتملة في الموجودات ذات المخاطرة، ويعد هذا المؤشر من

المؤشرات المالية المهمة والتي تعكس حسن توظيف وإدارة الموارد المالية ويمكن التعبير عن هذه النسبة كآلاتي: (فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، 2000، ص86)

رأس المال الممتلك / الموجودات الخطرة

هـ- نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض:

تعد هذه النسبة مقياسًا لهامش الأمان في مواجهة مخاطر الإخفاق في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ويعاب على هذه النسبة أنها تتجاهل حقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش أمان، مثل القروض بضمان عيني، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالشكل الآتي: (منير إبراهيم هندي، 1996، ص421)

رأس المال الممتلك / مجموع

د- نسبة رأس المال الممتلك إلى الالتزامات العرضية:

لا تظهر الالتزامات العرضية في الميزانية، وإنما تظهر للتذكرة خارج الميزانية تحت عنوان حسابات نظامية، ومن أمثلة الالتزامات العرضية (خطابات الضمان)، ويمكن التعبير عن هذه النسبة كالآتي: (سيد الهواري، 1983، ص8)

رأس المال الممتلك / الالتزامات

هـ- نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة:

يقصد رأس المال الحر مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية المتاحة، ويستخرج من طرح الموجودات الثابتة من رأس المال الممتلك، وبالتالي فإنه يمثل الأموال التي يمكن توظيفها أو استخدامها في أنشطة استثمارية مربحة، وعليه فإن هذا المؤشر إنما يعكس مدى قدرة رأس المال الحر على التغطية السريعة للخسائر المحتملة في الموجودات العاملة (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص86).

خلاصة الفصل:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية، فالبنوك بمعنى أدق هي مؤسسات مالية وسيطة تتميز بأنها صانعة سيولة، فالنقد الورقي القانوني مصدره البنك المركزي أما بالنسبة للنقد الكتابي فمصدره البنوك التجارية، ومن المفترض أن تقوم هذه البنوك بالمساهمة الفعالة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق إعادة ضخ المدخرات الوطنية في حلقات الإنفاق والتقليل من حدة ندرة الائتمان، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والبنكية الأخرى(حوالات، اعتمادات، كفالات... الخ) و التي تساعد على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته.

أما جانب السيولة فهي تقوم عليه الثقة بين البنك وعملائه، من مودعين ومقترضين، وتشكل اختبارا عمليا لمصداقية البنك في ما التزم به تجاه المودعين، من حفظ أموالهم بأمان وردها لهم عند الحاجة إليها، وتلبية طلبات عملائه من المقترضين، عندما يلجؤون إليه لتأمين احتياجاتهم من الأموال. ودون هذه السيولة، تهدد حقوق المودعين، كما تهدد حقوق المقترضين، وسيكون وجود المؤسسة نفسها في خطر. وتعد السيولة موضوع من المواضيع المهمّة في البنوك التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن. لذا أعطيت السيولة أولوية مطلقة بين جميع أولويات إدارة المصرف التجاري، باعتبارها مشكلة لا يمكن التعايش معها، ولو لفترة قصيرة.

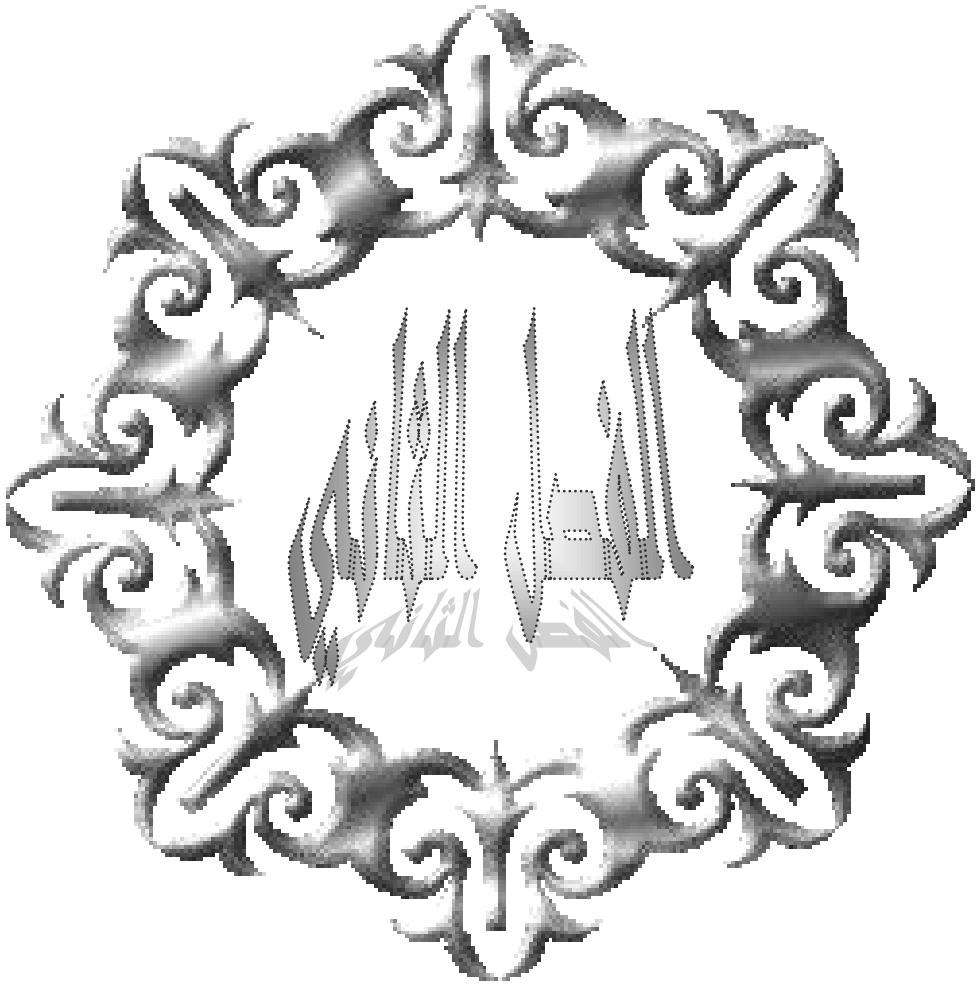

تمهيد:

إن التمايز الموجود بين نمط الإنفاق ونمط توزيع الدخول، أدى إلى ظهور وحدات فائض ووحدات إنفاق، وبالتالي أصبحت رؤوس الأموال تنتقل بينهما وكل ذلك بغرض الحصول على عائد معقول، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تواجد سوق تجمعهما.

ومن هنا ظهرت أسواق رأس المال، وكذلك ظهر الاستثمار في الاوراق المالية، وأصبح هذا الأخير من المواضيع المهمة، إذ يقوم على ضرورة الحصول على أعلى العوائد مع التقليل من المخاطر قدر المستطاع، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بتحقيق تنويع جيد للموارد بما يضمن توزيعا للمخاطر.

ولما كان التنويع يقلل من المخاطر أصبحت هذه الأوراق تجمع فيما يسمى بالمحفظة المالية أو محفظة الأوراق المالية، هذه الأخيرة التي تعتبر كسياسة استثمارية تقوم على فكرة المزج بين البدائل الاستثمارية الأكثر فعالية وذلك عن طريق إدارتها إدارة محكمة.

وفي هذا الفصل سيتم التعرف على أساسيات حول المحفظة المالية من خلال التطرق إلى ماهية المحفظة المالية وذلك عن طريق التطرق لتعريفها، الهدف من تشكيلها، أنواعها ومكوناتها، والتنويع، ثم بعد هذا سيتم التعرف على العوامل المؤثرة في تكوين المحفظة المالية، هذه الأخيرة التي تتمثل في العائد والمخاطرة.

المبحث الأول: ماهية المحفظة المالية:

إن الهدف الأساسي من وراء كل عملية استثمارية هو تحقيق " العائد " و على ضوء هذا الهدف يتم تصميم الخطط المالية المستقبلية التي من خلالها يتم تحديد المعايير التي على أساسها يتم اختيار الاستثمار المناسب، وبالمقابل يخضع هذا الاستثمار لعنصر المخاطرة، فلا يخلو أي مشروع من عنصر المخاطرة، حتى أن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد سائل فيه مخاطرة، حيث لا يوجد أي ضمان بأن القوة الشرائية للعملات ثابتة. ولتفادي المخاطر التي تعترض الاستثمار في الأوراق المالية يتم اللجوء إلى ما يسمى بالتنويع، وهذا يعني أن يتم تشكيل محفظة متنوعة من حيث محتوياتها.

المطلب الأول: مفهوم المحفظة المالية والهدف من تشكيلها:

تعددت مفاهيم المحفظة المالية ومن خلال ما يلي سنعرض المفاهيم الأكثر تداولا.

الفرع الأول: مفهوم المحفظة المالية

أشار العديد من الكتاب والباحثين الى المحفظة ونظرية المحفظة، فالبعض يعرف المحفظة المالية بأنها أداة استثمارية مركبة من مجموعة من الأصول الحقيقية والمالية التي يستثمر بها المستثمر أمواله مأخوذة كوحدة واحدة (سليم زياد رمضان، 2005، ص30).

المحفظة هي كل ما يملكه المستثمر من أصول وموجودات استثمارية يكون الهدف من امتلاكه لها هو تنمية القيمة السوقية لها أو المحافظة على القيمة الإجمالية للثروة، فالمحفظة الاستثمارية هي أداة مركبة من أدوات الاستثمار و ذلك لانها تتركب من أصليين أو أكثر، ويتم التفرقة بين محفظة وأخرى بسبب نوعية الاستثمارات التي تحتويها (بن موسى كمال، 2004، ص37).

تعرف المحفظة المالية بأنها: "أداة مركبة من أدوات الاستثمار تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسئول عنها يسمى مدير المحفظة" (محمد مطر، 2006، ص107).

فالمحفظة تشمل كافة الأوراق المالية التي يحتفظ بها المصرف والتي تتكون من أسهم وسندات بالإضافة إلى أذونات الخزينة، وهذه المحفظة تتكون بالنسبة للمصرف أصلا من أصوله المتداولة حيث يستطيع بيعها في أي وقت يشاء (سليم زياد رمضان، محفوظ جوده، 1996، ص280)، ويمثل عائد المحفظة المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية، مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع، وإجراء توزيعات على المساهمين، وتنمية الأرباح المحتجزة لمواجهة التوسعات المستقبلية (منير إبراهيم هندي، 2000، ص291).

ويعود الفضل الى ظهور نظرية المحفظة المالية الى المقالة التي نشرها **Markowitz** في عام 1952، ويستند مفهوم المحفظة على فكرة المجموع الرئيسي بين الأصول المالية والحقيقية ومن خلال هذا المزج يتم تحديد التركيبة الأساسية وتحديد الوزن النسبي لكل أصل من أصول المحفظة نسبة لرأسمالها الكلي (**Markowitz,1952,PP77-91**). ويبرز هنا دور المستثمر الرشيد الذي يستطيع الوصول الى ما يعرف بالمحفظة المثلى والتي يحقق من خلالها الحد الأقصى من مزايا التنويع وبدرجة تحقق هدفه الرئيسي في تعظيم العوائد المتوقعة من تخفيض مخاطرتها المرجحة إلى أدنى حد (احمد حسين بتال العاني، 2008، ص2).

وبهذا فإن المحفظة هي عبارة عن مجموعة من الأوراق المالية تعود ملكيتها إلى شخص طبيعي أو معنوي، هذه الأوراق يمكن أن تكون أسهما فقط وفي هذه الحالة تسمى المحفظة – محفظة أسهم – أو تكون سندات فقط و تسمى المحفظة– محفظة سندات – كما قد تكون المحفظة مشكلة من الاثنين معا و يطلق عليها اسم – المحفظة الهجينة –.

وتمتاز المحفظة الاستثمارية باختلاف أصولها من حيث النوع كما تختلف من حيث الجودة، فمن حيث النوع يمكن أن تحتوي على أصول حقيقية وهي الأصول التي لها قيمة اقتصادية ملموسة مثل العقارات، الذهب والفضة والمشاريع الاقتصادية، وعلى أصول مالية مثل الأسهم والسندات، أذونات الخزينة والخيارات، أما من حيث الجودة فيمكن أن تحتوي على أصول منخفضة العوائد والمخاطر وأخرى مرتفعة العوائد والمخاطر (شريط صلاح الدين، 2012، ص152).

الفرع الثاني: الهدف من تشكيل المحفظة المالية

إن هدف أي مستثمر من بناء أو تشكيل محفظة أوراق مالية هو تحقيق منافع إضافية، إلا أن الأمر هنا يتطلب عملية مفاضلة بين:

1- الخطر والعائد المتوقع.
2- القيمة المضافة المحتملة والدخل المنتظم.
3- مختلف مستويات الخطر.

ان المفاضلة تحدث تبعا لرغبة وهدف المستثمر، إلا أن الهدف الرئيسي لأي مستثمر هو الوصول إلى محفظة مثالية، أي تحقيق أكبر عائد عند مستوى خطر معين، أو تحقيق أقل مستوى خطر ممكن عند مستوى عائد ثابت، وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للمستثمر وهو يشكل محفظته المالية هو الحصول على أحسن ثنائية (خطر/عائد) ممكنة (Lawrenle Gitman, Michael Joelinik, 2005, p162).

وتختلف أهداف الإستثمار باختلاف المستثمر والأفراد، فبعضهم لديهم استعداد لتملك أوراق مالية ذات درجة عالية من الخطورة وذلك للحصول على أكبر قدر من الأرباح، في حين يفضل البعض الآخر الاعتماد على أسلوب متحفظ في الاستثمار حتى وإن حصل على عائد أقل، ومن أهم الأهداف التي يطمح المستثمرين إلى الوصول اليها في مجال الاستثمار في الأوراق المالية ما يلي (محمد أحمد الخضيري، 1999، ص ص135-138):

1. تعظيم الربح:

أي تعظيم المخاطرة فإذا كان للربح الأولية في سلم أفضليات المستثمر، فهذا يدل على أن المستثمر سيعمل على تكوين محفظة مالية ذات مستوى كبير من المخاطرة.

2. تحقيق أمان مستقبلي:

وهذا بتشكيل محفظة تتكون من أوراق مالية تعمل بمثابة احتياطي متراكم تزداد قيمته مع الأيام، وفي مثل هذه الحالات عادة ما يتم اللجوء إلى محفظة تتكون من سندات صادرة عن الحكومة والمؤسسات المالية المستقرة ذات العائد المتوازن.

3. تحقيق النمو:

أي زيادة تراكمية رأسمالية، وفي مثل هذه الحالة يعمل المستثمر على البحث عن المجالات التي تحقق له هذا الهدف، مما يجعله يلجأ إلى أسهم الشركات التي يميل مجلس إدارتها إلى التوسع وزيادة خطوط إنتاجها أو رأسمالها أو أرباحها.

4. تحقيق مكانة في المجتمع الاقتصادي:

من خلال حيازة مجموعات متنوعة من الأسهم والسندات يتم تدويرها بشكل كفء وفعال، مما يكسبه مكانة مرموقة في المجتمع.

5. التأثير على قرارات الجمعية العامة للمساهمين:

لأن الحصول على عدد أكبر من الأسهم يزيد في سلطة المساهم داخل الشركة، وبالتالي زيادة قدرته على التدخل في قرارات التغيير.

6. مواجهة الالتزامات المستقبلية: أي هدف تحقيق السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات الخارجية.

وفي الواقع فان الهدف من تشكيل محفظة أوراق مالية هو مزيج من الأهداف السابقة، وتتحدد درجة أولوية كل منها وفقا لاحتياجات وطبيعة المستثمر صاحب المحفظة.

المطلب الثاني: أنواع المحافظ المالية ومكوناتها

نظرا لاتساع الأسواق الرأسمالية وكذا تنوع الأدوات المتاحة بها، تعددت أنواع المحافظ المالية، وكذلك تعددت الأوراق المالية المكونة لها.

الفرع الأول: أنواع المحافظ المالية:

يمكننا تقسيم المحافظ المالية بحسب نوع الأوراق المالية التي تحتويها، وتبعا للأهداف المرجوة منها، ودرجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها إلى (Josette Payrard, 1998, PP211-213):

أ- محافظ العائد المنتظم (الدخل):

يتأتى الدخل النقدي للأوراق المالية التي يحتفظ بها المستثمر لأغراض العائد من الفوائد التي تدفع للسندات أو التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة أو العادية، وعلى هذا فان الهدف من هذه المحافظ هو تحقيق أعلى معدل للدخل النقدي المنتظم، الثابت والمستقر وتخفيض المخاطر بقدر الإمكان، وهنا يتحتم على الجهة المكونة للمحفظة المالية اختيار الأوراق المالية التي تذر أعلى عائد، لذا يتم التركيز على السندات التي تحقق أعلى فائدة بأقل وقت بالإضافة إلى الأسهم التي توزع أرباح عالية قليلة الخطورة.

وعليه يعتبر الهدف الرئيسي من هذا النوع من المحافظ هو الحصول على تشكيلة تحقق دخلا شهريا أو سنويا، ويتم هذا باختيار الجزء الأكبر من الأرباح المحققة.

ب- محافظ الربح (النمو):

وهي المحافظ التي تشمل الأسهم التي تحقق نموا متواصلا في الأرباح وما يتبع ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم، وبالتالي تحسين القيمة السوقية للمحفظة، ويتناسب هذا النوع مع أهداف المستثمر الذي يسعى إلى تحقيق عائد مرتفع إلا أنه يتحمل درجة مخاطرة مرتفعة.

وعليه فان هذه المحافظ تهتم بالاستثمار في أسهم الشركات التي تنمو أرباحها سنة بعد أخرى، هذه الأخيرة التي نجد معظمها في قطاعات جد متطورة وهي من المؤكد لها خصائص معينة.

- لها استثمارات جيدة و متطورة.
- لها قيمة سوقية مرتفعة.

- لها معدل مردودية جد عالي.
- هيكل مالي متوازن.
- قدرة تمويل ذاتي كبيرة جدا... الخ.

ج- محافظ الربح و العائد (المختلطة):

تقع هذه المحفظة في الوسط بين محفظة العائد ومحفظة الربح، وهي تهدف لحماية رأس المال مع تأمين دخل معين، لذا فهي تجمع بين أوراق مالية لا تتحمل المخاطر، وأوراق مالية تحقق دخلا كبيرا وتتضمن مخاطر عالية، ويعتبر هذا النوع المفضل لدى المستثمر الذي يتطلع إلى المزج بين العائد والخطر.

د- المحافظ التقليدية:

هذا النوع من المحافظ يهتم بزيادة رأس المال مع الحصول على نتائج جيدة مقارنة بالسوق، وهذا يعني تحمل درجة معينة من المخاطر.

هذه المحافظ تتكون في معظمها من أسهم، وتتميز عن المحافظ السابقة في أنها محافظ حركية تعمل على البحث عن الفرص الجيدة لاستغلالها في السوق.

ه- المحفظة المهاجمة:

هي محافظ تطمح لتحقيق فوائض في القيمة مع تحمل مخاطرة كبيرة، لذا فهي تعتبر محافظ حركية تزيد من إستغلال الفرص.

و- المحفظة الحذرة:

هذا النوع من المحافظ يهدف إلى تأمين وضمان زيادة في رأس المال و في نفس الوقت تحقيق عائد معين، ولهذا فهي تعتمد في تشكيلها على محاولة التوفيق بين انتظام العوائد ونمو الدخل، وفي الوقت نفسه يجب أن يطبق بعض التحكيم بين الدخل والعائد المحقق في المدى القصير، والدخل والعائد المحقق في المدى الطويل.

ز- المحفظة المضاربة:

تركز على تحقيق عوائد سريعة وكبيرة مع تحمل مخاطر كبيرة، لذا فهي تتكون من الأسهم المضاربة أي التي تخضع لعمليات مضاربة كبيرة.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه مهما كان نوع المحفظة المالية فان كل الأنواع تشترك في عدة أهداف أبرزها:

1- المحافظة على رأس المال الأصلي.
2- استقرار تدفق الدخل وفقا لحاجات الأفراد المختلفة ووفقا لطبيعة المحفظة المالية.
3- النمو في رأس المال.
4- المخاطر التي يتعرض لها المستثمر.
5- القابلية للسيولة و التسويق.

الفرع الثاني: مكونات المحفظة الاستثمارية

تتكون المحفظة المالية من مجموعة من الأوراق المالية كالأسهم السندات، أذونات الخزينة... وغيرها من الأوراق المالية التي تصدرها الشركات، البنوك، الدولة وغيرها من الهيئات العامة، وفيما يلي عرض لمختلف الأوراق المالية التي تكون المحفظة المالية:

أولا: الأوراق المالية التي تمثل ملكية المؤسسة:

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

أ- الأسهم العادية:

إن "السهم هو عبارة عن ورقة مالية قابلة للتداول ذات دخل متغير تصدرها شركة أسهم تضمن حق الشريك في هذه الشركة" (blanche souci-roubi, 1983, p03).

ب- الأسهم الممتازة:

هي عبارة عن مستند ملكية له قيمة دفترية، قيمة إسمية، قيمة سوقية شأنه في ذلك شأن السهم العادي، ولحامل السهم الممتاز الأولوية على حامل السهم العادي، وذلك سواء في الربح الموزع سنويا أو في اقتسام أصول الشركة عند إفلاسها أو عند تسييل أصولها(نوزاد الهيتي، 1998، ص56).

ثانيا: الأوراق المالية التي تمثل دينا

وتتضمن كلا من:

أ- السندات الخاصة بالمؤسسة:

يعرف السند على أنه صك قابل للتداول يثبت حق حامله فيما قدمه من مال على سبيل القرض للجهة المقرضة، وحقه في الحصول على الفوائد المستحقة واقتضاء دين في الوقت المحدد لانتهاء مدة القرض (سعيد سيف النصر، 2003، ص117).

ب- أذونات الخزينة

عبارة عن أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل، لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة، وذلك لغرض تمويل عجز في الميزانية العامة عن طريق القضاء أو على الأقل التخفيض من حدة التضخم، وتتمز أذونات الخزينة بسهولة التصرف فيها دون أن يتعرض حاملها لخسائر رأسمالية، وعادة ما يباع الأذن بخصم أي بسعر أقل من القيمة الإسمية، وفي تاريخ الاستحقاق تلتزم الخزينة بدفع القيمة الإسمية المدونة على الأذن، والفارق عبارة عن العائد الذي يجنيه المستثمر، وإذا ما قرر حامل الأذن التخلص منه قبل تاريخ استحقاقه فإنه يضمن على الأقل استرداد القيمة التي سبق و أن دفعها لشرائه (منير ابراهيم هندي، 1999، ص ص67-68).

ثالثا: الأوراق المالية التي تجمع بين الملكية والدين

وهي تمثل أوراق مالية هجينة، حيث تجمع بين خصائص الأسهم و السندات، فبالإضافة إلى الأسهم الممتازة التي صنفت من طرف البعض من الأوراق المالية الهجينة، فإنه من الممكن إضافة أوراق مالية أخرى، من بينها:

أ- سندات المساهمة:

وهي شهادات قابلة للتداول تصدر من طرف شركات المساهمة، يتكون دخلها من جزء ثابت وجزء متغير حسب النتائج المحققة.

ب- سندات بقسيمة الاكتتاب في الأسهم:

أوراق مالية تجمع بين صفات الأسهم و صفات السندات، حيث يمكن لحملتها الاكتتاب في أسهم الشركة المعنية، بحيث يحصل على قسيمة تابعة لسنداته، وتؤهله للاكتتاب في سهم أو عدد من الأسهم

بسعر محدد وفي فترة زمنية معينة، وبالتالي فحامل هذه السندات يمكن أن يصبح في فترة قادمة من المساهمين العاديين بالإضافة لكونه دائن بالنسبة للشركة.

ج- شهادات الاستثمار:

عبارة عن ورقة مالية تصدرها الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها، وتمثل مقابل للأموال التي تلقتها الشركة من المدخر، و يتحصل بمقتضاها على نصيبه من الأرباح الموزعة أو يتحمل الخسائر المحتملة، وللمدخر الحق في استرداد قيمتها في نهاية الأجل المتفق عليه، وتختلف شهادات الاستثمار عن الأسهم، في أن حاملها لا يحق له التصويت شأنه في ذلك شأن حملة السندات.

رابعا: المشتقات المالية

لقد قام المهندسون الماليون باستحداث أدوات استثمار مالية جديدة، إضافة إلى الأدوات القديمة تسمى هذه الأدوات " المشتقات المالية"، وقد أخذت هذا الاسم وذلك لأن قيمتها مشتقة من قيمة مرجعية كقيمة السهم العادي أو السند أو غيرها، وقد بدأ استعمال المشتقات المالية مند بداية السبعينات من القرن العشرين وتطور استعمالها مع مرور الزمن حتى أصبحت هناك أسواق خاصة بها، ويهدف استعمالها إلى التحوط من خلال نقل المخاطر الناتجة عن عدم ثبات الكثير من الأصول كما يستعمل لغرض المضاربة (سليم زياد رمضان، 1992، ص89).

المطلب الثالث: التنويع في محفظة الأوراق المالية

يعتبر التنويع العامل الثالث الذي يحكم تكوين محفظة أوراق مالية ناجحة وذلك لأنه يساهم في تخفيض مخاطرها.

الفرع الأول: تعريف التنويع

يقصد بالتنويع المتعلق بتشكيلة الأوراق المالية ذلك التنويع الذي ينجم عنه تخفيض المخاطر التي يتعرض لها العائد دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي على حجم ذلك العائد (منير ابراهيم الهندي،1999، ص318)، كما يعتبر من أهم العوامل المعتمدة في السياسة الاستثمارية عموما، إذ انه إذا لم يكن بالإمكان تجنب جميع المخاطر فانه على الأقل يمكن تجزئتها وحصرها في نسبة مقبولة (سعيد سيف النصر،2003، ص102).

إن مبدأ التنويع لا يعني مجرد تنويع الأوراق المالية فحسب، وإنما ينبغي أن يضمن توزيع المخاطر للأموال المستثمرة وذلك بتوزيع الاستثمارات على أكبر عدد ممكن من الأوراق المالية المتنوعة تنويعا نوعيا وجغرافيا.

الفرع الثاني: أسس التنويع

هناك عدة أسس للتنويع من أهمها تنويع جهة الإصدار، وتنويع تواريخ الاستحقاق.

أولا: تنويع جهة الاصدار

أي عدم الاقتصار على أوراق مالية صادرة عن شركة واحدة، وعدم الاقتصار على نوع واحد من الأوراق المالية، بالإضافة إلى التنويع الدولي، وفي هذا الصدد نميز بين التنويع الساذج وتنويع ماركويتز "Markowitz".

أ- التنويع الساذج البسيط:

يقوم أسلوب التنويع الساذج أو البسيط على فكرة أساسية مفادها، أنه كلما زاد تنويع الأوراق المالية التي تضمها المحفظة المالية كلما انخفضت المخاطر التي يتعرض لها، إلا أن المغالاة في التنويع يؤدي إلى إحداث آثار عكسية وهذا ما بينه كل من افانز "Evans" وآرشر "Archer" (منير ابراهيم هندي، 1999، ص ص272-274)، حيث توصلا إلى الآثار التالية:

1- صعوبة إدارة المحفظة المالية.
2- تحمل تكاليف عالية نتيجة البحث الدائم عن استثمارات جديدة أكثر ضمانا.
3- اتخاذ قرارات غير صائبة نتيجة كثرة الأوراق المالية.
4- ارتفاع متوسط تكاليف الشراء وذلك لأن زيادة التنويع يعني شراء كميات قليلة من كل نوع من الأوراق المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط العمولات المدفوعة للسماسرة.

ب- تنويع ماركويتز:

إذا كان التنويع الساذج يقضي بالاختيار العشوائي للأوراق المالية فان تنويع ماركويتز يقضي بضرورة الاختيار الدقيق لتلك الأوراق المالية، وبالتالي فهو يعتمد على فكرة أساسية تقوم على أساس أن خطر المحفظة المالية لا يتوقف على مخاطر الأوراق المكونة لها فحسب وإنما أيضا على الترابط بين عوائد هذه الأوراق.

ثانيا: تنويع تواريخ الاستحقاق

إن العلاقة بين أسعار الفائدة في السوق و بين القيمة السوقية لأوراق المالية تشير إلى أن تقلب أسعار الفائدة يترتب على تقلبات أكبر من قيمة السندات طويلة الأجل مقارنة بالسندات قصيرة الأجل، لذا فصاحب المحفظة تواجهه مشكلة توزيع مكونات المحفظة بين هذين النوعين من السندات، ولأجل ذلك سنميز بين ثلاث أنواع من أساليب التنويع:

أ- **الأسلوب الهجومي:**

أي قيام المستثمر بالتحول من السندات قصير الأجل إلى السندات طويلة الأجل وفقا للاتجاهات المتوقعة، فإذا أشارت التوقعات إلى ارتفاع أسعار الفائدة فان المستثمر سيسارع لبيع السندات طويلة الأجل ليعيد استثمار استثمار حصيلتها في شراء سندات قصيرة الأجل وإذا تحققت التنبؤات فسوف يستخدم عائد استثماراته الجديدة ولن ينتظر حتى حلول استحقاقها، والعكس صحيح.

ب- **تدرج تواريخ الاستحقاق:**

أي توزيع مكونات المحفظة المالية بين أوراق مالية ذات تواريخ استحقاق متدرجة، حيث يقوم بوضع حد أقصى لتاريخ الاستحقاق الذي باستطاعته قبوله ثم يضع هيكل لتواريخ الاستحقاق يوزع على أساسه أوراقه المالية المقسمة إلى أجزاء متساوية، وبهذا يشكل محفظة تتكون من مجموعات أوراق مالية – وهذه الأوراق عبارة عن سندات- لا تستحق في نفس الوقت مما يؤدي إلى توفير مرونة في عملية التنويع.

ج- **التركيز على الأوراق قصيرة الأجل و طويلة الأجل:**

دون الاستثمار في الأوراق المالية المتوسطة الأجل، وهذا لأن الأوراق المالية قصيرة الأجل مخصصة لمواجهة طلبات السيولة، أما الأوراق طويلة الأجل فهي مخصصة لزيادة الأرباح، بينما الاستثمارات متوسطة الأجل فلا تسهم لا في السيولة ولا في الأرباح.

الفرع الثالث: علاقة التنويع بالمخاطر الكلية

لقد سبق تقسيم المخاطر الكلية إلى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة، وعليه سيتم التعرف على العلاقة الموجودة بين التنويع وكلا من المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة.

أ- **علاقة التنويع بالمخاطر المنتظمة:**

بما أن المخاطر المنتظمة هي المخاطر التي تصيب كافة الأوراق المالية بصرف النظر عن الجهة المصدرة لها، لذا فان من الصعب التخلص منها أو تخفيضها بتنويع مكونات المحفظة تنويعا بسيطا، إلا أنه من الممكن التخفيف منها وذلك عن طريق إتباع أسلوب ماركويتز، أي بتكوين محفظة أوراق مالية معامل الارتباط بينها سالب.

ب- علاقة التنويع بالمخاطر غير المنتظمة:

بما أن المخاطر غير المنتظمة تصيب مؤسسة معينة أو قطاع معين أو نوع معين من الأوراق المالية، لذا فمن الممكن تجنبها عن طريق التنويع وعدم التركيز على إصدارات مؤسسة واحدة أو نوع واحد من الأوراق المالية.

المبحث الثاني: مدخل عام لعوائد الإستثمار

يعتبر موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية.

ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك يتطلب البحث عن السبل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها استغلالا أفضلا وزيادة طاقتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بداخلها.

المطلب الأول: مفهوم العائد وأهميته

في هذا المطلب سنقوم بعرض مختلف التعاريف المتداولة للعائد، وكذا أهميته بالنسبة للبنوك التجارية.

الفرع الأول: مفهوم العائد

يعرف العائد أنه مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة (دريد آل شبيب، 2006، ص 33).

ويعرف أيضًا أنه ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة. إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكدًا، نظرًا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة، وتغيير السياسات الحكومية وتغيير سعر الفائدة، وتقلبات سعر الصرف، وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، فتبقى تنبؤات المستثمر معرضة لشيء من عدم اليقين (أحمد صيام، 2003، ص 32).

يعرف العائد على "أنه النسبة المئوية لما يدره رأس المال من إيراد، فالعائد الإجمالي البسيط على سند ما هو المقدار السنوي الذي يتلقاه حامل السند في شكل فائدة، أما العائد الصافي البسيط فهو العائد الإجمالي البسيط مطروح منه ضريبة الدخل" (حسين عمر، 1992، ص 236).

ويقال بأن" العائد الإجمالي الصافي على سهم ليس المقصود به الأرباح الصافية فقط، وإنما أيضا القيمة الإضافية المحققة، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن إعادة بيع (Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, 1998, PP 81-82).

العائد هو المقابل الذي يطمح المستثمر إلى الحصول عليه في المستقبل نظير استثماره لأمواله، فالمستثمر يسعى دائما إلى استثمار أمواله وذلك بهدف الحصول على العائد وتنمية ثروته وتعظيم أملاكه، وعرف أيضا بأنه ما يحصل عليه المستثمر من أموال في وقت لاحق مقابل تضحيته بالاحتفاظ بأمواله في الوقت الحاضر وذلك من خلال استثماره لهذه الأموال لفترة زمنية محددة (كاظم محمد الشمري، 1999، ص315).

وعوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال مهمة هي: (سليم زياد رمضان، 1998، ص239)

أ- توزيعات الأرباح:

إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقاً من أموال ملكية مثل الأسهم، فحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم، لذلك فهو من مالكيها وحقوقه من حقوق المساهمين.

ب- الفوائد:

إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات، فحامل السند مقرض للشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها من الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات).

ج- الأرباح الرأسمالية:

تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي.

الفرع الثاني: أهمية عوائد الاستثمار

تكمن أهمية عائد الاستثمار في أهميته للمستثمر ليعرف أين يضع أمواله وما الذي سيجنيه، فعندما يفكر أي شخص بوضع أمواله في استثمار معين يجب عليه أن ينظر إلى العائد المتوقع من الاستثمار،

كما أنه مهم لإدارة الشركات والقائمين عليها على اعتبار أن ما يعكسه السوق هو مقياس دقيق وسريع لإنجازاتهم ومؤشر يوضح لهم مما إذا كانوا يسيرون في الطريق الصحيح أو الخاطئ، كذلك يعتبر مهما لأصحاب القرار القائمين على إدارة الاقتصاد الوطني لأن كل قرار سواء كان سياسيا أم اقتصاديا يؤثر في السوق وبالتالي فإن السوق سيعكس للمسؤول مدى صحة قراره، أو مدى تأثيره على حالة الاقتصاد الوطني (قاسم نايف علوان، 2009، ص49).

المطلب الثاني: أنواع عوائد الاستثمار وعلاقته بالمخاطرة

للاستثمار عدة أنواع وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب كما أننا سنحاول ابراز العلاقة بين العائد والمخاطرة.

الفرع الأول: أنواع عوائد الاستثمار

في ما يلي نقوم بالتعرف على مختلف أنواع عوائد الاستثمار

أولا: معدل العائد المتحقق

ويعرف بأنه: العائد الذي يحصل عليه المستثمر بصورة فعلية والذي يكون عادةً مختلفاً عن العائد المتوقع، ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد الفعلي} = \frac{\text{التغيرات الفعلية في السعر السوقي للسهم + مقسوم الأرباح الموزع الفعلي}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}}$$

ثانيا:معدل العائد المتوقع

ويعرف بأنه العائد على الاستثمار الذي يتوقع فيه المستثمر الحصول عليه (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص178) وباستطاعة المستثمرين تغيير معدلهم المتوقع للمحفظة بواسطة تغيير النسب المستثمرة في الأوراق المالية، ويحسب هذا المعدل وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد المتوقع} = \frac{\text{التغيرات المتوقعة في السعر السوقي للسهم + مقسوم الأرباح الموزع المتوقع}}{\text{مبلغ الاستثمار الأولي}}$$

أو هو ذلك العائد الذي يتوقعه المستثمرون في السوق، وأن هذا العائد يعتمد على المعلومات التي يمتلكها المستثمرون وكذلك يعرف بأنه المتوسط لكل النتائج والذي يتم الحصول عليه بضرب كل نتيجة موزونة باحتمال حدوثها. ويحسب وفق المعادلة التالية :

$$E(R) = \sum_{i=1}^{m} Ri\Pr i$$

اذ أن:

E(R) = العائد المتوقع.

Ri = العائد من الفترة.

Pri =احتمالية حدوث الحدث.

m = عدد العائدات الممكنة.

ثالثا: معدل العائد المطلوب

هو أدنى معدل عائد على الاستثمار يطلبه المستثمرون لتعويضهم عن تحمل المخاطرة وتأجيل الاستهلاك المالي للمستقبل(فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص178).

وهو ايضا العائد الذي يرغب المستثمر في الحصول عليه بما يتلاءم مع مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الأصل أو أداة الاستثمار (سليم زياد رمضان، 2002، ص22). يمثل أدنى عائد يعوض الاستثمار عن عملية تأجيل الاستهلاك ودرجة المخاطر المصاحبة للاستثمار، ويقصد بالمخاطر هنا المخاطر النظامية التي تزداد بزيادة معدل العائد على الاموال المستثمرة وسوف يقبل المستثمر بنوع من أنواع الاستثمارات المقترحة أمامه اذا كان معدل العائد المتحقق أعلى من العائد المطلوب، أما اذا كان معدل العائد المتحقق أقل من أو يساوي معدل العائد المتوقع من الأصل فإنه يرفضها ويبحث عن فرص استثمارية أخرى تحقق عائد أعلى من المطلوب(محمد صالح الحناوي، 2003، ص185).

يمكن حساب معدل العائد المطلوب وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$ER=R_F+(R_m-R_F)B_i$$

ER: العائد المطلوب من الاستثمار

R_F: العائد الخالي من المخاطر

R_M: عائد السوق

B: معامل بيتا

وإن من المهم أيضًا معرفة مستوى معدلات العائد المطلوب، وقد تتغير عبر الزمن، فمثلا تتغير هذه المعدلات كلما تغيرت توقعات التضخم لأن علاوة التضخم تعتبر جزء أو مكونًا من معدل العائد ذا المخاطرة الحرة، والذي يشكل في المقابل معدل العائد المطلوب، وأن هذا المستوى يتغير أيضًا كلما تغيرت علاوات المخاطرة، وأن المستثمر غير المتفائل سوف يزيد من علاوة المخاطرة والعائد المتوقع، بينما المستثمر المتفائل سوف يعمل على تخفيضهما، وأن معدل العائد المطلوب لأي استثمار ممكن أن نعبر عنه بالمعادلة الآتية : (عبد الحسين الأسدي، 2005، ص30).

معدل العائد المطلوب= المعدل الخالي من المخاطر+ علاوة المخاطر

والى جانب هذه التقسيمات هناك نوعان من العائد اللذان يهمان المستثمر والمالك معا وهما:

رابعا: العائد على الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الاستخدام الأمثل، في تحقيق الأرباح خلال الاستثمار في الأصول المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، ويمكن حساب هذا النسبة وفقًا للمعادلة الآتي: (محمدالشياب،ص01)

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة (EBIT)}}{\text{متوسط مجموع الموجودات}}$$

خامسا: العائد على حق الملكية

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972(طارق عبد العال حماد، 1999،ص77)، والذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية و المخاطرة، انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، المتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة يمكن تلخيص هذا النموذج في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03) نموذج العائد على حقوق الملكية-الأداء الكلي للبنك

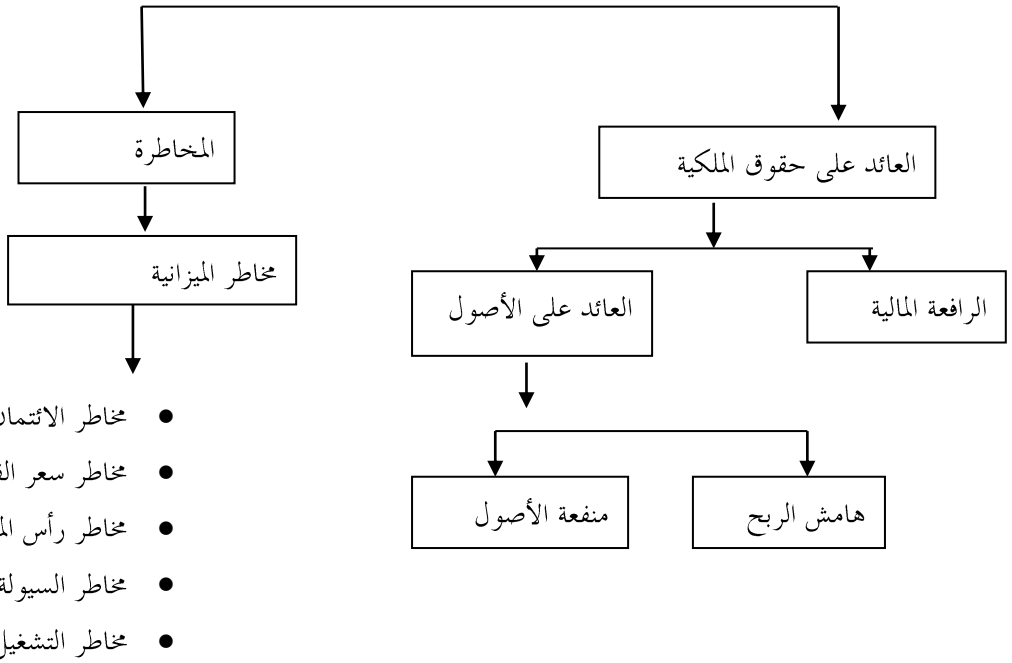

المصدر: طارق عبد العال حماد، 1999، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية الإسكندرية، ص79 بتصرف.

هو الذي يدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح، أي أن المؤشر هذا يبين ربحية الدينار الواحد(الوحدة النقدية) المستثمر من قبل المالكين، حيث أنه كلما ارتفع هذا المعدل، كلما دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر والعكس صحيح (فليح خلف،2006، ص346).

ويمكن حساب هذا المؤشر وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح قبل الضريبة (EBIT)}}{\text{حق الملكية}}$$

بحيث أن:

أ- حقوق الملكية : هي رأس المال المدفوع مضافًا إليه الاحتياطيات المختلفة القانونية والاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، وهذه الحقوق تساوي مجموع الموجودات مطروحا منها جميع الالتزامات سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل.

ب- صافي الربح : ويقصد به الربح المتحقق من عمليات المصرف أو أية مصادر أخرى بعد طرح الضريبة، أي الربح الشامل الصافي، وهناك من يرى ضرورة احتساب النسبة قبل الضريبة باعتبار أن الضريبة عنصر لا سيطرة لإدارة المصرف عليه.

الفرع الثاني: العوائد البنكية

تتمثل هذه العوائد في الايرادات البنكية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: ايرادات الفوائد

هي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصل بنك، كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى، والأوراق المالية(طارق عبد العال حماد، 1999، ص69)، فهي ايرادات تنتج عن استثمار أموال البنك(عبد الغفار حنفي، 2000، ص220) وهي كما يلي:

أ- فوائد الأرصدة الدائنة لدى المصارف المحلية و المراسلين في الخارج:

حيث أنه عوضا من أن يحتفظ البنك بالمبالغ عاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى أحد المصارف المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج، فهي تتعلق بالتجارة الدولية، فهناك بلاد تمنح عليها فوائد و أخرى لا تمنح عليها فائدة.

ب- فوائد القروض و السلفيات و محفظة الأوراق المالية و التجارية:

حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية، فإن المصارف تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق، وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، فوائد السندات، أرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق البنوك منه إيراد، فهو قيامها بخصم الأوراق التجارية، خاصة الكمبيالات المخصومة.

ثانيا: عمولات مقبوضة:

أهمها تلك التي يحصلها المصرف التجاري من فتح الاعتمادات المستندية، و إصدار خطابات الضمان(صلاح الدين حسن السيسي، 1998، ص ص42-45) ، و أيضا ايرادات خدمات الأوراق المالية مثل شراء او بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء (طارق عبد العال حماد،1999، ص70) .

ثالثا: عوائد الأسهم:

أ- معدل العائد المتوقع

ب- معدل العائد المطلوب

ج- معدل العائد المحتمل:

$$\text{معدل العائد المحتمل} = \frac{\text{السعر المتوقع} + (\text{سعر بيع السهم} - \text{سعر شراء السهم})}{\text{سعر شراء السهم}} \times 100$$

رابعا: عوائد السندات

إنها أداه تستخدم لقياس العائد على السندات مقارنة بالسندات الأخرى في السوق وبواسطة هذا المؤشر يمكن للمستثمر اتخاذ القرار الصائب بشأن أي من السندات التي يشتريها، يعتمد العائد على السندات على السعر الذي تدفعه والفائدة التي تتلقاها .هناك نوعان أساسيان من عوائد السندات يتعين أن يكون المستثمر على دراية بها:

أ- العائد الجاري

يحسب بقسمة فائدة السند على سعر شرائه، فمثلاً إذا تم شراء السند بسعر 100 دينار، وحصل على فائدة 10 دنانير بالتالي فإن العائد الجاري يساوى 10%.

ب- العائد حتى تاريخ الاستحقاق

يطلعك العائد حتى تاريخ الاستحقاق بإجمالي العائد الذي ستتلقاه نظير احتفاظك بالسند حتى تاريخ استحقاقه .إن العائد عند الاستحقاق يعادل كافة الفوائد والكوبونات التي تتلقاها من وقت شرائك للسندات حتى تاريخ استحقاقها بالإضافة إلى أي مكسب (إذا اشتريت السند بأقل من قيمته الاسمية) أو خسارة (إذا اشتريت السند بأعلى من قيمته الاسمية).

الفرع الثاني: العلاقة بين العائد والمخاطرة

تعتبر العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية خاصة عند تحديد تشكيلة الاستثمار في الأوراق المالية، فإذا أرادت الإدارة أن تحصل على عائد أعلى من استثمارها فيجب أن تكون على استعداد لتحمل درجة أعلى من المخاطرة.

ويجب أن تتخذ قرارات الإدارة بالنسبة للعائد ومخاطرة تشكيلة الاستثمار على أساس مدى تأثير هذه الاستثمارات على استثمارات المصرف ككل، أي أثر مخاطر الاستثمار في ورقة معينة على عائد ومخاطرة باقي تشكيلة الاستثمار(صالح الحناوي، السيدة عبد السلام، 2000، ص25) .

ويرتبط عنصر العائد والمخاطرة معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد أعلى على استثماراته توجب تحمل مخاطرة أعلى، والعكس صحيح، ومن جانب آخر توجد علاقة موجبة بين المخاطرة والبعد الزمني للاستثمار، فكلما طالت الفترة الزمنية المتاحة لتحقيق التدفقات النقدية التي توفرها إدارة الاستثمار ازدادت درجة المخاطرة والعكس صحيح، ولشرح العلاقة بين العائد والمخاطرة نفترض أن هناك ثلاثة أنواع من الأوراق المالية:

أ- اذونات خزينة صادرة من البنك المركزي.
ب- سند صادر عن شركة مساهمة عامة.
ج- سهم عادي لشركة مساهمة عامة.

وفي مثل هذه الحالة يتعرض المستثمر في هذه الأدوات لدرجات مختلفة من المخاطرة يرتبط مستوى كل منها بمعدل العائد الذي يتوقعه من كل أداة من أدوات الاستثمار الثلاث، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(04) العلاقة بين العائد والمخاطرة

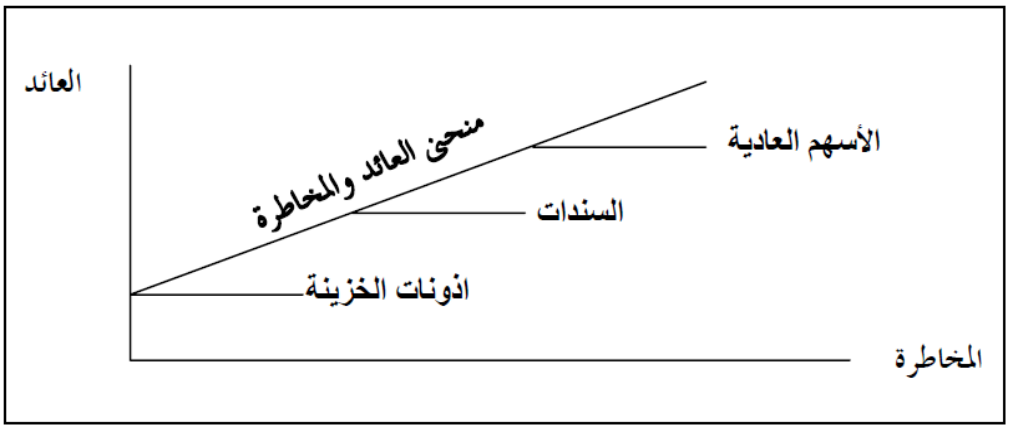

المصدر: محمد مطر، 2006، ادارة الاستثمارات الاطار النظري والتطبيقات العملية، ط4، الأردن، ص ص23-24.

من الشكل رقم (04) يتضح أن المستثمر في أذونات الخزينة لا يتعرض للمخاطرة على أساس أن هذه الأذونات مضمونة من قبل الدولة، ولذا يطلق على الاستثمار فيها استثمار خالي من المخاطرة ومن هنا عليه أن يتوقع عائدًا منخفضًا على الاستثمار فيها، وذلك ، بعكس المستثمر بالأسهم العادية فهو يتعرض لمخاطر مرتفعة، لذا يتوقع الحصول على معدل عائد مرتفع على الاستثمار يغريه على

تحمل هذه المخاطرة، أما المستثمر في السند الصادر عن شركة مساهمة فهو يتحمل درجة المخاطرة بمستوى أعلى من المستثمر في أذونات الخزينة ولكن أقل من المستثمر في الأسهم العادية على أساس أن درجة الأمان التي يتمتع بها أعلى من درجة الأمان التي يتمتع فيها حامل الأسهم وأقل من درجة الأمان التي يتمتع بها حامل إذن الخزينة، لذا فإن العائد المتوقع من استثماره سيقع في مركز وسط بين الاثنين.

وقد عالج ماركوتز العلاقة بين العائد والمخاطرة في نظرية المحفظة، فقد بني هذه النظرية على فروض عدة من أهمها فرض المنفعة الحدية للعائد على الاستثمار، وقد استمد هذه الفرضية من نظرية المنفعة التي تنص على أنه "يوجد لكل مستثمر منحنى منفعة معين يوضح ميله وسلوكه اتجاه عائد الاستثمار، ومن ثم اتجاه مخاطرة الاستثمار" (محمد مطر،2006، ص ص 23-24).

ومن أجل فهم هذه العلاقة، هناك ثلاثة مبادئ أساسية على المستثمر تذكُّرها دائماً :

أ- العلاقة بين العائد والمخاطرة علاقة طردية:

كلما زادت المخاطر بإمكانية خسارة جزء من رأس المال المستثمر، زادت إمكانية تحقيق عائد أكبر على هذا الاستثمار. وبالأسلوب نفسه كلما انخفضت مخاطر الخسارة في رأس المال المستثمر، انخفض معدل العائد المتوقع، وتشكل التقلبات التي تطرأ على الاستثمارات أو على المدى السعري الذي يمكن أن تتغير فيه الأسعار في الأجل القصير عاملاً مهما في تحديد مستوى المخاطر الذي تنطوي عليه الاستثمارات، فزيادة مستوى هذه التقلبات تؤدي إلى زيادة المخاطر.

ب- لكل مستثمر قدرة تحمل مختلفة للمخاطر:

يحدد مستوى المخاطر التي يرغب المستثمر في تحملها عند دخوله في أحد الاستثمارات المعيار الذي يبين مدى قدرته على تحمل المخاطر، إضافة إلى درجة ثرائه والأموال المتاحة لديه للاستثمار، وحدود تحمل المستثمر للمخاطر نتاج عوامل عديدة، منها العمر، وطبيعة ميول المستثمر (محب للمخاطر أو كاره لها)، إضافة إلى أهدافه الاستثمارية.

ج- هناك طرق متعددة للحد من المخاطر:

طالما أن المخاطر تتفاوت بتفاوت أنواع الاستثمار، فمن الممكن أن يوازن المستثمر بين المخاطر والعوائد المتاحة في محفظته الاستثمارية من خلال التوزيع الرشيد لأصوله الاستثمارية، وكذلك من خلال اعتماد استراتيجية واضحة لتنويع الاستثمارات في محفظته.

المطلب الثالث: عائد المحفظة المالية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على علئد المحفظة المالية وكيفية حسابه.

الفرع الأول: تعريف عائد المحفظة المالية

إن عائد المحفظة المالية يختلف عن عائد الورقة المالية الفردية، فهو عبارة عن مجموع المنافع الإضافية التي تذرها الأوراق المشكلة لها، هذه الأخيرة التي تنتج عندما يكون سعر بيع هذه الأوراق أكبر من سعر شرائها، أو عندما يتم استبدالها بأوراق أخرى وذلك عند الترقية الملائمة(محمد صالح الحناوي، 2005، ص216).

وفي هذا الصدد لابد أن نميز بين عائد المحفظة الفعلي وبين عائد المحفظة المتوقع، إلا أن العائد الذي يشكل محور اهتمام المستثمرين هو العائد المتوقع، هذا الأخير الذي يعتبر أهم ناتج ومحصلة لذا أصبح يصاغ في شكل توزيع احتمالي، وفي هذا الشأن نميز بين توزيع احتمالي موضوعي وتوزيع ذاتي(شخصي)، فأما التوزيع الاحتمالي الموضوعي فيعتمد على بيانات تاريخية موضوعية، أما التوزيع الاحتمالي الذاتي أو غير الموضوعي فيتم تشكيله عن طريق وضع تخمينات شخصية ثم يتم تخصيص احتمالات لها.

الفرع الثاني: حساب عائد المحفظة المالية

نميز بين نوعين من عوائد المحفظة عائد فعلي وعائد متوقع، وبما أن المحفظة المالية هي مجموع أوراق مالية لذا فإن عائدها هو مجموع عوائد المحفظة المالية، وعليه فلابد أن نتطرق أولا لعائد الأوراق الفردية، إلا أنه لا بد أن نبرز أن العائد الفعلي للأوراق المالية يستند على بيانات تاريخية فعلية، وبالتالي فإن طريقة حسابه سهلة أما حساب العوائد المتوقعة فيعتمد على توزيع احتمالي، أي تقدير عدد الاحتمالات الممكنة ووزن كل احتمال، وفيما يلي عرض لعائد الأوراق المالية ثم عائد المحفظة المالية.

أولا: العائد التاريخي

يتطلب الأمر لحساب العائد التاريخي لمحفظة الأوراق المالية كلا من عائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة المالية و أوزانها النسبية، لأن العائد التاريخي للمحفظة المالية هو عبارة عن الوسط المرجح لعوائد تلك الاوراق المالية المكونة لهذه المحفظة، ويحسب العائد التاريخي للمحفظة بالعلاقة التالية (Mondher bellalah,2004,P12):

$$R_p = \sum w_i R_i$$

حيث:

Rp: القيمة المتوقعة للعائد.

Wi: الوزن النسبي للورقة المالية i.

Rp: العائد التاريخي للمحفظة p.

N: عدد الأوراق المالية المكونة للمحفظة المالية.

ثانيا: العائد المتوقع للمحفظة المالية: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$E(Rp) = (W1R1)\,Pi + (W2R2)\,P2 + \ldots\ldots + (WnRn)\,Pn$$

$$= \Sigma\,(wiRi)Pi$$

حيث:

Wi: وزن الورقة المالية داخل المحفظة.

Ri: عائد الورقة المالية.

Pi: احتمال حصول العائد.

N: عدد الاحتمالات.

المبحث الثالث: المخاطرة

السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك، فإن البحث عن استراتيجيات لإدارة المخاطر تبدو موضوعا ذا أهمية متزايدة، وهذا هو موضوع هذا البحث.

المطلب الأول: مداخيل أساسية للتعريف بالمخاطرة ومسبباتها

من خلال هذا المطلب سنقدم تعاريف للمخاطرة وكذلك سنتطرق الى أهم مسبباتها

الفرع الأول: تعريف المخاطرة

لقد تعرض الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطرة، واختلفت تعاريفهم طبقا للبيئة التي ينتمي إليها كل باحث. والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى الرغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطرة فإننا سنتعرض للبعض هذه التعاريف كما يلي (حسين بلعجوز، رابح بوقرة، 2013، ص2):

تعرف كلمة المخاطرة بأنها إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه، وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعة أو مأمولة.

كما ينظر إليها على أنها توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه (بلعزوز بن علي، 2010، ص1).

هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد أو من حجمه أو من زمنه أو من انتظامه أو من جميع هذه الأمور مجتمعة (محمد شفيق، 1997، ص112).

هي ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومي، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين (حسين بلعجوز، رابح بوقرة، 2013، ص2).

ويعرفها (Webster) " على أنها فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة".(طارق عبد العال حماد، 2000، ص260).

كما عرفها (Betty) "أنها مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا"(منير ابراهيم الهندي، 1999، ص440).

وهي درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له (محمد صالح الحناوي، 1999، ص230).

وتنشا المخاطرة عن ظاهرة حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار (محمد مطر، 2006، ص22).

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية، إذ هناك ثلاث حالات هي (خالد وهيب الراوي، 2000 م، ص 78-79):

أ- التأكد

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار إلى نتيجة واحدة معروفة، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل.

ب- المخاطرة

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه الحالة بالمستقبل معرفة جزئية.

ج- عدم التأكد

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة، كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل.

يظهر مما سبق أن مفهوم المخاطرة في المجال الاقتصادي يدور حول فكرة الاحتمالية وعدم التأكد من حصول العائد المخطط له.

الفرع الثاني: المسببات الرئيسية للمخاطرة

يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خارجية. ويلخص الشكل التالي أمثلة لأهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل، كما توضح أن بعض الأخطار قد تنتج من عوامل داخلية وخارجية معا، وبالتالي تظهر متداخلة في الرسم. ويمكن تقسيمها أكثر الى أنواع من الأخطار مثل استراتيجية، مالية، تشغيلية، بيئية...الخ

الشكل رقم (05) أنواع المخاطر

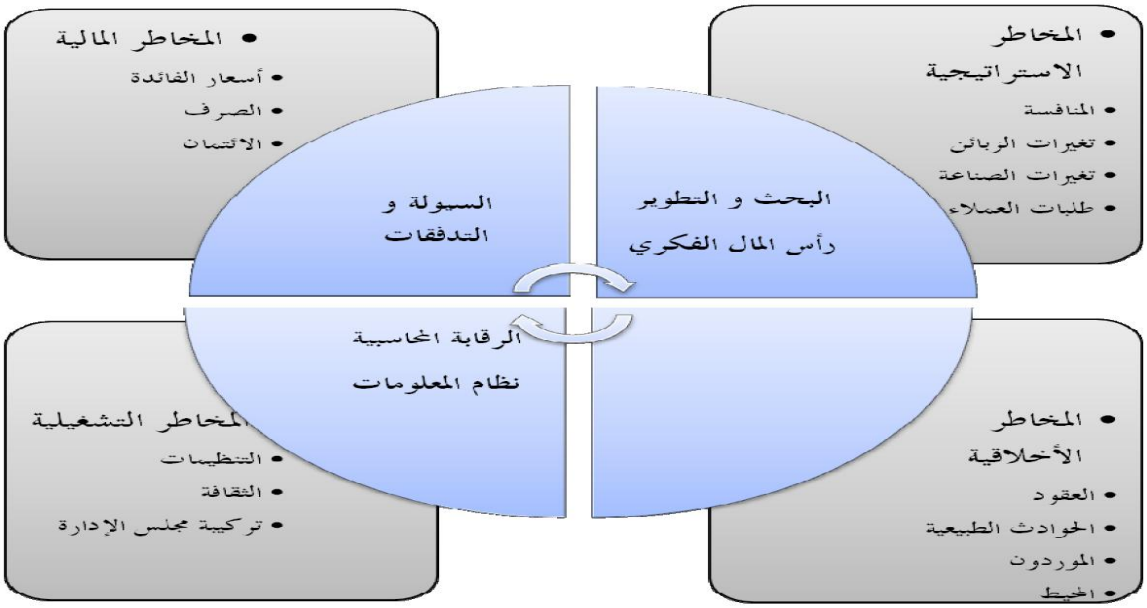

المصدر: بلعزوز بن علي،2010، مجلة الباحث: استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، العدد07، ص332.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر ومقاييس المخاطرة

الفرع الأول: أنواع المخاطر

تنقسم المخاطرة الى نوعين : المخاطر المنتظمة، والمخاطر غير منتظمة.

أولا: المخاطر المنتظمة

يطلق على المخاطرة المنتظمة تسميات متعددة منها، مخاطر السوق، المخاطر غير قابلة للتوقع، المخاطر التي لا يمكن تجنبها، والمخاطر العادية (فلاح الحسيني،مؤيد الدوري، 2000، ص166).

وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين، وترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك فان أسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل بنفس الطريقة ولكن بدرجات متفاوتة، وتكون

درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعًا صناعية أساسية، كصناعة الصلب والحديد والصناعات الأخرى كالآلات، وصناعة المطاط، وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران، وأن أكثر الشركات تعرضًا للمخاطرة المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها وأسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام، وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية (محمد مطر، 2006، ص58).

وترجع مصادر المخاطرة المنتظمة الى:

أ- مخاطرة القوة الشرائية :

وهي المخاطرة التي تواجه المستثمرين في الموجودات المالية والناتجة عن حالة عدم التأكد حول أثر التضخم في العوائد التي تحققها هذه الموجودات، ويكون هذا النوع من المخاطر كبيرًا في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص169).

ويشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي تستجيب غالبًا لظروف التضخم، فترتفع هي الأخرى، مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها (محمد مطر، 2006، ص62).

ب- مخاطرة معدل الفائدة:

وهي عبارة عن المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في أسعار الفائدة بشكل قد يؤدي إلى حدوث خسائر ملموسة للمصرف، وتنشأ هذه المخاطرة كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية العامة، كإجراء تغييرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها، أو لدول أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة، أو نشوب حرب أو حدوث تغييرات في تفضيلات المستهلكين (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص169).

ج- مخاطرة السوق:

وهي تلك المخاطرة التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة، ويكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم من المستثمرين الآخرين، وان أكبر مثال على المخاطر السوقية هو وقت الكساد الكبير الذي حدث في الولايات المتحدة في الثلاثينات من القرن الماضي، الذي

تسبب في حالة الهستريا التي أصابت سوق الأوراق المالية في انخفاض أسعار الأسهم إلى أقل من قيمتها الاقتصادية الحقيقية (محمد مطر، 2006، ص62).

ثانيا: المخاطر غير منتظمة:

يطلق على المخاطرة غير المنتظمة تسميات متعددة منها المخاطرة التي يمكن تجنبها والمخاطرة الخاصة والمخاطرة القابلة للتنوع وتعرف المخاطرة غير المنتظمة بأنها "ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي، تكون فريدة أو خاصة بالشركة أو بالصناعة"، وهذه المخاطرة مستقلة عن محفظة السوق، أي أن معامل ارتباطها مع المحفظة يساوي صفرًا (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص167).

وتتأثر درجة المخاطر غير المنتظمة (غير السوقية) لشركة معينة بالتغير في طبيعة أو مكونات أصول هذه الشركة، أو بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل، كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بانتهاء عقود معينة، أو بحدوث تغيير أساس في الإدارة. لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طريق التنويع، وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأس مالها موزع على أصول مختلفة، لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل على حده (محمد مطر، 2006، ص59).

وترجع مصادر المخاطر غير منظمة الى:

أ- مخاطر الإدارة:

وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة، والتي تؤدي إلى اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار، على الرغم من جودة منتجاتها وقوة مركزها المالي، لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الأخطاء الإدارية ضمن المخاطر غير المنتظمة، لأنها قد تحدث انخفاضًا في معدل العائد، حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي. ومن الأخطاء الإدارية الشائعة، سوء التصرف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة وإضرابات العمال (محمد مطر، 2006، ص ص63-64).

ب- مخاطر الصناعة:

وهي مخاطر تنجم عن ظروف خاصة بالصناعة، كصعوبة توفير المواد الأولية اللازمة، ووجود خلافات مستمرة بين العمال وإدارة المصنع، وكذلك الأمر التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث، وتأثيرات المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية، وهناك أيضًا التأثيرات المتمثلة بالتغيرات المستمرة في أذواق وتفضيلات المستهلكين في الاقتصاديات المتطورة، فضلا عن

التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة أو تكنولوجيا جديدة (فلاح الحسيني، مؤيد الدوري، 2000، ص170).

ج- مخاطر الدورات التجارية:

ويقصد بها الدورات التجارية التي يقتصر تأثيرها على منشأة معينة أو صناعة معينة، وتحدث في أوقات غير منتظمة ولأسباب خارجة عن ظروف السوق المالي، لذا يصعب التنبؤ بحدوثها (منير إبراهيم هندي، 1996، ص415).

نظرا لأن المخاطرة غير نظامية، تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية+ المخاطرة غير نظامية

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها. يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع، ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية وهو ما يمكن أن نوضحه بالتعريف التالي :

"The Individual Risk Of Securities Can Be Diversified Away, But The Contribution To The Total Risk Caused By The Covariance Terms Cannot Be Diversified Away"

الشكل رقم (06): العلاقة بين المخاطرة النظامية وغير نظامية

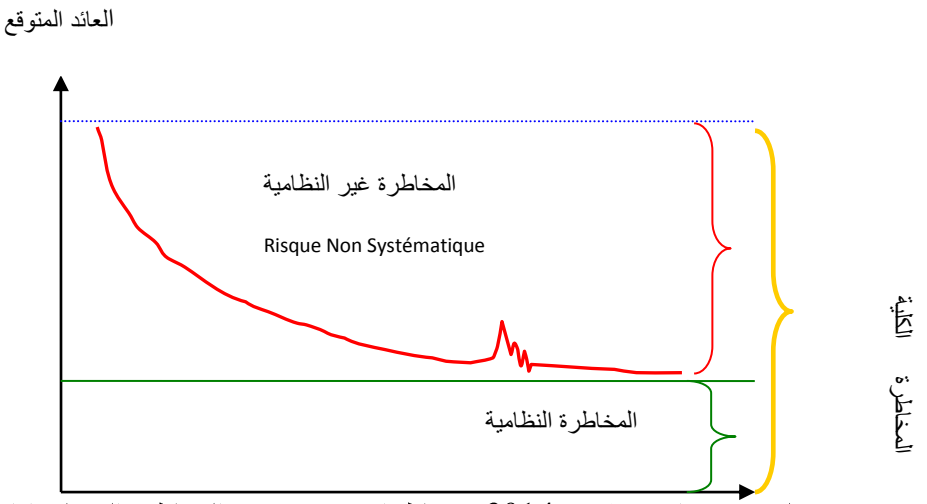

المصدر: حسين بلعجوز، رابح بوقرة، 2014، محاظرات في تسيير المخاطر البنكية، ادارة المخاطر المصرفية بالإشارة الى حالة الجزائر، الجزائر، ص03

ويمكن التمييز بين المخاطر غير منتظمة و المخاطر المنتظمة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مميزات المخاطر

المخاطر الكلية	
المخاطر غير منتظمة	المخاطر المنتظمة
تنشا عن عوامل فريدة بالشركة ويقتصر تأثيرها على الشركة ذاتها. يمكن ازالتها من خلال التنويع. تقاس بمعامل التباين.	تنشا عن عوامل تؤثر على جميع الشركات في السوق. لا يمكن ازالتها بالتنويع ولكن يمكن تعديلها. تقاس بمعامل بيتا

المصدر: فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، ادارة البنوك التجارية: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص168.

أما المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي فيمكن تصنيفها إلى: (ماجدة شلبي، 2000، ص18)

1. **مخاطر ائتمانية** :تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
2. **مخاطر أسعار الفائدة** :تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الفائدة.
3. **مخاطر السيولة** :تشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
4. **مخاطر الأسعار** :تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية.
5. **مخاطر النقد الأجنبي** :تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
6. **مخاطر العمليات** :تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للزبائن.
7. **مخاطر الالتزام** :تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
8. **مخاطر الاستراتيجية** :تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة، أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
9. **مخاطر السمعة** :تنشأ عن تكون صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.

الفرع الثاني مقاييس المخاطرة:

تتغاير ربحية البنك بصورة مباشرة مع مدى المخاطرة التي تحيط بمحفظته الاستثمارية وعملياته التي يقوم بها، وبين ما يمكن أن نتجنب بعض المخاطرة إلا أن هناك بعض المخاطر الأخرى المورثة في المناخ الاقتصادي السائد في الأسواق المالية لا يمكن تجنبها.

أ- مخاطر الائتمان:

يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد؛ وهناك صعوبة كبيرة تواجه عملية تقييم نوعية الأصول بسب ندرة نوعية المعلومات المتاحة، وفي الواقع فإن العديد من البنوك الأمريكية التي اشترت بنوك أخرى قد فوجئت بنوعية ضعيفة للأصول بالرغم من قيمها بمراجعة وافية للشراء.

وتركز مقاييس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد وتقوم معظم النسب على فحص صافي خسائر القروض والقروض المتعثرة.

ويساوي إجمالي خسائر القروض قيمة المبالغ التي تم شطبها بالفعل نتيجة عدم إمكان تحصيلها خلال الفترة.

وبالنسبة للقروض المتعثرة فإنها تلك القروض التي يواجه فيها المقترضون بعض المشكلات في رد القرض، ولذلك يجب أن تقوم غدارة البنك بتبويب القروض حسب نسبة المخاطرة التي تواجهها، فنسبة المخاطرة في بعض أنواع القروض تزيد عن البعض الآخر.

وينظر المحللون إلى احتياطات البنك لتقييم مدى قدرتها على مقابلة خسائر القروض، وإذا كانت جودة الأصول ضعيفة فإن البنك يحتاج إلى احتياطي كبير لأنه سوف يحتاج إلى مقابلة العديد من القروض المتعثرة، وكذلك فإنه يجب أن تقوم البنوك بفحص ملفات الائتمان لديها لتقييم جدوى بعض القروض.

ب- مخاطر السيولة:

وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتشير مخاطر مقاييس السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها.

وتستخدم نسب حقوق الملكية إلى الأصول والخصوم إلى الأصول، كمؤشرات هامة لقاعدة حقوق الملكية في البنك، والقدرة على الاقتراض من السوق المالي، فعلى سبيل المثال فإن البنك الذي تكون حقوق الملكية فيه أكبر من بنك آخر (أي تكون نسبة الرفع المالي لدية أقل من البنك الآخر) تكون لديه فرصة أكبر للحصول على المزيد من القروض، وذلك لأن احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون أقل.

كذلك فإن البنك الذي يعتمد بدرجة أقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل أذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها، فإنه يمكنه إصدار كمية أكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فإن تكلفة الاقتراض تكون أقل مقارنة من البنك الذي يعمل بصورة معاكسة.

ويلاحظ انه كلما زاد حجم الودائع الأساسية كلما قلت الحاجة إلى متطلبات التمويل، والودائع الأساسية هي الودائع المستقرة والتي تكون غير حساسة بالنسبة لمعدلات الفائدة مثل الودائع تحت الطلب والودائع ذات الفترات قصيرة الأجل، كما ترتبط السيولة بنوعية الأصول.

وتستخدم الأصول النقدية في تلبية عمليات السحب التي يقوم بها العملاء، والمتطلبات الخاصة بالاحتياطي القانوني أو للحصول على خدمات من مؤسسات مالية أخرى، وتحاول البنوك قدر الإمكان التقليل من الممتلكات النقدية لأنها لا تكتسب أي فائدة وهكذا فإن الأصول السائلة تتكون من أوراق مالية غير المرهونة والقابلة للبيع، والأموال قصيرة الأجل وأذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية التي يمكن بيعها بسهولة، والأوراق المالية التي يمكن شراؤها في ظل اتفاقية إعادة بيعها.

وتوفر القروض أصول السائلة للبنك بطريقتين:

الأولى: التدفقات النقدية من الفائدة وأصل القرض والتي يمكن أن تستخدم في تلبية التدفقات النقدية الخارجية.

الثانية: هناك بعض القروض التي يسهل تسويقها وبيعها لمؤسسات أخرى.

ومع ذلك فإن المعلومات الواردات في قائمة المركز المالي للبنك لا تكون كافية لتقييم سيولة القروض ويكون من الصعب على أي محلل مالي القيام بهذا الأمر دون الحصول على أي معلومات إضافية.

وأخيرًا فإن الاستثمارات طويلة الأجل تعتبر أقل سيولة لأنها تحمل مخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية انخفاض أسعارها، وعادة ما ترغب البنوك في جني الأرباح الرأسمالية عندما تزيد أسعار الأوراق المالية السوقية عن قيمتها الدفترية.

ج- مخاطر معدل الفائدة:

وهي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام أساسا لمعدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغيير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الأصول والخصوم، فعلى سبيل المثال يمكن إعادة تسعير إعادة الأصول إذا كان معيار استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آليا كل

فترة، وكمثال أوضح قيام أحد البنوك بإصدار السندات بفائدة تساوي سعر الفائدة على أذون الخزانة + 1%، ولأن فائدة أذون الخزانة تتغير بصفة مستمرة كل فترة معينة، كذلك فإن الفائدة المسددة تتغير حسب هذا الأمر، ويمكن التعرف على احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للبنك من خلال قياس موقف حساسية كل من الأصول والخصوم التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال فترة زمنية مماثلة.

ويمكن قياس الفرق المالي بين الأصول الحساسة اتجاه معدل الفائدة والخصوم الحساسة اتجاهه، وذلك لمدة 30 يوم، وأيضا من 30 إلى 90 يوم وهكذا حتى نصل إلى عام كامل، وإذا كان هذا الفرق موجبا فإن ذلك يعني أن الأصول الحساسة اكبر منم الخصوم الحساسة، ويتأثر صافي دخل الفوائد في صورة علاقة طردية مع التغير قصر الأجل في معدلات الفائدة، أما إذا كان الفرق سالبا فإن صافي دخل الفوائد سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة (أي ينخفض صافي دخل الفائدة في حالة ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل ويرتفع صافي دخل الفائدة في حالة انخفاض معدل الفائدة قصيرة الأجل).

د-مخاطر التشغيل:

وتشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك، وقد سبق أن أشرنا إليها وهي تشمل الرقابة على التكاليف الإنتاجية والتركيز على بعض المؤشرات التي تقيس نصيب العامل من إجمالي الأصول، ونصيب العامل من إجمالي المصروفات، ومع ذلك فإن هذه المؤشرات لا تقيس احتمالات الاحتيال والتزوير التي قد تحدث م بعض الموظفين.

ه-مخاطر رأس المال:

وتكمن في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا البنك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك وهذا يعني أنه إذا أضطر البنك على تسجيل جميع أصوله فلن يكون قادرا على سداد جميع التزاماته وبالتالي تتحقق خسائر لكل من المودعين والدائنين.

وهكذا ترتبط مخاطر راس المال بمخاطر وجود الأصول وجميع مخاطر البنك التي سبق الإشارة إليها وكلما زادت المخاطر التي يتحملها البنك كلما زاد مقدار رأس المال المطلوب لكي يتمكن من مزاولة نشاطه، كما تتأثر مخاطر رأس المال بسياسة توزيع الأرباح التي يتبعها البنك (أي مقدار الأرباح التي توزعها ومقدار الأرباح المحتجزة).

المطلب الثالث : ادارة المخاطر وأهدافها

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر، تقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر، نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتى أهمية اكتشاف المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

الفرع الأول: مفهوم ادارة المخاطر

وتعرف ادارة المخاطر المالية على أنها: "تحديد، تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر وبصفة أخرى، فإن إدارة المخاطر هي تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها" (خالد وهيب الراوي، 2009، ص10).

وعليه فان إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها (شعبان فرج،2014، ص ص77-78).

أ- **خطوات ادارة المخاطر:** (عاطف عبد المنعم، وآخرون،2008، ص ص 6-7)

تقوم عملية إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها

موضع دراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات أساسية على النحو التالي:

أ- تعريف المخاطر: وهى الخطوة الأساسية الأولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل.

ب- تحليل المخاطر: ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية.

ج- تقييم المخاطر: وهو تحديد عنصر الخطر:

1. الآثار التي يحدثها كل خطر.
2. احتمال حدوث كل خطر.

د- التحكم في المخاطر: وبها يتم تحديد أي الطرق تستخدم لتقليل احتمال الخطر وآثاره.

ه- المراقبة والمتابعة الدورية: وتتم لاستكشاف أي مصادر خطر جديدة أو فشل التحكم في مخاطر سابقة.

ويمكن تمثيل هذه الخطوات في شكل التالي :

الشكل رقم (07): مراحل ادارة المخاطر

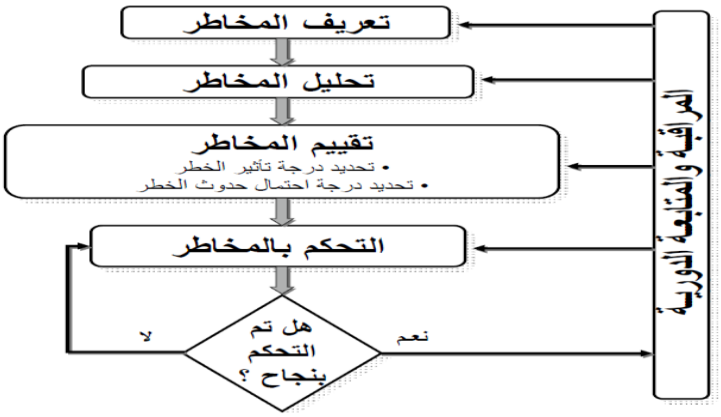

المصدر: عاطف عبد المنعم، وآخرون، 2008، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص7.

ب- ادارة المخاطر:

تقوم الإدارة الحديثة للمخاطرة على بعض المفاهيم التي تستحق الاهتمام في البداية نظرا لدورها الأساسي وهي القيمة المعرضة للخطر (VAR) ورأس المال المعرض للخطر (CAR) ، كما تستعمل العديد من التقنيات والمعايير منها ؛ المنفعة المتوقعة لـــ نيومان ، مقياس المتوسط /التباين في تحدي العائد والمخاطرة ، منهج السيادة العشوائية نظرية تسعير الأصول المالية (MEDAF) والنسب المالية والمناهج التقليدية المعروفة في نظرية القرار الإحصائية والمالية التي تستعمل في حالة المخاطرة ، التي يكون فيها نقص في المعلومات .الجدول التالي يوضح أهم أنواع المخاطر السابقة الذكر وكيفية التعرف عليها بأسلوب النسب الذي يعتبر من بين الأدوات التي تستخدمها إدارة المخاطر في التعرف على هذه الأخطار من اجل لمعالجتها أو على الأقل التقليل من حدتها (حسين بلعجوز، بوقرة، 2014، ص10):

الجدول رقم (04): أنواع المخاطر والمؤشرات المستخدمة في القياس

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	– صافي أعباء القروض / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	– الودائع الأساسية / إجمالي الأصول – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول – سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	–الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم – الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	–المركز المفتوح في كل عملة / القاعدة الرأسمالية. – إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	– إجمالي الأصول / عدد العاملين – مصروفات العمالة/ عدد العاملين
مخاطر رأس المال	– حقوق المساهمين / إجمالي الأصول – الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. – القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

المصدر : طارق عبد العال حماد، 2003، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص239.

الفرع الثاني: أساليب ادارة المخاطر المالية:

هناك عدة تقنيات لادارة المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي: (سمير الخطيب، 2005، ص ص31-35)

أ- **تحاشي أو تفادي المخاطرة :**

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها حتى ولو للحظة، لأن التعرض للمخاطرة غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل أو الاستثمار المنشئ المخاطرة فإذا أراد عدم المخاطرة يفقد مدخراته في مشروع فيه مجازفة عليه أن يختار مشروعا ينطوي على مخاطرة أقل وإذا أرادت تحاشي المخاطرة المرتبطة بحيازة ملكية لا

يشتري الأملاك بل استئجارها بدلا من ذلك وإذا كان من المحتمل أن يكون استخدام منتج ما (المقصود هنا منتوج مالي: سهم أو سند) محفوفا بالمخاطرة فلا يلجأ لذلك.

ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح و لربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

ب- **تقليل المخاطرة :**

يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين:

الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها وهو نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية.

بعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة على حيث أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت. ويقال أن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا. ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن يكون مدخلا للتعامل مع المخاطرة فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

والمخاطرة يمكن أيضا تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما. وبناءا على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها.

ج- **الاحتفاظ بالمخاطرة :**

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة .والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري أو

الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم إدراك المخاطرة فيتم استفاؤها لا شعوريا، وفي هذه الحالات يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك أنه يفعل ذلك. كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة طوعيا أو غير طوعي ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود اتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية، أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أو الإقلال منها.

والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءا على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة. فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لأخرى أو مستثمر آخر وكقاعدة عامة فإن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

د- **تحويل المخاطرة:**

من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعداد لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها .ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له .وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي. الذي يتحمل بمقتضاه شخص harmless hold وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود، ويعد اتفاق مسؤولية شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل. على سبيل المثال أيضا يمكن تحويل المخاطرة عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.

ه- **اقتسام المخاطرة :**

يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك

فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين. ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أنه إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.

الفرع الثالث: أهداف ادارة المخاطر

تتمثل أهداف إدارة المخاطر المالية الى ما يلي: (خالد وهيب الراوي، 2009، ص12)

أ- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المستثمرين، المودعين والدائنين.

ب- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

ج- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها.

د- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية.

ه- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعدها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

و- حماية الاستثمارات وذلك من خلال حماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة.

ز- إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما البعض ولا يجوز فصلهما، حيث أن عملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل.

ح- تقوم إدارة المخاطر بوضع تقارير دورية بشأن حجم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

ومنه يمكن القول أن كل أهداف إدارة المخاطر تندرج تحت عملية البحث عن جميع المخاطر ودراستها وتحديد آثارها وطرق السيطرة عليها، والعمل على إيجاد طرق جديدة فاعلة ومناسبة للتخفيف منها وحلها ومعالجتها.

خلاصة الفصل:

إن المحفظة المالية عبارة عن سياسة استثمارية تقوم على فكرة المزج بين البدائل الاستثمارية الأكثر فعالية وذلك بتحقيق قدر من التنويع، بغرض توفير نوع من الحماية ضد مخاطر تقلبات القيمة الإسمية لمكونات هذه المحفظة.

عند تكوين محفظة الاوراق المالية يجب الاخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من أهمها العائد، الخطر الكلي الذي ينقسم إلى خطر منتظم لا يمكن التغلب عليه بالتنويع و خطر غير منتظم يمكن التغلب عليه بالتنويع، و التنويع الذي كلما كان كفأ كلما كانت إمكانية تحقيق الأرباح محققة علما أن هذا الحكم يتوقف على مدى الترابط الموجود بين أوراق المحفظة المالية .

ينقسم كلا من العائد والخطر إلى العوائد والمخاطر التاريخية و المستقبلية، إلا أن المستثمر يولي
اهتمامه أكثر بالقيم المستقبلية ويرجع ذلك لصعوبة تحديدها فهي تعتمد بالدرجة الأولى على التوزيع الاحتمالي.

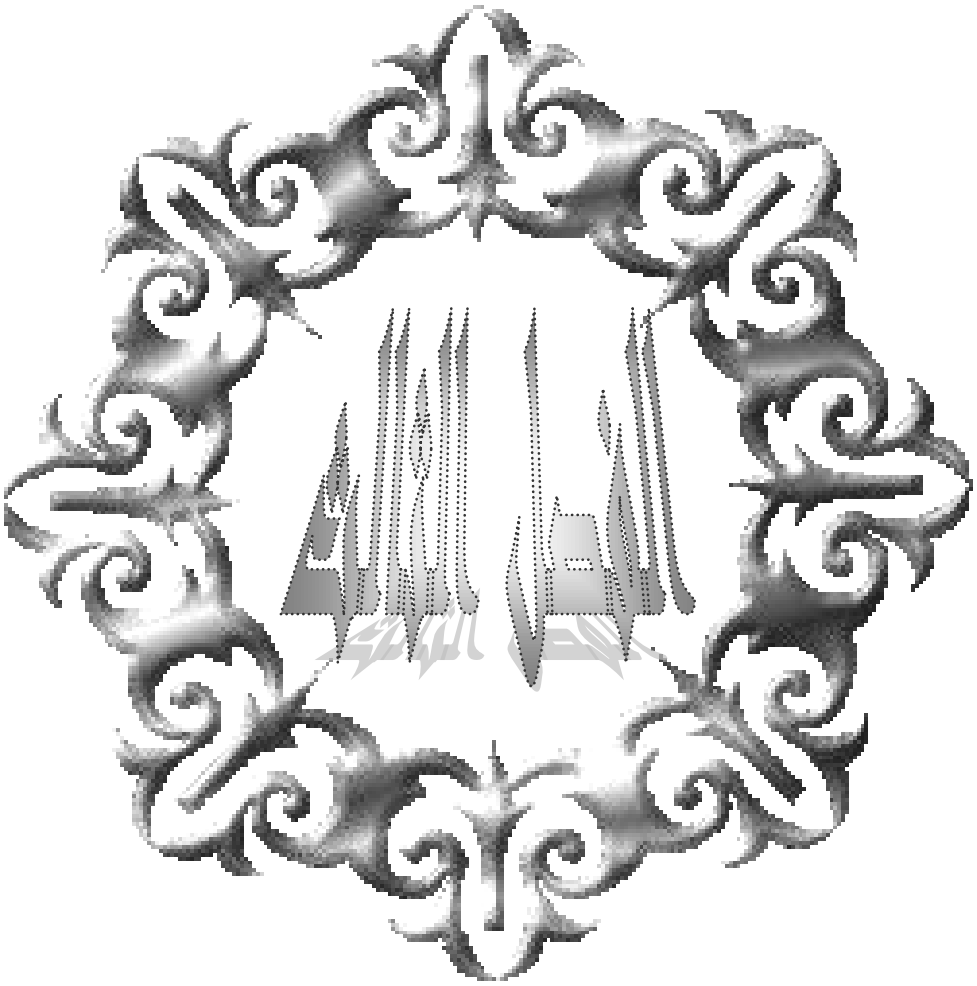

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع، مجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفا للإجراءات تم من خلالها في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

من هذا المطلب سنعرض أسلوب الدراسة كما سنتطرق الى مصادر جمع المعلومات.

المطلب الأول: أسلوب الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد استخدم مصدرين أساسين للمعلومات:

المصادر الثانوية:

حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية:

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث قمنا بجمع البيانات الأولية من خلال الاستبيان كأداة رئيسة للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، ووزعت على موظفي البنوك التجارية.

المطلب الثاني: مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فان مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فان المجتمع المستهدف يتكون من الموظفين العاملين في البنوك التجارية لولاية المسيلة.

المطلب الثالث: عينة الدراسة

قام الباحث باستخدام طريقة العينة العشوائية، حيث تم توزيع 60 إستبيان على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 40 إستبيان، تم اعتبارها عينة الدراسة بنسبة استرداد 66.67%.

والجدول رقم (05) يبين البنوك التجارية التي تم توزيع الاستبيان عليها.

الجدول رقم : (05) البنوك التجارية التي تم توزيع الاستبيان عليها

البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة
البنك الجزائري الخارجي (BEA)	10	4
البنك الوطني الجزائري (BNA)	5	1
بنك التنمية المحلية (BDL)	10	6
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	5	4
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)	10	5
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	20	20
المجموع	**60**	**40**

المصدر: من اعداد الطالب

من الجدول رقم (5) يمكننا قول أننا لم نجد استجابة أو تعاون من طرف العينة محل الدراسة بحيث أن كانت الاستبيانات المستردة أقل من الاستبيانات الموزعة، كما نلاحظ أن الاستجابة الكبيرة كانت من طرف بينك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك باسترداد 100% من الاستبيانات الموزعة تليها بنك التنمية المحلية، إلى غاية البنك الوطني الجزائري الذي يمثل أقل نسبة من حيث الاستبيانات المستردة، وهذا من معوقات الدراسة.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول أداة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على خطوات بناء الاستبيان

المطلب الأول: خطوات بناء الاستبيان

قامنا بإعداد أداة الدراسة لمعرفة **أثر السيولة على العائد والمخاطرة**، واتبعنا الخطوات التالية لبناء الاستبيان:

1- الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة عباراته.
2- استشارنا عدداً من أساتذة جامعة المسيلة والمشرفين الإداريين في تحديد أبعاد الاستبيان وعباراته.
3- تحديد المحاور الرئيسية التي شملتها الاستبيان.

4- تحديد العبارات التي تقع تحت كل محور.
5- تم تصميم الاستبيان في صورته النهائية وقد تكون من محورين و (22) فقرة.
6- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، المحاسبة، والإدارة، والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المسيلة.
7- في ضوء أراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبيان من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبيان في صورتها النهائية على (22) فقرة.

المطلب الثاني: أداة الدراسة:

تم إعداد استبان ملحق (01) حول" اثر السيولة على العائد والمخاطرة دراسة ميدانية على البنوك التجارية لولاية المسيلة "، كما تم تقسيم الاستبيان الى قسمين رئيسيين تمثلا في:

القسم الأول :وهو عبارة عن البيانات العامة عن المستجيب (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

القسم الثاني :وهو عبارة عن محاور الدراسة، ويتكون من 22 فقرة، موزع على محورين:
المحور الأول: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والعائد ويتكون من (11) فقرة.
المحور الثاني: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة (11) فقرة.

المطلب الثالث: صدق وثبات الاستبيان

من خلال هذا المطلب سنحاول معرفة صدق وثبات الاستبيان وكذلك محاول التأكد من خلالهما على مدى استجابات أفراد العينة لأداة الدراسة.

الفرع الأول: صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

عرض الباحث الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة (05) متخصصين في المحاسبة، والإدارة، والإحصاء وأسماء المحكمين في الملحق رقم (02)، وقد استجبنا لآراء المحكمين وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

2- صدق المقياس:

بعد جمع الاستبيانات المستردة، قمنا بإجراء اختبارات تقيس لنا مدى صدق الاستبيان، ومن خلال ما يلي سيتم عرض المراحل التي تطرقنا لها.

أ- الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إلية هذه العبارة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور نفسه.

ب-الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان.

الجدول رقم (06) يعرض نتائج الصدق البنائي المتحصل عليها من خلال برنامج (Spss)

الجدول رقم (06): الصدق البنائي لأداة الدراسة

الرقم	الفرضيات	معامل بيرسون للإرتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
01	توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والعائد	0.960	*0.000
02	توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة	0.894	*0.000

*المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

يبين الجدول (06) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبيان دالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر جميع فرضيات الاستبيان صادقة لما وضع لقياسه، أي أن أداة الدراسة تتسم بالصدق البنائي.

الفرع الثاني: ثبات الاستبيان والمعالجات الإحصائية المستخدمة

أولا: ثبات الاستبيان

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول الموالي:

الجدول رقم (07) يوضح معامل ألفا كورنباخ

الجدول رقم (07): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

الرقم	الفرضيات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق
01	توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والعائد	11	0.824	0.907
02	توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة	11	0.732	0.855
	الفرضيتين معا	22	0.875	0.935

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات SPSS 19&20

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (07) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محاور الاستبيان، حيث كانت قيمتهما على التوالي (0.824، 0.732). كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع عبارات الاستبيان (0.875)، وكذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل محاور الاستبيان، وكانت قيمتهما على التوالي (0.907، 0.855)، كذلك كانت قيمة الصدق لجميع عبارات الاستبانة (0.935) وهذا يعني أن معامل الصدق مرتفع، والغرض من هذه الدراسة ابراز مدى ثبات وصدق الاستبيان الموزع على أفراد العينة، ومن خلال الجدول أعلاه وبناء على النتائج المتحصل عليها من برنامج (SPSS) يمكننا القول أن الاستبيان المقدم في الدراسة يمكن استعماله لما يميز من صدق وثبات.

وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات استبيان الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ثانيا: المعالجات الاحصائية المستخدمة في الدراسة

بعد جمع البيانات الموزعة على العينة الدراسة تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the social sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأدوات الاحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي :يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض.
2- معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.
3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات عبارات الاستبيان.
4- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبيان.
5- اختبار T في حالة عينة واحدة (One sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل عبارة من عبارات الاستبيان.
6- اختبار T في حالة عينتين مستقلتين (Independent Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة احصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
7- اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Analsis Of – ANOVA) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين كلا مجموعتين أو أكثر من البيانات.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا التحليل عرضا لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبيان والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل عباراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الخبرة، الوظيفة الحالية)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبيان للحصول على (SPSS) الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعي نتائج الدراسة التي يتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

المطلب الأول: الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفقا البيانات العامة

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض وتحليل مختلف مخرجات برنامج (spss) المتعلقة بالقسم الأول من الاستبيان والمتمثل في البيانات العامة لأفراد عينة الدراسة.

أولا: توزيع عينة الدراسة حسب البنك

يوضح الجدول (8) النسبة المئوية للاستبيانات المستردة من طرف البنوك محل الدراسة.

الجدول رقم (08): عينة الدراسة حسب البنوك المدروسة

البنك	العدد	النسبة المئوية %
البنك الجزائري الخارجي (BEA)	4	% 10
البنك الوطني الجزائري (BNA)	1	% 2.5
بنك التنمية المحلية (BDL)	6	%15
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	4	% 10
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)	5	% 12.5
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	20	% 50
المجموع	**40**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالب

الشكل رقم (08):توزيع عينة الدراسة حسب البنك

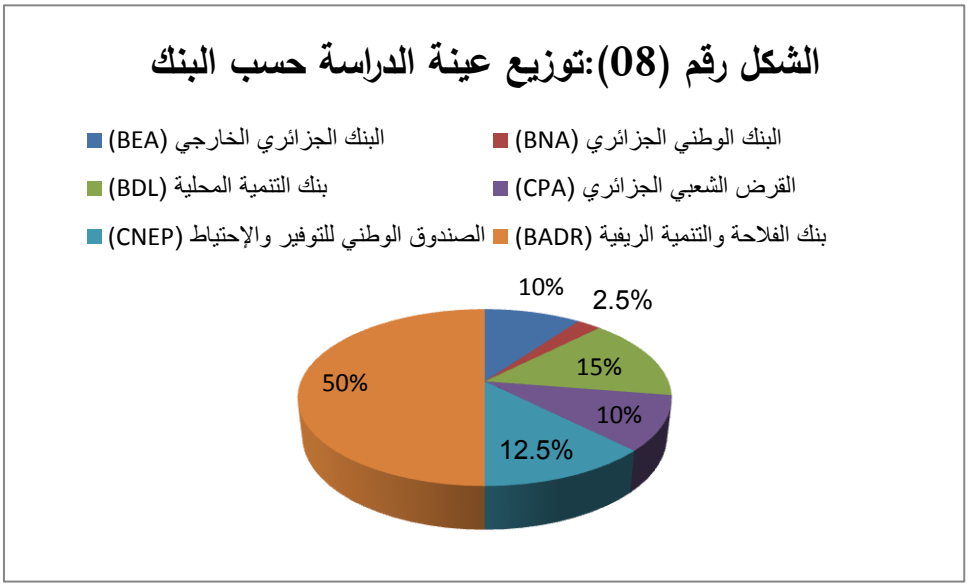

المصدر: من إعداد الطالب

من الجدول (08) والشكل (08) أعلاه وبعد جمع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة وفرزها، أن ما نسبته 10% من عينة الدراسة يعملون في البنك الجزائري الخارجي و القرض الشعبي الجزائري، والبنك الوطني الجزائري 2.5 % ، 15% يعملون في بنك التنمية المحلية ، 12.5 % يعملون في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بينما 50 % يعملون في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والملاحظ أن

الاستجابة الكبيرة كانت من طرف بينك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المسيلة – فهو يمثل نصف عينة الدراسة مقارنة بالبنك الوطني الجزائري الذي مثل إلا 2.5% من عينة الدراسة.

ثانيا: توزيع العينة حسب الجنس

الجدول (8) يبسن توزيع العينة الدراسة (المبحوثين) حسب متغير الجنس

الجدول رقم (09): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	22	% 55
انثى	18	% 45
المجموع	40	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (09): توزيع العينة حسب الجنس

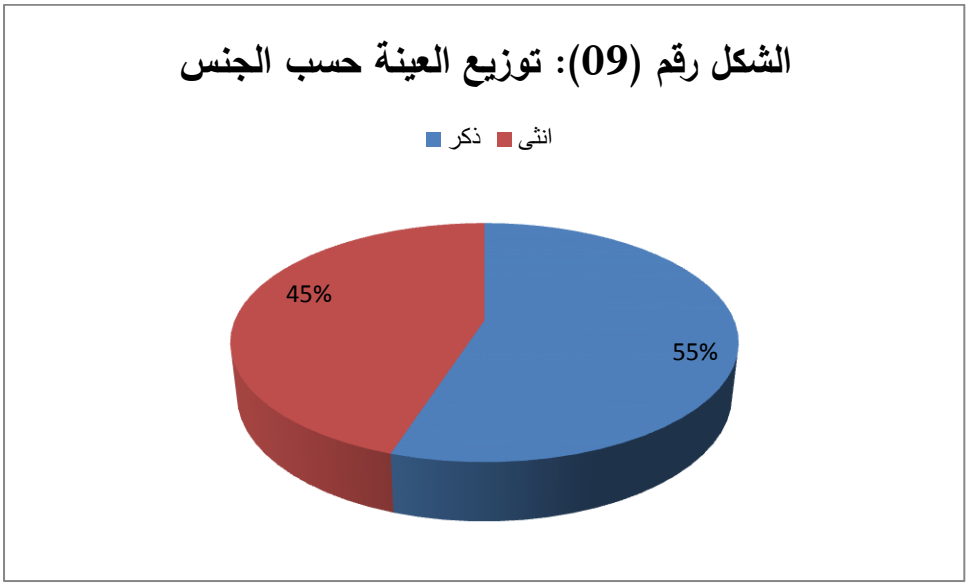

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss 19&20

يتضح من الجدول (09) أن ما نسبته 55 % من عينة الدراسة ذكور، بينما الباقي 45 % إناث، وهذه البيانات تساعدنا على معرفة ما إذا كانت هناك فروقات في إجابات أفراد عينة الدراسة من خلال متغير الجنس.

والدليل على تقارب النسب في عينة أفراد الدراسة من خلال متغير الجنس أن التوظيف في البنوك التجارية الجزائرية وبالخصوص في وكالات المسيلة لا تتميز بالعنصرية في متغير جنس أفراد العينة المدروسة.

ثالثا: توزيع العينة حسب العمر

الجدول رقم (10) يمثل توزيع عينة أفراد الدراسة حسب متغير العمر

الجدول رقم (10): توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
من 18-30 سنة	8	% 20
من 31-50 سنة	27	% 67.5
50 سنة فأكثر	5	% 12.5
المجموع	40	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (10): توزيع العينة حسب العمر

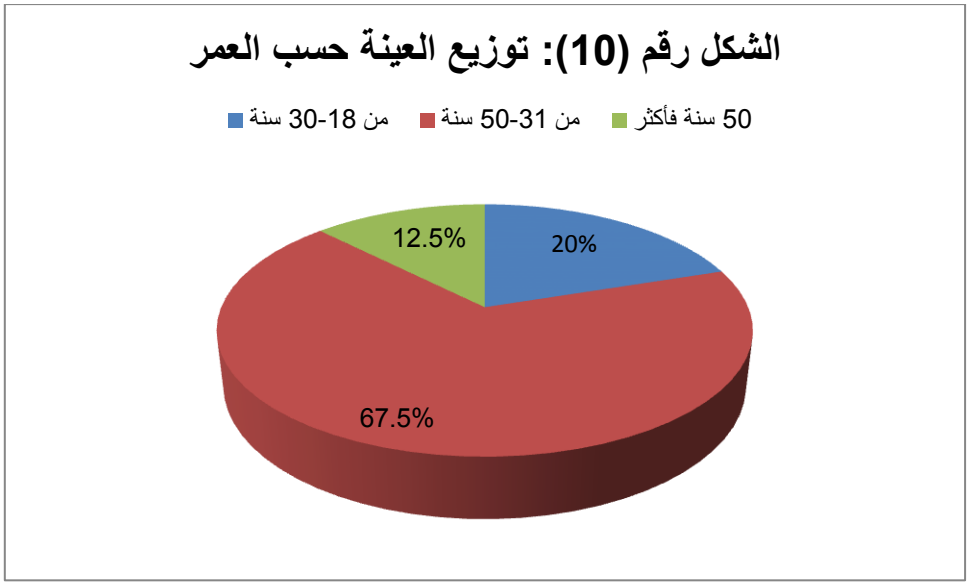

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

يتضح من الجدول (10) أن ما نسبته 20 % من عينة الدراسة أعمارهم تتراوح ما بين 18-30 سنة، ونسبة 67.5% من فئة 31-50 سنة، بينما 12.5 % أعمارهم أكثر من 50 سنة، هذا ما يوضح أن معظم البنوك تعتمد على الموظفين الذين يمتازون بالخبرة المهنية والأقدمية في العمل وهذا ما يساعدنا في هذه الدراسة.

رابعا: توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (11) يمثل توزيع عينة أفراد الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الجدول رقم (11): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوي	1	% 2.5
جامعي	38	% 95
دراسات عليا	1	% 2.5
المجموع	40	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Spss 19&20

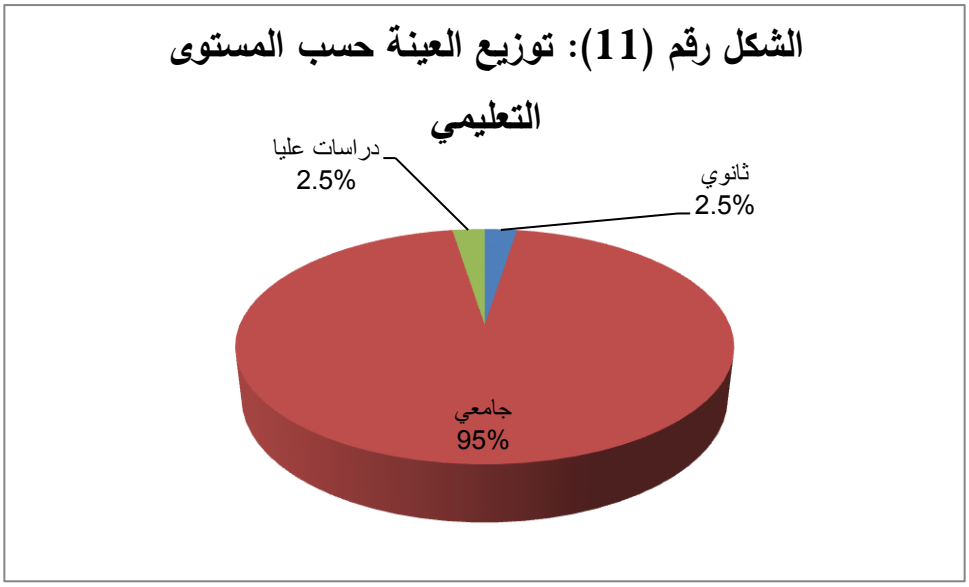

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

من الجدول أعلاه (11) أن ما نسبته 2.5 % من عينة الدراسة من حملة الشهادات الجامعية، بينما 2.5 % من حملة الدراسات العليا والشهادات الثانوية.

وهذا مدلول إيجابي نحو اهتمام البنوك بالأشخاص المؤهلين علميا مما يساعد على فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليه بطريقة علمية للوصول إلى نتائج حقيقية.

خامسا: توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

الجدول رقم (12) يمثل توزيع عينة أفراد الدراسة حسب متغير التخصص

الجدول رقم (12): توزيع العينة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة المئوية %
إدارة أعمال	4	% 10
محاسبة	15	% 37.5
مالية	9	% 22.5
تأمينات وبنوك	3	% 7.5
إعلام آلي	1	% 2.5
اقتصاد مالي	2	% 5
بنوك	4	% 10
حقوق	1	% 2.5
مالية نقود وبنوك	1	% 2.5
المجموع	40	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (12): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص

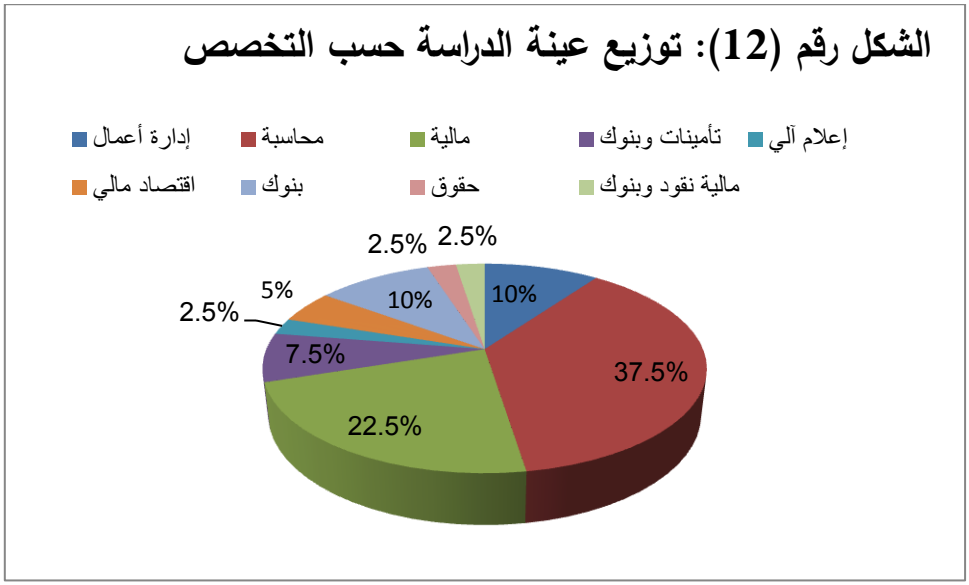

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

يتضح من الجدول (12) أن ما نسبته 10 % من عينة الدراسة تخصصهم إدارة أعمال وبنوك، 37.5 % تخصصهم محاسبة، 22.5 % ، 7.5 % تأمينات وبنوك، بينما 2.5 % تخصصهم إعلام آلي، حقوق و مالية نقود وبنوك، أما ما يقارب نسبة 5 % من عينة الدراسة كان تخصصهم اقتصاد مالي، مما يشير على وجود نسبة عالية من أفراد عينة الدراسة ذات الاختصاص على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على الاستبيان بمهنية وجودة عالية لإعطاء نتائج شبه واقعية.

خامسا: توزيع العينة حسب الخبرة

الجدول رقم (13) يمثل توزيع عينة أفراد الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (13): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	5	% 12.5
من 5 الى 10 سنوات	12	% 30
من 10 الى 15 سنة	9	% 22.5
أكثر من 15 سنة	14	% 35
المجموع	40	% 100

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (13): توزيع العينة حسب الخبرة

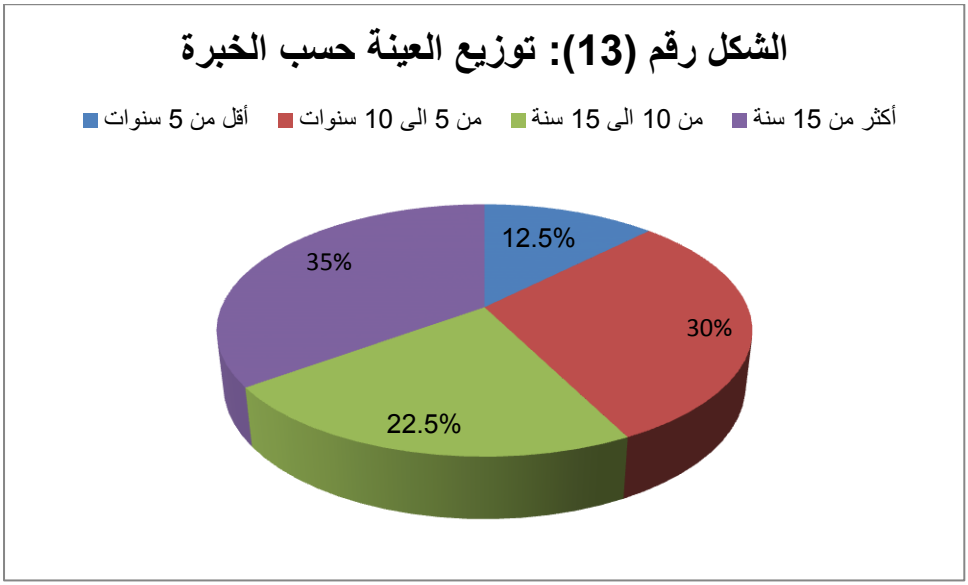

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

يتضح من الجدول (13) أن ما نسبته 12.5 % من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم أقل من5 سنوات، 30 % تتراوح سنوات الخبرة لديهم من 5 الى أقل من 10 سنوات، 22.5% تتراوح سنوات الخبرة لديهم من 10 الى أقل من 15 سنة، بينما 35% سنوات الخبرة لديهم 15 سنة فأكثر، ويعزو الطالب ذلك على أن أفراد العينة يملكون الخبرة العالية وبالتالي قدرتهم على الإجابة بموضوعية وشفافية في مجال مشكلة الدراسة.

سادسا: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (12) يمثل توزيع عينة أفراد الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الجدول رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	العدد	النسبة المئوية %
مدير البنك	2	%5
نائب مدير البنك	3	%7.5
رئيس مصلحة	6	%15
مراقب	3	%7.5
مكلف بالدراسات	14	%35
مكلف بالدراسات مستوى 1	1	%2.5

موظف	8	%20
موظف اداري	3	%7.5
المجموع	40	%100

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (14): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

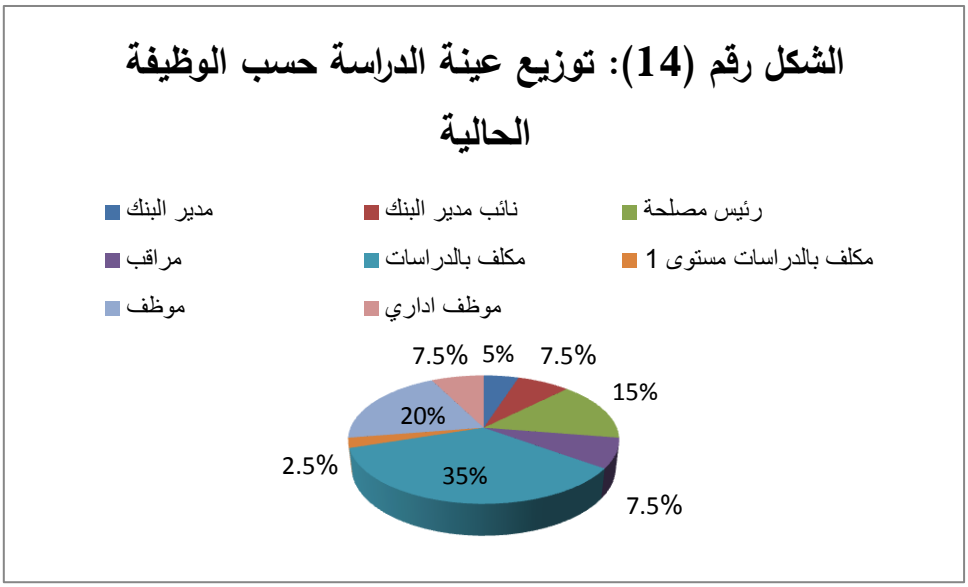

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

من الجدول (14) أعلاه يتضح أن ما نسبته 5% من عينة الدراسة مركزهم الوظيفي مدير بنك، 7.5% نائب مدير بنك، مراقب و موظف إداري، 15% رئيس مصلحة، 35% مكلف بالدراسات، 2.5% مكلف بالدراسات مستوى1، بينما 20% مركزهم الوظيفي موظف، مما يعني أن معظم أفراد عينة الدراسة من ذوي الاختصاص والخبرة حيث أن مستواهم الوظيفي يمكنهم من الاطلاع على الأمور أكثر من غيرهم وهذا مؤشر جيد على دقة إجابة أسئلة الدراسة.

المطلب الثاني: التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة

الفرع الأول: التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على المحور الأولى" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والعائد"

الجدول رقم (13) يمثل توزيع النسبي لإجابات (المبحوثين) عينة أفراد الدراسة على المحور الأول

الجدول رقم(15): التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحول الأول

	العدد	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الرقم	العبارة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %
01	يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	30	2	8	0	0
		%75	%5	20%	%0	%0
02	التأخر في دفع الأقساط يؤدي الى نقص في السيولة.	7	28	5	0	0
		%17.5	%70	%12.5	%0	%0
03	تذبذب دفع الفوائد على القروض الممنوحة يؤثر على حجم السيولة.	11	23	6	0	0
		%27.5	%57.5	%15	%0	%0
04	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.	14	26	0	0	0
		%27.5	%72.5	0	%0	%0
05	حجم السيولة يؤثر على منح القروض البنكية.	11	29	0	0	0
		%27.5	%72.5	0	%0	%0
06	حجم السيولة يتحكم في حجم الاستثمارات.	4	34	2	0	0
		%10	%85	2	%0	%0
07	الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن.	3	33	4	0	0
		%7.5	%82.5	%10	%0	%0
08	هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في البنوك	12	15	13	0	0

	الجزائرية.	%30	%37.5	%32.5	%0	%0
09	ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض العائد.	23	11	1	5	0
		%57.5	%27.5	%2.5	%12.5	%0
10	انخفاض السيولة يؤدي الى ارتفاع العائد.	13	6	13	8	0
		32.5%	%15	23.5%	%20	%0
11	الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل لأن العائد يكون شبه مضمون	9	22	1	8	0
		%22.5	%55	%2.5	%20	%0
جميع العبارات معا		137	229	53	21	0
		%31.17	%52.05	%12.05	%4.73	%0

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (15) : التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على المحور الأول

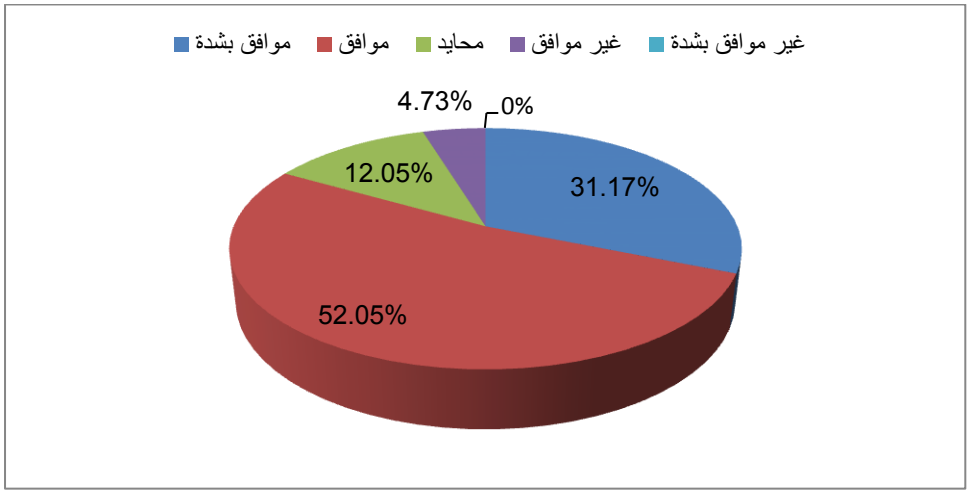

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الجدول (15) يبين أن ما نسبته 52.05% من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على عبارات المحور الأول لآداة الدراسة تليه نسبة 31.17% موافق بشدة، 4.37% كانت محايدة لعابات المحور الأول.

من النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS) يمكننا القول أن هناك قبول لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول.

الفرع الثاني: التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني" توجد علاقة ارتباط ذو دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة "

الجدول رقم (16) يمثل التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

الجدول رقم (16): التوزيع النسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني

	العدد	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الرقم	العبارة	موافق بشدة %	موافق %	محايد %	غير موافق %	غير موافق بشدة %
01	تعتبر السندات الحكومية أكثر ضمانا للبنك من ناحية المخاطرة.	0	34	6	0	0
		%0	%85	%15	%0	%0
02	يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى.	12	24	4	0	0
		%30	%60	%10	%0	%0
03	يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها.	11	29	0	0	0
		%27.5	%72.5	%0	%0	%0
04	متابعة استثمار الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة.	3	36	1	0	0
		%7.5	%90	%2.5	%0	%0
05	تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة.	17	22	1	0	0
		%42.5	%55	%2.5	%0	%0
06	الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	11	25	4	0	0
		%27.5	%62.5	%10	%0	%0
07	يتم استثمار الموارد المالية لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	16	24	0	0	0
		%40	%60	%0	%0	%0
08	ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة.	9	27	4	0	0
		%22.5	%67.5	%10	%0	%0

09	توظيف كم كبير من السيولة يؤدي الي التعرض لمخاطر استثمارية أكبر.	10	20	9	1	0
		%25	%50	%22.5	%2.5	%0
10	الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل يؤدي الى نقص السيولة.	12	22	6	0	0
		%30	%55	%15	%0	%0
11	التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة.	0	34	6	0	0
		%0	%85	%15	%0	%0
جميع العبارات معا		101	297	41	1	0
		%22.95	%67.5	%9.32	%0.23	%0

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الشكل رقم (16) : **التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة على الفرضية الثانية**

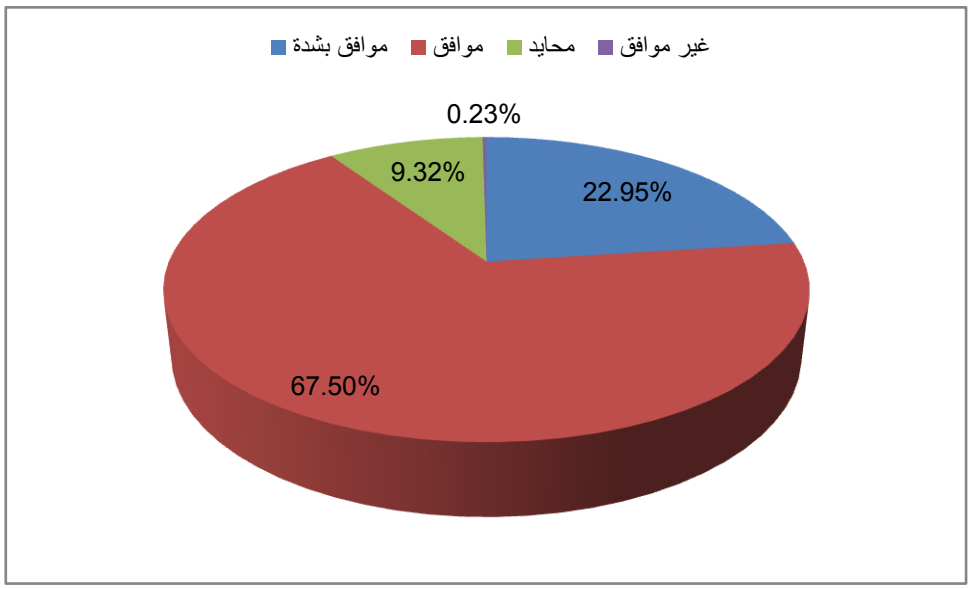

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

الجدول (16) يبين أن ما نسبته 67.5% من أفراد عينة الدراسة كانت موافقة على عبارات المحور الثاني لآداة الدراسة تليه نسبة 22.95% موافق بشدة، 9.32% كانت محايدة لعابات المحور الثاني.

من النتائج المستخرجة من برنامج (SPSS) يمكننا القول أن هناك قبول لأفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم استخدام الاختبار المعلمي (اختبارT للعينة الواحدة) وهذا الاختبار مناسب في حالة وجود أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي درجة الموافقة المتوسطة

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي3

إذا كانت 0.05 < sig (sig أكبر من 0.05) (حسب برنامج SPSS) فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة ، ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي3 ، أما إذا كانت 0.05> sig (sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة إما إذا كانت قيمة الاختبار سالبه فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة ينقص عن درجة الموافقة المتوسطة.

الفرع الأول: المحور الأول" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة والعائد "

تم استخدام T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة و هي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (17).

الجدول رقم (17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل عبارة من عبارات المحور الأولى

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
01	يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	4.30	%86	8.08	*0.000	2
02	التأخر في دفع الأقساط يؤدي الى نقص في السيولة.	3.60	%72	3.3	*0.000	10
03	تذبذب دفع الفوائد على القروض الممنوحة يؤثر على حجم السيولة.	4.05	%81	17.074	*0.000	5
04	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.	4.05	%81	12.02	*0.000	6
05	حجم السيولة يؤثر على منح القروض البنكية.	4.13	%82.6	10.98	*0.000	4
06	حجم السيولة يتحكم في حجم الاستثمارات.	4.28	%85.6	17.83	*0.000	3
07	الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن.	4.35	%87	17.68	*0.000	1
08	هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في البنوك الجزائرية.	3.98	%79.6	7.706	*0.000	8
09	ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض العائد.	3.98	%79.6	14.59	*0.000	7
10	انخفاض السيولة يؤدي الى ارتفاع العائد.	3.55	%71	4.268	*0.000	11
11	الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل لأن العائد يكون شبه مضمون	3.80	%76	4.971	*0.000	9
	جميع العبارات معا	4.00	%80	14.072	*0.000	

*المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

من الجدول (17) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للعبارة لسابعة " يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل " يساوي 4.35 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي للنسبي 87% ، قيمة الاختبار 17.68 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة من قبل أفراد العينة على هذه العبارة.
- المتوسط الحسابي للعبارة الأولى " الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن" يساوي 4.30 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي للنسبي 86% ، قيمة الاختبار 8.08 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة من قبل أفراد العينة على هذه العبارة.
- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.00 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80% ، قيمة الاختبار 14.07 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفرضية القائلة " للسيولة تأثير ذو دلالة إحصائية على العائد " دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفرضية يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذه الفرضية.

نتيجة الفرضية الأولى:

تم قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة والعائد.

ويرى الطالب الى أهمية السيولة في البنوك التجارية ومدى تأثيرها على العوائد البنكية وهذا يلاحظ في معظم فقرات الفرضية وخاصة في العبارة السابعة التي احتلت اعلى وزن نسبي (87%)، مما يدل على وجود علاقة بين السيولة والعائد في القطاع البنكي.

الفرع الثاني: المحور الثاني" توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة والمخاطرة "

تم استخدام T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة و هي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (18).

الجدول رقم (18): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لكل فقرة من فقرات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	الرتبة
01	تعتبر السندات الحكومية أكثر ضمانا للبنك من ناحية المخاطرة.	3.85	%77	14.87	*0.000	10
02	يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى	4.20	%84	12.49	*0.000	4
03	يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها.	4.28	%85.6	17.83	*0.000	3
04	متابعة استثمار الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة .	4.03	%80.6	15.33	*0.000	8
05	تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة.	4.40	%88	16.23	*0.000	2
06	الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	4.18	%83.6	12.50	*0.000	5
07	يتم استثمار الموارد المالية لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	4.40	%88	17.85	*0.000	1
08	ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة.	4.13	%82.6	12.63	*0.000	7
09	توظيف كم كبير من السيولة يؤدي الي التعرض لمخاطر استثمارية أكبر.	3.98	%79.6	8.03	*0.000	9
10	الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل يؤدي الى نقص السيولة.	4.15	%83	10.98	*0.000	6
11	التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة.	3.85	%77	14.87	*0.000	10
جميع العبارات معا		4.11	%82.2	24.61	*0.000	

*المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

من الجدول (18) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للعبارة لسابعة والخامسة " يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل "،و" تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة " يساوي 4.40 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي للنسبي 88% ، قيمة الاختبار 17.85 و16.23 على التوالي وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هاتين العبارتين دالتين إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهاتين العبارتين قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة من قبل أفراد العينة على هاتين الفقرتين.
- المتوسط الحسابي للعبارة الثالثة " يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها" يساوي 4.28 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي للنسبي 85.6% ، قيمة الاختبار 17.83 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة من قبل أفراد العينة على هذه العبارة.
- المتوسط الحسابي للعبارة الثانية " يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى " يساوي 4.20 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي للنسبي 84% ، قيمة الاختبار 12.49 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة من قبل أفراد العينة على هذه العبارة.
- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.11 وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 82.2% ، قيمة الاختبار 24.61 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر الفرضية القائلة " للسيولة تأثير ذو دلالة إحصائية على المخاطرة " دالة إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفرضية يختلف جوهريا عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على عبارات هذه الفرضية.

نتيجة الفرضية الثانية:

تم قبول الفرضية القائلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة والمخاطرة

ويرى الطالب الى أهمية السيولة في البنوك التجارية ومدى تأثيرها على المخاطرة وهذا يلاحظ في معظم عبارات الفرضية وخاصة في العبارتين الخامسة والسابعة اللتان احتلتا على وزن نسبي (88%)، تليهما العبارة الثالثة التي احتلت وزن نسبي يقدر بـ (85.6%)، وهذا ما يدل على أن السيولة لها تأثير على المخاطرة التي يتحملها البنك في حالة اتخاذه قرارات استثمارية كما أن التنويع له أثر ايجابي للحد من المخاطر البنكية.

تحليل جميع العبارات

تم استخدام T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) و هي 3 أم لا. النتائج موضحة في الجدول (19).

الجدول رقم (19): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال لجميع العبارات معا

العبارة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
جميع العبارات	4.07	%81.4	19.63	0.000*

*المتوسط الحسابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=0.05

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

- المتوسط الحسابي لجميع العبارات يساوي 4.07 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي للنسبي 81.4% ، قيمة الاختبار 19.63 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه العبارة دالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه العبارة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني موافقة من قبل أفراد العينة على العبارات بشكل عام.

وبصفة عامة يظهر الجدول رقم (19) وبشكل كلي نتائج آراء أفراد عينة الدراسة بأن المتوسط الحسابي للفرضيتين يساوي (4.07) والوزن النسبي يساوي (81.4%) وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%)، والقيمة الاحتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة α=0.05 مما يدل على أن السيولة لها تأثير فعال في المخاطرة والعوائد البنكية.

وفيما يلي نحاول معرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية حول تأثر السيولة في العائد والمخاطرة في البنوك التجارية الى كل من المتغيرات (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص، سنوات الخبرة، الوظيفة الحالية).

الجدول رقم (20): نتائج إختبار T لعينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي لإيجاد الفروق وفق البيانات العامة.

السيمات الشخصية	الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
الجنس	T لعينتين مستقلتين	1.14	0.29
العمر	تحليل التباين الأحادي	0.18	0.83
المستوى التعليمي	تحليل التباين الأحادي	0.74	0.49
التخصص	تحليل التباين الأحادي	1.32	0.29
سنوات الخبرة	تحليل التباين الأحادي	0.51	0.68
الوظيفة الحالية	تحليل التباين الأحادي	2.45	0.75

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات Spss 19&20

يبين الجدول (20) أن القيمة الإحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لجميع متغيرات السمات الشخصية وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد العينة حول " أثر السيولة في العائد والمخاطرة ".

خلاصة الفصل:

لقد تم من خلال هذا الفصل القيام بإسقاط جانب من الجزء النظري للدراسة على الواقع العملي ذلك بالإعتماد على ما تحصلنا عليه من معلومات خلال جمعنا للاستبيان.

بحيث تم إعطاء نظرة حول منهجية الدراسة، شملت أسلوب الدراسة، مجتمع الدراسة، وعينة الدراسة (المبحوثين)، كما تطرقنا الى نظرة عامة حول أداة الدراسة مشيرين الى خطوات بناء أداة الدراسة، تقسيم أداة الدراسة، وصدق وثبات الاستبيان، ليتم بعد ذلك الاطلاع على مخرجات (SPSS) ومحاولة تحليلها تحليلا احصائيا للوصول نتائج الدراسة.

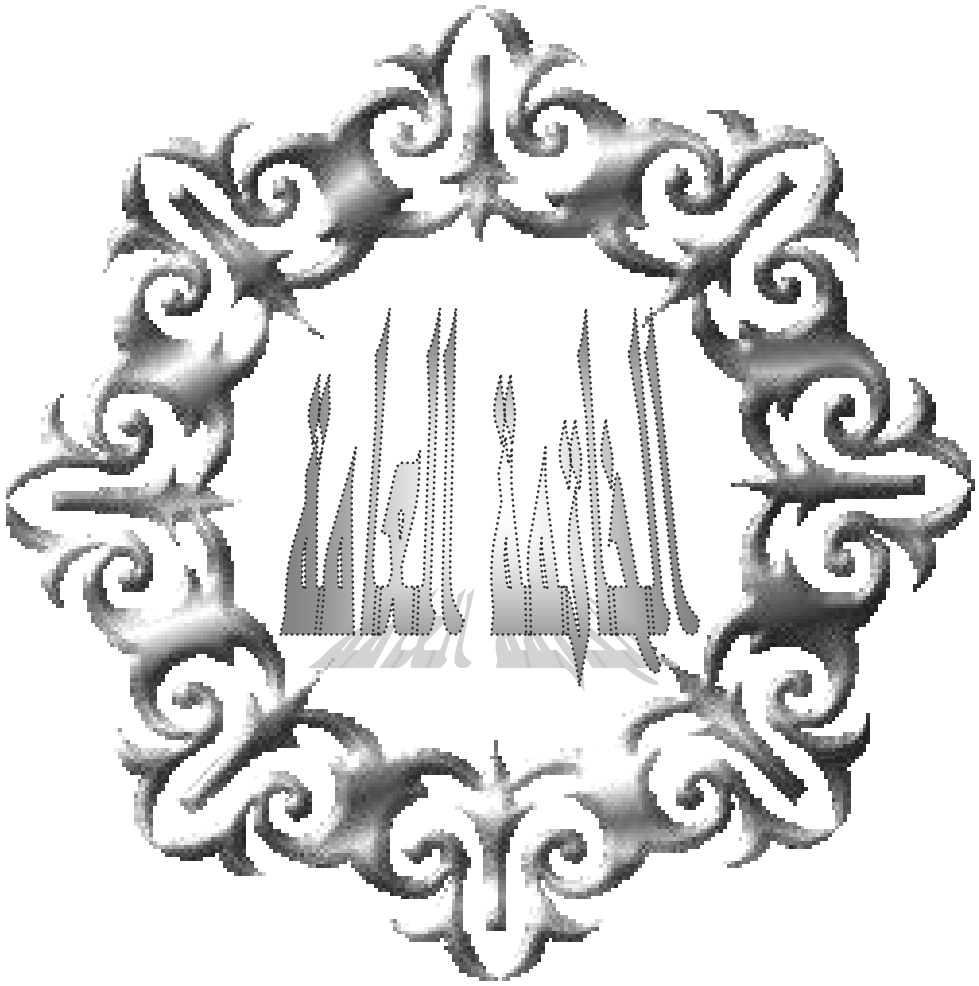

خاتمة عامة:

نظرًا لدخول الجزائر لنظام اقتصاد السوق والمنافسة، وفتح الاستثمارات في شتى المجالات، ولما يشهده الاقتصاد الوطني من تحولات كبرى، فإنه يستلزم توفر إمكانيات مبنية على أسس متينة لمواكبة هذه التطورات من أجل بلورة استراتيجية العمل في المستقبل، حيث تطورت النشاطات البنكية من مجرد عمليات ضيقة النطاق تشمل عددا معينا من المتعاملين إلى مجال واسع يمس الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات على حد سواء، وهذا لا يكون إلا بالتحكم في التسيير العقلاني والرشيد للموارد والاستخدامات المتاحة، والمتابعة الدقيقة لمختلف العمليات.

بهدف حماية مصالحه ومصالح المودعين لديه وجب على البنك وضع سياسات وإجراءات إقراضية خاصة به تتلاءم بطبيعة نشاطه، إضافة إلى القيام بكل الدراسات الضرورية والتحاليل المعمقة خاصة المالية منها، وذلك باستخدام يتيحه من أساليب وأدوات، بغية الحصول على استقرار في جانب السيولة مع تحقيق أكبر عائد بمخاطرة أقل.

وقد سعينا من خلال هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في: ما أثر السيولة على كل من العائد والمخاطرة؟ حيث تم معالجة هذه الاشكالية عبر ثلاث فصول وهذا انطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها في المقدمة لإثبات صحتها أو عدم صحتها.

حيث تم من خلال الفصل الأول تحديد الاطار النظري لكل من البنوك والسيولة، بهدف توضيح دور البنوك و السيولة في التنمية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني والذي خصصناه لدراسة مختلف مفاهيم المحفظة المالية، ودراسة نظرية لكل من العائد والمخاطرة، فقد وضحنا مدى مراعاة كل من العائد والمخاطرة في حالة الاستثمار، كما أشرنا الى وجوب التنويع في الاستثمارات لتقليل المخاطر.

خاتمة عامة

من خلال الدراسة الميدانية الذي قمنا بها على عينة من البنوك الجزائرية في ولاية المسيلة قد اتضح أن لإدارة السيولة أهمية بالغة وتأثير على كل من العائد والمخاطرة.

وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر السيولة على العائد والمخاطرة يمكن الوصول الى النتائج التالية:

1- تعتبر البنوك الوحدة الأساسية لبناء الهيكل البنكي، كما تمثل حجر الزاوية الذي يتم من خلاله تفعيل حركة رؤوس الأموال داخل الاقتصاد.

2- إن للقروض البنكية الأثر الكبير و الدور الفعال في عملية التمويل داخل المجال الاقتصادي.

3- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والعائد.

4- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة.

5- الاعتماد على أسلوب التنويع في المحفظة المالية للتقليل من المخاطر.

6- محاولة البنوك الاحتفاظ على نسبة معينة من السيولة لمواجهة السحوبات المفاجئة.

7- الدراسة الجيدة للقروض المقدمة من طرف البنوك.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن تقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد على تحسين أداء البنوك التجارية:

1- على البنوك الجزائرية ان تعمل على تحديث أساليب عملها وتقديم أفضل الشروط المتعلقة بالتمويل.

2- ضرورة توخي الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض لتفادي الوقوع في المخاطر المتعلقة بمنح القروض

3- أن تقوم السلطات والجهات المعنية بتكثيف الجهود بصدد تفعيل دور البنوك التجارية الجزائرية.

4- على كل بنك أن يكون لديه جهة محددة تعمل على متابعة تنفيذ سياسة وأهداف السيولة، وعلى الإدارة العامة للبنك أن تسهر على التأكد من أن مسألة السيولة يتم إدارتها بفعالية.

5- على كل بنك أن يلتزم بنظام محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية مما يقتضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقية لديه.

6- على كل بنك أن يتوفر لديه نظام ضبط داخلي كاف لإدارة مخاطر السيولة، وأن يعمل على مراجعة وتقييم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملاءمته وفعاليته.

7- على البنوك أن تطور أنظمة المعلومات الموجودة لديها لقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة وأن تقوم بإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بهذه المخاطر بحيث يتم إرسالها في الوقت المناسب إدارته العامة وإلى الجهات المعنية الأخرى.

8- ضرورة قيام البنوك بتدعيم رأس مالها من خلال الاحتياطات المتراكمة لديها ليتلاءم مع نسبة الزيادة في ودائعها من أجل المساهمة في تمويل القطاعات الاقتصادية بشكل أكبر.

9- ضرورة قيام البنوك التجارية الجزائرية لولاية المسيلة بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر.

10- إعطاء السيولة النقدية مزيدا من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير على العائد.

وفي ا لأخير نؤكد على أهمية وحيوية الموضوع وخاصة لبحث موسع في شتى التخصصات، وهي محاولة لا ندعي فيها الإلمام الكامل بجوانب الموضوع ، ونلتمس من اساتذتنا الكرام والمشرفين على البحث العلمي التوجيه والنقد وهذا يشكل حافز لنا ولغيرنا لمواصلة المشوار.

آفاق الدراسة:

يمكن إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية، ولعينات بحثية أكبر في ظروف اقتصادية تختلف عن ظروفنا الحالي,، ونقترح إجراء الدراسات التالية:

- السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة" دراسة تطبيقية "على البنوك الإسلامية العاملة في فل الجزائر.
- السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة" دراسة مقارنة "بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في الجزائر.
- السيولة وأثرها في العائد والمخاطرة" دراسة مقارنة "بين البنوك التجارية الوطنية الجزائرية والبنوك الأجنبية.

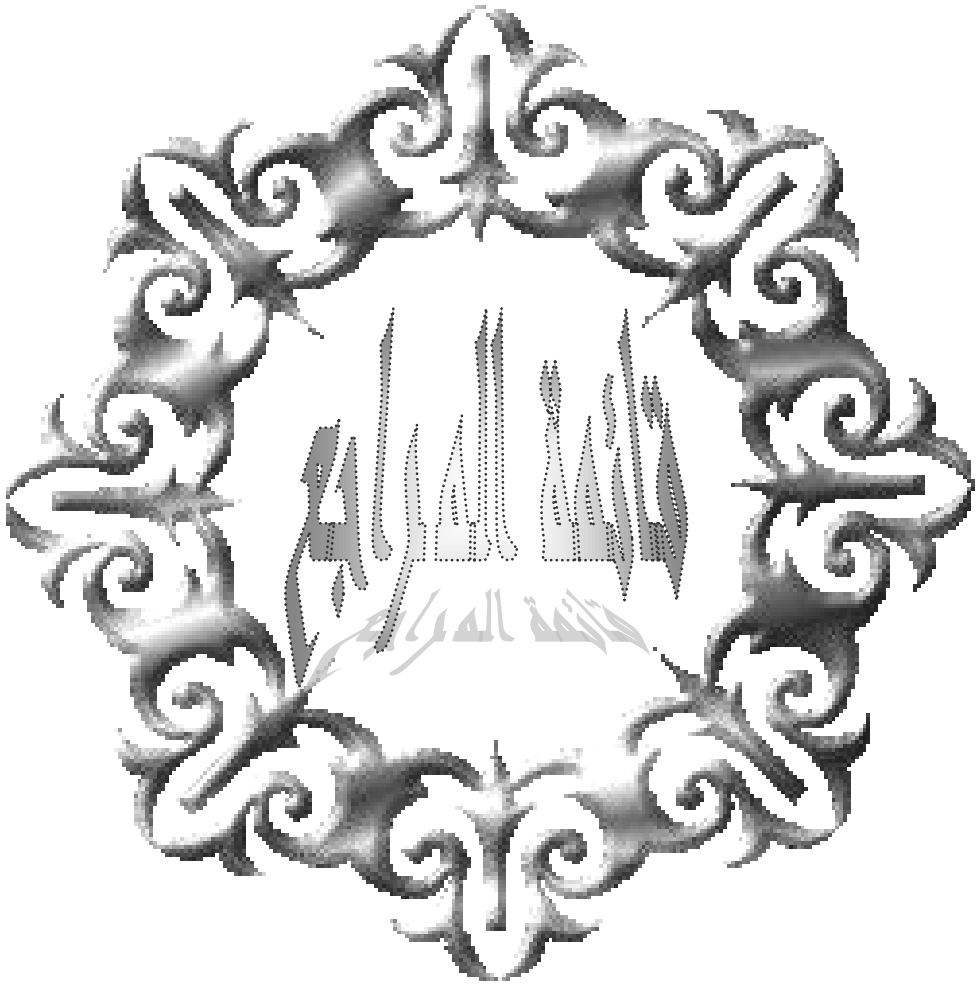

Iالكتب باللغة العربية:

1- أحمد صيام، 2003، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، بدون بلد النشر.
2- أحمد فريد مصطفي، محمد عبد المنعم غفار ،2000، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية.
3- أسامة محمد الفولي ومجدي شهاب، 1999، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية.
4- حسين جميل البديري، 2003، البنوك: مدخل إداري ومحاسبي، مؤسسة الوراق، الأردن، عمان.
5- خالد امين عبد الله ، وإسماعيل الطراد، 2006، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان .
6- خالد امين عبد الله، 2008، العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، عمان.
7- خالد امين عبد الله، 2009، ط2، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان.
8- خالد وهيب الراوي، 2000، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت.
9- خالد وهيب الراوي، 2009، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
10- دريد آل شبيب، 2006، مبادئ الإدارة المالية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
11- رشاد العصار ورياض الحلبي، 2000، النقود والبنوك، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
12- سعيد سيف النصر، دور البنوك في إستثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،.
13- سلمان أبو دياب، 2003، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
14- سليم زياد رمضان ومحفوظ جودة، 2002، الإتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان.
15- سليم زياد رمضان ومحفوظ جوده، 1996، إدارة البنوك، ط2، دار الميسرة، عمان .
16- سليم زياد رمضان ومحفوظ جوده، 2003، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
17- سليم زياد رمضان، 1992، مبادىء الإستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر، عمان.
18- سليم زياد رمضان، 1998، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
19- سليم زياد رمضان، 2005، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، عمان.

20- سمير الخطيب، 2005، قياس وإدارة المخاطر في البنوك: منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف.
21- سيد الهواري، 1983، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.
22- شاكر القزويني، 1992، محاضرات في إقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
23- صالح الحناوي والسيدة عبد السلام، 2001، المؤسسات المالية: البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، بدون بلد النشر.
24- صلاح الدين حسن السيسي،1997، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر: دراسات نظرية وتطبيقية، الطبعة الأولى ، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت.
25- ضياء مجيد الموسوي، 1993، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر.
26- طارق عبد العال حماد،1999، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة ،الدار الجامعية الإسكندرية.
27- طارق عبد العال حماد،2003، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية.
28- طاهر فاضل وميرال روحي سماره، 2013، النقود والبنوك: والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل لنشر،الأردن.
29- عاطف عبد المنعم وآخرون، 2008، تقييم وإدارة المخاطر، ط1، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة.
30- عبد الحميد الشواربي، 2002، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
31- عبد الحميد عبد المطلب، 2002، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
32- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، 1999، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب.
33- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، 2000، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية.
34- عبد الغفار حنفي، 1997، إدارة البنوك، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
35- عبد الغفار حنفي، 2002، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
36- عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، 1993، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، عمان.
37- عقيل عبدالله، 1999، النقود والمصارف، ط2، مجدلاوي للنشر، عمان.
38- فائق شقير، وآخرون، 2008، محاسبة البنوك، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
39- فلاح الحسيني ومؤيد الدوري، 2000، إدارة البنوك: مدخل كمي واستراتيجي معاصر، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
40- فليح خلف، 2006، البنوك الإسلامية، ط1 ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان.

41- قاسم نايف علوان، 2009، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
42- كاظم محمد الشمري وآخرون، 1999، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
43- محسن أحمد الخضيري، 1999، كيف تتعلم البورصة في 24 ساعة، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة.
44- محمد الصيرفي ، 2006، إدارة البنوك، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان .
45- محمد سويلم، 1992، إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، بيروت.
46- محمد شفيق حسين طنيب، محمد إبراهيم عبيدات، 1997، أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل، ط1، عمان.
47- محمد صالح الحناوي وآخرون، 2003، الإستثمار في الأوراق المالية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،.
48- محمد صالح الحناوي، 1999، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
49- محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، 2005، الإستثمار في الاوراق المالية ومشتقاتها: مدخل التحليل الفني والاساسي، الدار الجامعية، الإسكندرية. .
50- محمد مطر، 2006، إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان.
51- مصطفى كامل طه، 2005، عمليات البنوك، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
52- مفلح عقل، 2006، وجهات نظر مصرفية، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي، عمان.
53- منير ابراهيم هندي، 1996، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية.
54- منير إبراهيم هندي، 1999، الفكر الحديث في مجال الإستثمار، منشأة المعارف، الإسكندرية.
55- منير إبراهيم هندي، 2000، إدارة البنوك التجارية: مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث.
56- منير إبراهيم هندي، 2000، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
57- ميراندا زغلول رزق، 2009، النقود والبنوك، جامعة بنها، مصر.
58- نوزاد الهيتي، 1998، مقدمة الاسواق المالية، دار الشط للاعمال الفنية والإخراج الصحفي طرابلس.

IIالكتب باللغة الأجنبية:

59- Bertrand Jacquillat, Bruno Solnik, 1998, Marché financiers et gestion de portefeuille et des risques, Dunod, Paris.
60- Blanche Souci-Roubi, 1993, Lexique de banque, Dalloz.
61- Josette Payrard, 1998, La bourse, Vuibert, France.
62- Lawrenle Gitman, Michael Joelinik, 2005, Investissement et marchés financiers, Pearson éducation , 9éme édition, Paris.
63- Mondher Bellalah, 2004, Gestion de portefeuille (analyse quantitative de la rentabilité et des risques), Pearson éducation, France.

III **المجلات:**

64- احمد حسين بتال العاني، 2008، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية: استخدام البرمجة التربيعية في تحديد المحفظة الاستثمارية المثلى، العدد الثاني.
65- بلعزوز بن علي، 2010، مجلة الباحث: استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، العدد07، جامعة الشلف، الجزائر.
66- بن موسى كمال، 2004، مجلة الباحث : المحفظة الاستثمارية، تكوينها ومخاطرها، عدد 03، الجزائر.
67- سعاد عبدالفتاح محمد، 2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع و الثلاثون، العراق.
68- ماجدة شلبي، 2002، المجلة الاقتصادية: الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل، القاهرة،.

IV الموسوعات:

69- حسين عمر، 1992، الموسوعة الإقتصادية، دارالفكر العربي، الطبعة الرابعة، القاهرة.

V المذكرات:

70- شريط صلاح الدين، 2012، دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر (3)، الجزائر.
71- عبد الحسين الأسدي، 2005 ، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.

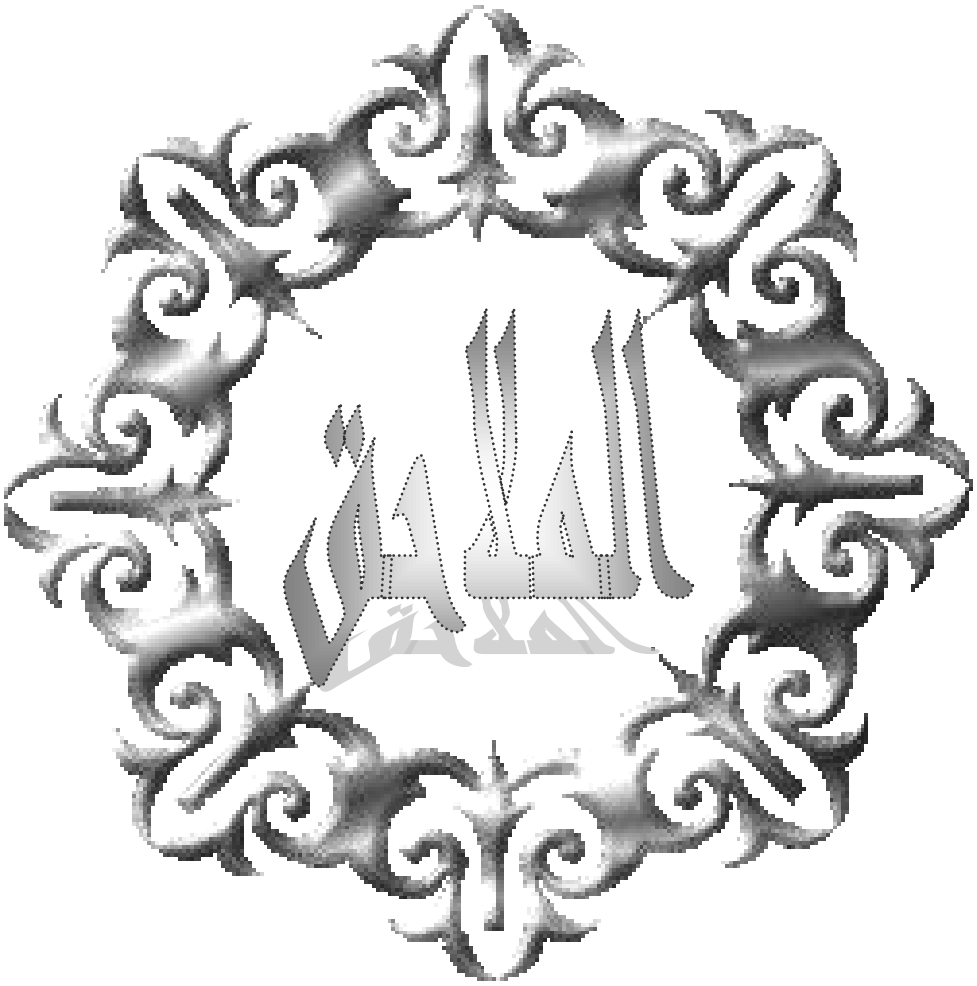
الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة – المسيلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

استبيـــان

السادة، السيدات/المحترمون...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في إطار تحضير مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص بنوك بعنوان " **أثر السيولة على العائد والمخاطرة دراسة ميدانية على البنوك التجارية لولاية المسيلة**".

نأمل منكم المساهمة في إثراء هذا الموضوع ،وتحقيق أهداف الدراسة ،لأنها تعتمد على المعلومات المقدمة من طرفكم ،والبيانات والمعلومات التي تقدمونها في هذا الاستبيان تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وستعامل بسرية تامة.

وتفضلوا بقبول أسمى عبارات الشكر والتقدير...

الطالب: **شيـكوش بلال**

تحت اشراف **الأستاذة: خرخاش سامية**

المحور الأول: البيانات العامة

الرجاء وضع علامة (X) أمام العبارة المناسبة:

1- الجنس	ذكر		أنثى	

2- العمر	من 18 – 30 سنة		من 31 – 50 سنة		50 سنة فأكثر	

3- المستوى التعليمي	ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي	

4- التخصص	إدارة أعمال		محاسبة		مالية		تأمينات وبنوك	
	أخرى حددها							

5- سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات		من5-10 سنوات		من 10-15 سنة	
	اكثر من 15 سنة					

6- المركز الوظيفي	مدير البنك		نائب مدير البنك		رئيس القسم		مراقب	
	أخرى حددها							

المحور الثاني: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة والعائد.

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل					
02	التأخر في دفع الأقساط يؤدي الى نقص في السيولة.					
03	تذبذب دفع الفوائد على القروض الممنوحة يؤثر على حجم السيولة.					
04	تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلية لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.					
05	حجم السيولة يؤثر على منح القروض البنكية.					
06	حجم السيولة يتحكم في حجم الاستثمارات.					
07	الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن.					
08	هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في البنوك الجزائرية.					
09	ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض العائد.					
10	انخفاض السيولة يؤدي الى ارتفاع العائد.					
11	الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل لأن العائد يكون شبه مضمون					

المحور الثالث : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة والمخاطرة

الرقم:	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتبر السندات الحكومية أكثر ضمانا للبنك من ناحية المخاطرة.					
02	يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى					
03	يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها.					
04	متابعة استثمار الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة .					
05	تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة.					
06	الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.					
07	يتم استثمار الموارد المالية لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل					
08	ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة.					
09	توظيف كم كبير من السيولة يؤدي الي التعرض لمخاطر استثمارية أكبر.					
10	الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل يؤدي الى نقص السيولة.					
11	التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة.					

شكرا على حسن تعاملكم

الطالب

الملحق رقم (02)

قائمة محكمي الاستبيان

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	المكان الوظيفي
1	السعيد قاسمي	أستاذ محاضر قسم ب	قسم العلوم التسيير– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة المسيلة
2	حمزة غربي	أستاذ مساعد قسم ب	قسم العلوم الإقتصادية– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة المسيلة
3	فائزة لعراف	أستاذ مساعد قسم ب	قسم العلوم التسيير– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة المسيلة
4	بلعباس رابح	أستاذ محاضر ب	قسم العلوم التجارية– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة المسيلة
5	**زريق عمر**	**أستاذ مساعد أ**	قسم العلوم التجارية– كلية العلوم الاقتصادية والتجارية– جامعة المسيلة

Corrélations

Corrélations

		للسيولة تأثير ذو دلالة إحصائية على العائد	للسيولة تأثير ذو دلالة إحصائية على المخاطرة	F01
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة	Corrélation de Pearson	1	,747**	,960**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	40	40	40
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين السيولة والمخاطرة	Corrélation de Pearson	,747**	1	,894**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	40	40	40
جميع العبارات معا	Corrélation de Pearson	,960**	,894**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	40	40	40

Fiabilité

Echelle : TOUTES LES VARIABLES

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,824	11

Fiabilité

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,732	11

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الجنس	40	1	2	1,45	,504
المستوى التعليمي	40	2	4	3,00	,226
التخصص	31	1	4	2,35	,839
الخبرة	40	1	4	2,80	1,067
العمر	40	1	3	1,93	,572
الوظيفة الحالية	28	1	5	3,86	1,353
N valide (listwise)	23				

Moyennes

Observation Calculer Récapituler

	Observations					
	Inclus		Exclu(s)		Total	
	N	Pourcentage	N	Pourcentage	N	Pourcentage
الجنس	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
العمر	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
المستوى التعليمي	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
التخصص	31	77,5%	9	22,5%	40	100,0%
الخبرة	40	100,0%	0	0,0%	40	100,0%
الوظيفة الحالية	28	70,0%	12	30,0%	40	100,0%

Tableau de bord

	الجنس	العمر	المستوى التعليمي	التخصص	الخبرة	الوظيفة الحالية
Moyenne	1,45	1,93	3,00	2,35	2,80	3,86
N	40	40	40	31	40	28
Ecart-type	,504	,572	,226	,839	1,067	1,353

Effectifs

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	22	55,0	55,0	55,0
	انثى	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 18-30 سنة	8	20,0	20,0	20,0
	من 31-50 سنة	27	67,5	67,5	87,5
	50 سنة فأكثر	5	12,5	12,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى التعليمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	1	2,5	2,5	2,5
	جامعي	38	95,0	95,0	97,5
	دراسات عليا	1	2,5	2,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ادارة أعمال	4	10,0	12,9	12,9
	محاسبة	15	37,5	48,4	61,3
	مالية	9	22,5	29,0	90,3
	تأمينات وبنوك	3	7,5	9,7	100,0
	Total	31	77,5	100,0	
Manquante	Système manquant	9	22,5		
Total		40	100,0		

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	5	12,5	12,5	12,5
	من 5-10 سنوات	12	30,0	30,0	42,5
	من 10-15 سنة	9	22,5	22,5	65,0
	أكثر من 15 سنة	14	35,0	35,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الوظيفة الحالية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير البنك	2	5,0	7,1	7,1
	نائب مدير البنك	3	7,5	10,7	17,9
	رئيس مصلحة	6	15,0	21,4	39,3
	مراقب	3	7,5	10,7	50,0
	مكلف بالدراسات	14	35,0	50,0	100,0
	Total	28	70,0	100,0	
Manquante	Système manquant	12	30,0		
Total		40	100,0		

Statistiques

Tableau de fréquences

ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض العائد

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	12,5	12,5	12,5
	محايد	1	2,5	2,5	15,0
	موافق	11	27,5	27,5	42,5
	موافق بشدة	23	57,5	57,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

انخفاض السيولة يؤدي الى ارتفاع العائد.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	20,0	20,0	20,0
	محايد	13	32,5	32,5	52,5
	موافق	6	15,0	15,0	67,5
	موافق بشدة	13	32,5	32,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

نقص السيولة يتحكم في حجم الاستثمارات.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,0	5,0	5,0
	موافق	34	85,0	85,0	90,0
	موافق بشدة	4	10,0	10,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

التأخر في دفع الأقساط يؤدي الى نقص في السيولة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	12,5	12,5	12,5
	موافق	28	70,0	70,0	82,5
	موافق بشدة	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تذبذب دفع الفوائد على القروض الممنوحة يؤثر على حجم السيولة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	15,0	15,0	15,0
	موافق	23	57,5	57,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

حجم السيولة يؤثر على منح القروض البنكية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	29	72,5	72,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلة لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	26	65,0	65,0	65,0
	موافق بشدة	14	35,0	35,0	100,0

	Total	40	100,0	100,0	

هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في البنوك الجزائرية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	13	32,5	32,5	32,5
	موافق	15	37,5	37,5	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

حقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	33	82,5	82,5	92,5
	موافق بشدة	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	20,0	20,0	20,0
	محايد	2	5,0	5,0	25,0
	موافق	30	75,0	75,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل لأن العائد يكون شبه مضمون

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	8	20,0	20,0	20,0
	محايد	1	2,5	2,5	22,5
	موافق	22	55,0	55,0	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Tableau de fréquences

تعتبر السندات الحكومية أكثر ضمانا للبنك من ناحية المخاطرة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	15,0	15,0	15,0
	موافق	34	85,0	85,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	24	60,0	60,0	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	29	72,5	72,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.متابعة استثمار الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	موافق	36	90,0	90,0	92,5
	موافق بشدة	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,5	2,5	2,5
	موافق	22	55,0	55,0	57,5
	موافق بشدة	17	42,5	42,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0
	موافق	25	62,5	62,5	72,5
	موافق بشدة	11	27,5	27,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

يتم استثمار الموارد المالية لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	24	60,0	60,0	60,0
	موافق بشدة	16	40,0	40,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	10,0	10,0	10,0

	موافق	27	67,5	67,5	77,5
	موافق بشدة	9	22,5	22,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.وظيف كم كبير من السيولة يؤدي الي التعرض لمخاطر استثمارية أكبر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	2,5	2,5	2,5
	محايد	9	22,5	22,5	25,0
	موافق	20	50,0	50,0	75,0
	موافق بشدة	10	25,0	25,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل يؤدي الى نقص السيولة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	15,0	15,0	15,0
	موافق	22	55,0	55,0	70,0
	موافق بشدة	12	30,0	30,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

.التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	6	15,0	15,0	15,0
	موافق	34	85,0	85,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض العائد	40	4,30	1,018	,161
.انخفاض السيولة يؤدي الى ارتفاع العائد	40	3,60	1,150	,182
نقص السيولة يتحكم في حجم الاستثمارات.	40	4,05	,389	,061
التأخر فى دفع الأقساط يؤدي الى نقص في السيولة.	40	4,05	,552	,087
تذبذب دفع الفوائد على القروض الممنوحة يؤثر على حجم السيولة.	40	4,13	,648	,102
حجم السيولة يؤثر على منح القروض البنكية.	40	4,28	,452	,071

تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلة لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.	40	4,35	,483	,076
هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في البنوك الجزائرية.	40	3,98	,800	,127
تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن.	40	3,98	,423	,067
يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	40	3,55	,815	,129
الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل لأن العائد يكون شبه مضمون	40	3,80	1,018	,161

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض العائد	8,078	39	,000	1,300	,97
انخفاض السيولة يؤدي الى ارتفاع العائد.	3,299	39	,002	,600	,23
نقص السيولة يتحكم فى حجم الاستثمارات.	17,074	39	,000	1,050	,93
التأخر في دفع الأقساط يؤدي الى نقص في السيولة.	12,022	39	,000	1,050	,87
تذبذب دفع الفوائد على القروض الممنوحة يؤثر على حجم السيولة.	10,981	39	,000	1,125	,92
حجم السيولة يؤثر على منح القروض البنكية.	17,832	39	,000	1,275	1,13
تقوم البنوك بعمل دراسة تحليلة لنسب تطور السيولة وقدرتها على تحقيق التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها.	17,676	39	,000	1,350	1,20
هناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد في البنوك الجزائرية.	7,706	39	,000	,975	,72
تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة يحقق أقصى عائد ممكن.	14,581	39	,000	,975	,84
يتم استثمار السيولة المتاحة لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	4,268	39	,000	,550	,29
الاعتماد على الاستثمارات قصيرة الأجل لأن العائد يكون شبه مضمون	4,971	39	,000	,800	,47

Test-t

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
تعتبر السندات الحكومية أكثر ضمانا للبنك من ناحية المخاطرة.	40	3,85	,362	,057
يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى.	40	4,20	,608	,096
يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها.	40	4,28	,452	,071
متابعة استثمار الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة.	40	4,03	,423	,067
تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة.	40	4,40	,545	,086
الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	40	4,18	,594	,094
يتم استثمار الموارد المالية لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	40	4,40	,496	,078
ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة.	40	4,13	,563	,089
توظيف كم كبير من السيولة يؤدي الي التعرض لمخاطر استثمارية أكبر.	40	3,98	,768	,121
الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل يؤدي الى نقص السيولة.	40	4,15	,662	,105
التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة.	40	3,85	,362	,057

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3				
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
تعتبر السندات الحكومية أكثر ضمانا للبنك من ناحية المخاطرة.	14,866	39	,000	,850	,73
يعتمد البنك على سياسة تنويع الاستثمارات لتخفيض درجة المخاطرة الى حدها الأدنى.	12,490	39	,000	1,200	1,01
يتم تحديد عوائد الاستثمارات للبنك اعتمادا على درجة المخاطرة المرفقة لها.	17,832	39	,000	1,275	1,13
متابعة استثمار الودائع تعمل على تخفيض مخاطر السيولة.	15,329	39	,000	1,025	,89

تعتبر السيولة المعيار المحدد لقدرة البنك على تحمل المخاطرة.	16,235	39	,000	1,400	1,23
الاهتمام الجاد في عملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.	12,504	39	,000	1,175	,98
يتم استثمار الموارد المالية لدى البنك بالشكل الذي يؤدي الى تحقيق عائد مناسب وبدرجة مخاطرة أقل	17,847	39	,000	1,400	1,24
ارتفاع السيولة يؤدي الى انخفاض المخاطرة.	12,631	39	,000	1,125	,94
توظيف كم كبير من السيولة يؤدي الي التعرض لمخاطر استثمارية أكبر.	8,034	39	,000	,975	,73
الاستثمار في الاوراق المالية طويلة الأجل يؤدي الى نقص السيولة.	10,984	39	,000	1,150	,94
التركيز على الاستثمارات قصيرة الأجل كون المخاطرة فيها قليلة.	14,866	39	,000	,850	,73

Test-t

Statistiques de groupe

	الجنس	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
F01	ذكر	22	4,0269	,36945	,07877
	انثى	18	4,1162	,31307	,07379

Test d'échantillons indépendants

		Test de Levene sur l'égalité des variances		Test-t pour égalité des moyennes	
		F	Sig.	t	ddl
F01	Hypothèse de variances égales	1,143	,292	-,814	38
	Hypothèse de variances inégales			-,827	37,938

Test d'échantillons indépendants

		Test-t pour égalité des moyennes			
		Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Différence écart-type	Intervalle de confiance 95% de la différence
					Inférieure
F01	Hypothèse de variances égales	,421	-,08930	,10976	-,31151
	Hypothèse de variances inégales	,413	-,08930	,10793	-,30781

A 1 facteur

NOVA à 1 facteur

F01

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,045	2	,022	,181	,835
Intra-groupes	4,567	37	,123		
Total	4,612	39			

A 1 facteu

ANOVA à 1 facteur

F01

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,176	2	,088	,736	,486
Intra-groupes	4,435	37	,120		
Total	4,612	39			

A 1 facteur

ANOVA à 1 facteur

F01

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,469	3	,156	1,320	,288
Intra-groupes	3,197	27	,118		
Total	3,665	30			

A 1 facteur

ANOVA à 1 facteur

F01

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,188	3	,063	,511	,677
Intra-groupes	4,423	36	,123		
Total	4,612	39			

A 1 facteur

ANOVA à 1 facteur

F01

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	,616	4	,154	2,454	,075
Intra-groupes	1,443	23	,063		
Total	2,059	27			

تم بحمد الله

الملخص:

جاءت الدراسة متناولة أثر السيولة على العائد والمخاطرة مركزة على مشكلة متمثلة في (ما أثر السيولة في كل من العائد والمخاطرة ؟) ساعية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة.
2- التعرف على قدرة الإدارة المصرفية في إدارة واستثمار السيولة المصرفية وآثارها في العائد والمخاطرة.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت مجموعة من الفرضيات التي يمكن صياغتها كالآتي:

1- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة و العائد.
2- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة و المخاطرة.
3- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول تأثير السيولة في العائد والمخاطرة.

وباستخدام الاستبيان كطريقة لجمع المعلومات، وباستعمال برنامج SPSS تم اختبار الفرضيات المذكورة حيث ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والعائد في البنوك التجارية الجزائرية موضوع الدراسة، كما ثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين السيولة والمخاطرة في البنوك التجارية الجزائرية موضوع الدراسة، وثبت أيضا عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول تأثير السيولة في العائد والمخاطرة.

وأخيرا أوصت دراسة البنوك التجارية الجزائرية بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر بالإضافة إلى إعطاء السيولة النقدية مزيدا من الاهتمام غير مبالغ فيه لما لها من تأثير على العائد، وأن تقوم السلطات والجهات المعنية بتكثيف الجهود بصدد تفعيل دور البنوك التجارية الجزائرية .

الكلمات المفتاحية: البنوك – السيولة – العائد – المخاطرة

Abstract:

The study deals with this issue are the management of liquidity and its impact on the return and risk focused on the problem in the form of (What's the impact of the liquidity of each bank in the return and risk?), seeking to achieve the following objectives:

1- To establish the nature and dimensions of the relationship between liquidity management and all elements of the return and risk.
2- To identify the ability of bank management in the management and investment banking liquidity and its impact on the return and risk.

To achieve these goals and set of hypotheses that can be formulated as follows:

1- There is a relationship with a statistically significant correlation between the liquidity and the return.
2- There is a relationship with a statistically significant correlation between the liquidity and the risk.
3- There is a difference with a statistically significant correlation on the impact of liquidity in the return and risk

By using the questionnaire as a way to gather information, and using the SPSS program. The main results of the study are there a correlation and impact between the bank liquidity and the return for all Algerian commercial banks, there a correlation and impact between the bank liquidity and the risk for all Algerian commercial banks and there is a no difference with a statistically significant correlation on the impact of liquidity in the return and risk.

Finally, the study recommended that the Algerian commercial banks should work on diversifying their investments in order to increase revenues and reduce the risks.

In addition to that, the Algerian banks should focus on giving more cash liquidity giving their important influence on the profitability of the commercial banks.

The study also recommended that the Authority and others to intensify efforts in connection with activating the role of the Algerian commercial banks.

Keywords: Banks - liquidity – return - risk